المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٢٨سبتمبر ٢٠٠٥

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ٢٨سبتمبر ٢٠٠٠

انتفاضة الأقصى.. في سنواتها الخمس

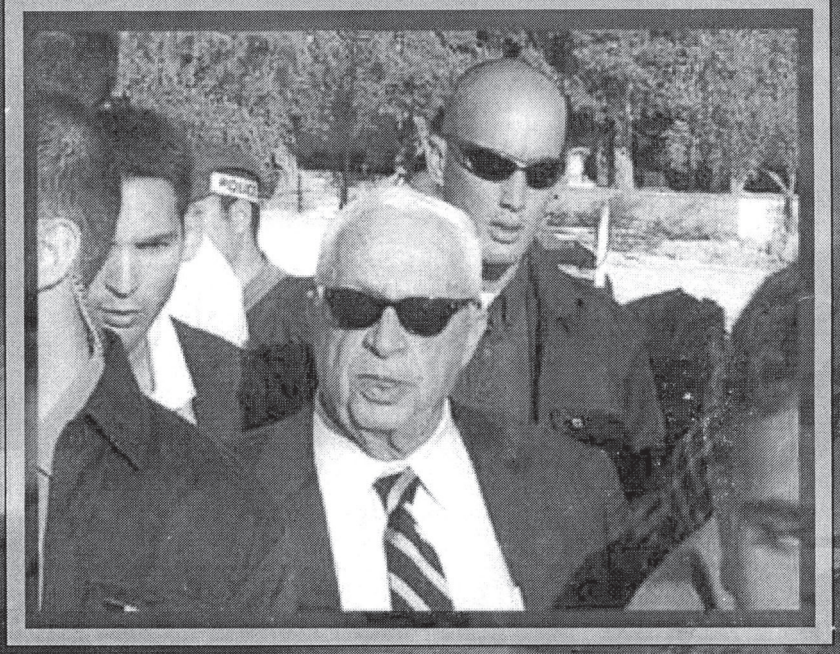

انطلقت شرارة انتفاضة الأقصى بعد قيام أرييل شارون زعيم حزب الليكود بزيارة استفزازية للحرم القدسي، برفقة ثلاثة آلاف شرطي إسرائيلي.

الجزيرة نت

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٢ اكتوبر ٢٠٠٠

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٩ سبتمبر ٢٠٠١

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١

أوقفت التراجعات الفلسطينية على مسار المفاوضات

عام على انتفاضة الأقصى

انتهى عام كامل من المقاومة والعناء كان أبطالها ولا يزال شعب أعزل حاصره الزمان والمكان، واندفعت آلة الحرب الإسرائيلية بكل ما أوتيت من قوة تجتاح أراضيه التي ضاقت بأهلها، تحمي المستوطن وتقتل كل فلسطيني يقابلها صغيرا في مهد الأمومة كان أم شيخا طعنته سنون الاحتلال وقتلته رصاصات الغدر.

لقد كانت حصيلة عام من المقاومة كبيرة من الشهداء الذين تجاوز عددهم الستمائة شهيد من بينهم أكثر من 100 طفل بكى العالم منهم محمد الدرة، وسارة وإيمان حجو التي لم تتجاوز أربعة أشهر من عمرها، ولم يدر عن كثيرين.

برغم أن آثار الاعتداءات الإسرائيلية على المجتمع الفلسطيني كانت كبيرة فمع الشهداء سقط أكثر من 15 ألف جريح، وخسارة الاقتصاد الفلسطيني قرابة 4 مليارات دولار، إلا أن الخسائر الإسرائيلية لم تكن قليلة، إذ بلغت الخسائر الاقتصادية أكثر من ملياري دولار. ويمكن أن نضع مقارنة سريعة بين خسائر الجانبين في الجدول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

التالي:

مقارنة بين الخسائر الفلسطينية والإسرائيلية حتى 2001/9/9

م	نوع المقارنة	فلسطين	إسرائيل
1	القتلى	658	162
2	الجرحى	15.548	850
3	المنازل المهدمة	556	لم يهدم أي منزل
4	الأراضي الزراعية المدمرة	3.696م2	لم تمس أي أرض
5	إجمالي الخسائر الاقتصادية	4 مليار دولار	2 مليار دولار

فرضت الانتفاضة نفسها في فلسطين وإسرائيل والمنطقة العربية فظهرت مواقف الأطراف متباينة إذ اعتبرت إسرائيل أن استمرار الانتفاضة عناد فلسطيني لابد من القضاء عليه فلجأت إلى استخدام آلات الحرب مثل طائرات F16 والطائرة العمودية أباتشي والمدافع الثقيلة والدبابات، ولم تقف عند رد أحجار الأطفال الفلسطينيين بل تجاوزتها إلى هدم البيوت وجرف الأراضي الزراعية وإغلاق المعابر، ومنع أكثر من 120 ألف عامل فلسطيني يعملون داخل الخط الأخضر من الوصول إلى أماكن عملهم.

واعتبر الفلسطينيون سلطة وشعبا أن انتفاضتهم إنما قامت ردا للعدوان، وبرغم محاولات السلطة الفلسطينية مد يدها باستمرار للإسرائيليين بقصد استئناف مفاوضات عملية السلام إلا أن الإسرائيليين لم يكترثوا بتلك الأيادي الممتدة وكان آخرها في 23 سبتمبر/ أيلول 2001 عندما منع رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون وزير خارجيته من الاجتماع إلى الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

اتسعت المشاركة الفلسطينية في يوميات الانتفاضة لتشمل فلسطينيي 48 الذين قدموا 14 شهيدا وبرز دورهم في رفضهم الفعاليات السياسية الإسرائيلية برغم وجود بعضهم في الكنيست الإسرائيلي وقادوا مظاهرات كبيرة ضد الإجراءات الإسرائيلية المتعسفة نحو فلسطينيي الضفة والقطاع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

شرطة مكافحة الشغب المصرية يشكلون حاجزاً أمام المتظاهرين لتأييد انتفاضة الأقصى

أما الشارع العربي فقد تفاعل مع الانتفاضة لدرجة أن دولا لم تعرف المظاهرات مثل دول الخليج خرجت فيها مظاهرات تأييدية لانتفاضة الأقصى، وهو ما أحرج الأنظمة العربية التي عقدت بعد ما يقرب من شهر على اندلاع الانتفاضة القمة العربية الطارئة في القاهرة وخرجت ببيان لم تصل فيه إلى مستوى آمال الشارع العربي، وإن كان فيه دعم وإعطاء صبغة شرعية أعمق لانتفاضة الأقصى.

وبالمثل تحرك الشارع الإسلامي في مظاهرات حاشدة ودفع نحو تسمية مؤتمر الدوحة الإسلامي المنعقد في نوفمبر/ تشرين الثاني بقمة الأقصى وخرج بيان القمة ناقما على إسرائيل وناقدا لأول مرة الموقف الأميركي المتسامح مع القمع الإسرائيلي.

أحيت الانتفاضة جوانب منسية في المجتمع العربي فعادت من جديد الدعوة إلى مقاطعة البضائع الأميركية والإسرائيلية ونشط مكتب المقاطعة العربية وعقد اجتماعا في العاصمة السورية دمشق وإن لم يسفر الاجتماع عن كثير يذكر. كما شهدت الحركة الفنية عودة الأغنية الوطنية وشعر المقاومة وامتلأت الفضائيات العربية بمواد غزيرة عن انتفاضة الأقصى واحتلت الانتفاضة المساحة الأكبر في أغلب الفضائيات العربية.

حتى المجتمع الدولي خرج عن صمته وأدان الاعتداءات الإسرائيلية والاستخدام غير المتوازن للقوة العسكرية وصدر العديد من القرارات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

والمقترحات الدولية التي تعتبر وثائق إدانة للجانب الإسرائيلي.

من المفارقات أن الانتفاضة الأولى التي انطلقت في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول من عام 1987 في غزة قادت إلى سلسلة اتفاقات السلام التي بدأت في أوسلو وانتهت عام 1993 بتوقيع اتفاق المبادئ. أما انتفاضة الأقصى فقادت إلى ما يقرب من دفن لعملية السلام وإظهار الرفض الشعبي الفلسطيني لها.

لم يعد الفلسطينيون يتحدثون عن عملية السلام واقتصر الحديث عن قرار 242 الذي يطالب بانسحاب إسرائيل عن الأراضي التي احتلتها في حرب عام 1967. ولوحظ لأول مرة ارتفاع حدة الخطاب الرسمي الفلسطيني والذي برز في تصريحات الرئيس الفلسطيني عرفات خصوصا في لحظات تأبين الشهداء فكان يدعو إلى مواصلة الكفاح وتحمل التضحيات لنيل الأهداف المشروعة للشعب الفلسطيني. فهل نشهد في مستقبل الانتفاضة تحققا للمطالب الفلسطينية؟.

www.ethraadl.com

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ٣٠ ديسمبر ٢٠٠١

انتفاضة الأقصى.. في سنواتها الخمس

إسرائيل تفرض حصارا على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات في مكتبه بالمقاطعة في رام الله.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٢٩ فبراير ٢٠٠٢

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ٢٥ مـارس ٢٠٠٢

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ٢٥مـ ارس ٢٠٠٢

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٥ يـونيو ٢٠٠٢

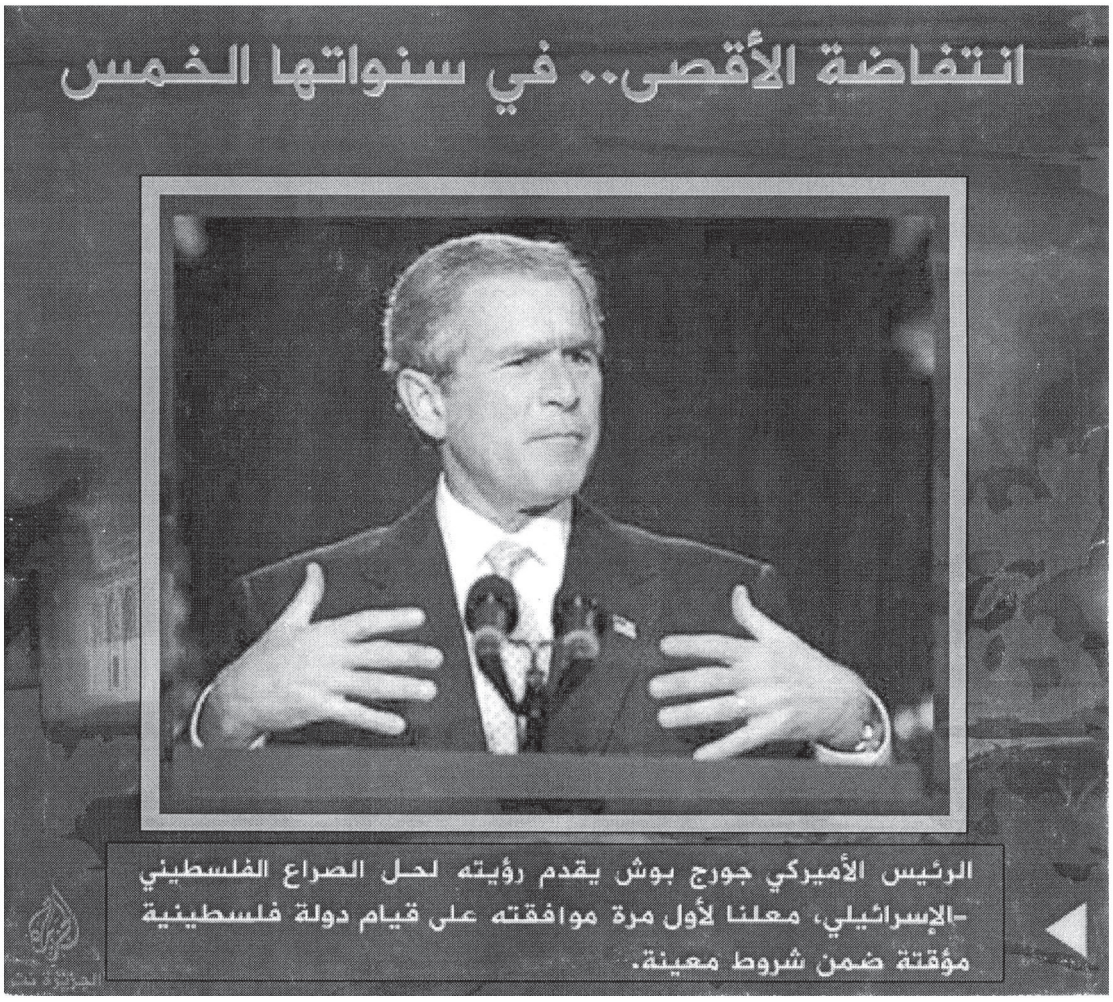

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ٢٦ يونيو ٢٠٠٢

انتفاضة الأقصى.. في سنواتها الخمس

الرئيس عرفات يستحدث منصب رئيس وزراء، ويسمي محمود عباس رئيسا للوزراء.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ٣٠ ابريل ٢٠٠٣

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٥ اكتوبر ٢٠٠٣

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٣ ديسمبر ٢٠٠٣

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٣٠ديسمبر ٢٠٠٣

انتفاضة الأقصى.. في سنواتها الخمس

مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين ومستوطن، وإصابة ١٠ آخرين بعملية فدائية نفذتها فتاة فلسطينية في معبر بيت حانون شمال قطاع غزة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ١٤ ينـاير ٢٠٠٤

انتفاضة الأقصى.. في سنواتها الخمس

محكمة العدل الدولية في لاهاي تصدر قرارا بعدم قانونية وشرعية الجدار العازل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٢٢ مـارس ٢٠٠٤

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ١١نـوفمبر ٢٠٠٤

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ١٩ يناير ٢٠٠٥

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

المصدر: الجزيرة نت

التاريخ : ٨ فبراير ٢٠٠٥

انتفاضة الأقصى.. في سنواتها الخمس

التوصل لاتفاق هدنة بين الفلسطينيين والإسرائيليين في شرم الشيخ، التزمت بموجبه فصائل المقاومة وإسرائيل بوقف إطلاق النار.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ١٢سبتمبر ٢٠٠٥

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: الجزيرة نت
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: البيان
التاريخ : ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي ـ قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة ـ 1

الكنعانيون طلبوا عون المصريين لصد الزحف اليهودي عليها، اليهود في القدس من عائلتين عام 1267 إلى 60% من السكان عام 1967

بقلم :علي بدوان ونبيل السهلي

تشكل مدينة القدس جوهر القضية الوطنية للشعب الفلسطيني إلى جانب قضية اللاجئين وحقهم في العودة . وتعتبر قضيتها الرمزية الأكثر عدالة لشعب مقهور لم يذق طعم الاستقلال منذ ما قبل محنته الكبرى في 1948 وهي بهذا المعنى قضية عادلة وصارخة، لمدينة فريدة، وتاريخ فريد لشعب مازال يمتطي صهوة الفعل وإرادة الحياة، بالرغم من كل ما أحاط ويحيط به من عوامل الانكسار والاستبداد على يد طواغيت القوة.

يسلط هذا الكتاب الضوء على الممارسات الصهيونية التي استهدفت تهويد المدينة المقدسة والتوسع داخلها وخارج حدودها على نحو يلخص بشاعة الإجحاف الذي تمارسه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني بحاضره ومستقبله. ويسرد تاريخ المدينة وحضارتها من خلال معلومات دقيقة تؤكد عروبتها وهويتها الإسلامية المتسامحة مع الديانات السماوية الأخرى.

يعتبر «اليبوسيون» البناة الأوائل للقدس، وكانت في عهدهم تدعى: (يبوس) وهم من بطون العرب الأوائل، نشأوا في قلب الجزيرة العربية، وترعرعوا في أرجائها، ثم نزحوا عنها، مع نزوح القبائل الكنعانية، وإلى هذه القبائل ينتمون، إنهم أول من استوطن هذه الديار، وهم أول من وضع لبنة في القدس، وكان ذلك حوالي سنة 3000 قبل الميلاد.

كانت يبوس في ذلك العهد ذات أهمية كبيرة من الناحية التجارية والجغرافية، وكانت تعمها الخيرات الوفيرة. وعندما خرج بنو إسرائيل من مصر وأطلوا على أرض كنعان، رأوا فيها ما رأوا من خيرات وبركات، راحوا يغيرون عليها، بقصد امتلاكها، مدعين أنها الأرض التي «وعدهم الله بها»،

عندئذ أيقن الكنعانيون أن مصلحتهم تقتضي عليهم نسيان الماضي، يوم كانوا في حالة حرب مع المصريين، فطلبوا العون منهم، لأن بني إسرائيل كان دأبهم، كلما احتلوا مدينة أن يعملوا فيها وبسكانها النار والسيف، وأما المصريون، فقد كانوا يكتفون بالجزية، فلا يتعرضون لسكان البلاد، وعاداتهم ومعتقداتهم.

وبالفعل، لم يتوان المصريون في مد يد العون للكنعانيين، وقاتل المصريون والكنعانيون بني إسرائيل، إلى حين انشغل المصريون بمشاغل أخرى، فقاتل الكنعانيون بني إسرائيل وحدهم لفترة من الزمن، حتى تمكن الإسرائيليون من السيطرة على القدس عام 1049 قبل الميلاد، وخلال الفترة 1600 - 9401 قبل الميلاد، حدثت غزوتان كبيرتان على اليبوسيين، الأولى عام 1600 قبل الميلاد،

والثانية عام 1200 قبل الميلاد، وكانت الثانية أشد وأقوى وعلى الرغم من تمكن الإسرائيليين من دخول يبوس عام 1049 قبل الميلاد بيد أنهم لم يستطيعوا طرد اليبوسيين من مدينتهم ، وظلوا فيها رغم صعوبة الظروف.وتعترف التوراة صراحة، بأن بني إسرائيل لم يستطيعوا تنفيذ مآربهم، وورد بخصوص ذلك: «وبنو بنيامين لم يطردوا اليبوسين، سكان أورشليم، فسكن اليبوسيون مع بني بنيامين في أورشليم، إلى هذا اليوم».

وعملياً، لم يكن لليهود تواجد سكاني يذكر في مدينة القدس، منذ قام الإمبراطور الروماني تيتوس بتشتيت بقاياهم في العام 70 للميلاد وحتى العهد العثماني، حيث لم يسجل خلال الفترة المذكورة سوى عائلتين يهوديتين في العام 1267م، ومع دخول فلسطين في العهد العثماني في عام 1516م، بدأ مجموع اليهود يتزايد في مدينة القدس بفعل التسامح الديني الذي انتهجته الإدارة العثمانية في البداية.

وتحت وطأة تأثير الضغوط، الاقتصادية والمادية التي تعرضت لها من الدول الأوروبية خلال عقودها الأخيرة، بلغ عدد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اليهود في القدس عام 1525م، أي بعد أقل من عشر سنوات من الإدارة العثمانية ستة آلاف يهودي، وأخذ الوجود اليهودي في المدينة بالتزايد خلال السنوات التالية، إلى أن عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل بسويسرا عام 1897.

فاحتل موضوع استيطان وتهويد القدس من أجل زيادة عدد اليهود، مكانة الصدارة في البيان الختامي للمؤتمر المذكور، ومنذ ذلك التاريخ بذلت المنظمات الصهيونية المنبثقة عن المؤتمر الصهيوني الأول كل ما في وسعها لإيجاد واقع جديد في القدس في سياق سياسة سكانية صهيونية مدروسة، تخدم الأهداف الأساسية للحركة الصهيونية، وبخاصة إقامة الدولة اليهودية المنشودة، بمادتها البشرية الكافية للاستمرارية في تنفيذ حلقات المشروع الصهيوني التالية.

وكان لوعد بلفور في عام 1917 وفتح بريطانيا، بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين، لأبواب الهجرة اليهودية على مصراعيها، كان لذلك بالغ الأثر في تسريع وتيرة زيادة مجموع اليهود في مدينة القدس، إذ وصل تعدادهم إلى 2. 51 ألف يهودي في عام 1931 يمثلون 6. 56 % من إجمالي مجموع سكان المدينة، ما لبث أن ارتفع مجموع اليهود ليصل 84 ألف يهودي يمثلون 2. 57% من إجمالي سكان المدينة المقدسة بعد مايو1948، وقد كان لطرد العصابات اليهودية حوالي 100 ألف عربي من الجزء الغربي المحتل من المدينة عام 1948 بالغ الأثر في رفع نسبة اليهود في هذا الجزء حتى عام 1967.

لقد مرّ على مدينة القدس شعوب وأقوام في العهود الغابرة، منهم اليبوسيون، الفراعنة، الآشوريون والبابليون، الفرس، اليونان، الرومان، وبعد ذلك مرت مدينة القدس بمراحل أساسية: عهد الإسلام، وفترة الحروب الصليبية، تلاها العهد المملوكي،

فالعهد العثماني، وبعد الحرب العالمية الأولى اقتسم الحلفاء سراً الوطن العربي فيما بينهم، وقاتل العرب إلى جانب الحلفاء ضد العثمانيين، ودخل الجنرال اللنبي بحملته إلى القدس عام 1917، وكان الجناح الأيمن لهذه الحملة مشكلاً من قوات الثورة العربية، معتقدين أن الحلفاء جاءوا لطرد العثمانيين من البلاد، وتسليمها لأصحابها، بيد أنه حصل ما لم يتوقعه العرب، فقد استعمرهم الإنجليز والفرنسيون والإيطاليون، وكان نصيب فلسطين للإنجليز، الذين مهدوا الطريق لدخول مزيد من اليهود إلى فلسطين واستيطانها، من أجل إقامة دولة إسرائيل.

وكان لوعد وزير خارجية بريطانيا بلفور في عام 1917 بالغ الأثر في دعم هذا الاتجاه، وبذلك ساعدت بريطانيا الحركة الصهيونية على الصعيد المادي والمعنوي في إنشاء إسرائيل، فخلال فترة الانتداب البريطاني 1919 - 8491، حصلت عدة موجات من الهجرة اليهودية إلى فلسطين إلى أن بلغ مجموع اليهود في فلسطين عشية إقامة الدولة العبرية الصهيونية 650 ألفاً، جزء منهم تركز في مدينة القدس، وقد قسمت مدينة القدس إلى قسمين القدس الجديدة: الغربية التي احتلتها العصابات الصهيونية في عام 1948، والقدس القديمة الشرقية التي احتلها الجيش الإسرائيلي في يونيو 1967.

وإن كان عام 1948 وهو العام الذي أقيمت فيه الدولة العبرية الصهيونية على نحو 78 % من مساحة فلسطين البالغة 27009 كيلو مترات مربعة، قد شكل منعطفاً هاماً في التركيز على عملية استيطان القدس لجعلها عاصمة أبدية للدولة الصهيونية، إلا أن المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل السويسرية في عام 1897 هو الذي وضع الأسس لإنشاء الدولة اليهودية المنشودة، ومركزية مدينة القدس في التوجه الصهيوني، خاصة من أجل تهويد فلسطين.

* الموقع الجغرافي

تقع مدينة القدس على دائرة عرض 31 درجة شمالاً وخط طول 35 شرقاً، وعلى بعد 65 كيلو مترا من ساحل البحر المتوسط، ونحو 40 كيلو متراً من نهر الأردن، وترتفع عن سطح البحر المتوسط 750 متراً، وعن سطح البحر الميت 1150 متراً، وهي حلقة من سلسلة تمتد من الشمال إلى الجنوب فوق القمم الجبلية للمرتفعات الفلسطينية،

www.ethraadl.com

وترتبط بطرق رئيسية تخترق المرتفعات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وهناك طرق عرضية تقطع هذه الطرق الرئيسية لتربط وادي الأردن بالساحل الفلسطيني.

وأهمية الموقع الجغرافي للقدس هو جمعها بين ميزة الانغلاق الذي يكفل حماية المدينة، وميزة الانفتاح الذي يمنح المدينة إمكانية الاتصال بالمناطق والأقطار المجاورة، فضلاً عن مركزية موقع القدس عن سواها من المدن العربية الفلسطينية بالنسبة إلى فلسطين والعالم الخارجي.

بلغت مساحة القدس قبل عام 1948 حوالي 3. 39 كيلو متراً مربعاً منها 3. 9 كيلو مترات مربعة هي مساحة القدس القديمة، ملك منها اليهود حتى العام المذكور بطرق شتى 4% والباقي وقدره 30 كيلو متراً مربعاً وهي مساحة

القدس الغربية، ملك منها اليهود 17% فقط، وبعد عدوان يونيو1967 أصبحت سلطات الاحتلال الصهيونية تملك نحو 84 % من عقارات القدس القديمة، وحوالي ثلثي المساحة الكلية منها.

وأشارت مصادر أخرى إلى أن مساحة مدينة القدس كانت قد قدرت في عام 1945 على النحو التالي:

أولاً: 868 دونماً داخل السور.

ثانياً: 18463 دونماً خارج السور.

ثالثاً: وبذلك يصل المجموع إلى 19331 دونماً.

رابعاً: كان العرب يملكون منها في العام المذكور 11191 دونماً تمثل 58%، في حين يملك المستوطنون اليهود 25% ، أي حوالي 2835 دونماً، وشكلت الطرق والميادين وغيرها 17% أي حوالي 3035 دونماً.

ونتيجة لحرب عام 1948 واحتلال الجزء الغربي من مدينة القدس في العام المذكور، جرى تبديل في التوزيع المذكور، حيث إن اتفاقية رودس بين الأردن والدولة الصهيونية في 1949/4/3، وفي المادة الخامسة، الفقرة ب منها إشارة إلى خطوط الهدنة منذ 30 /11/ 1948، والتي قسمت على الشكل التالي:

أولاً: القدس الشرقية تحت السيادة الأردنية ومساحتها 2220 دونماً.

ثانياً: القدس الغربية التي احتلتها إسرائيل في عام 1948 ومساحتها 16261 دونماً.

ثالثاً: مناطق محرمة خاضعة لسلطة الأمم المتحدة ومساحتها850 دونماً.

وبعد أن أعلنت السلطات الإسرائيلية ضم القدس الشرقية في 30 /7 /1980، سعت إلى الاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الضفة وضمها إلى القدس، فقدرت مساحة المدينة بقرابة 108 آلاف من الدونمات، ثم توسعت إلى القدس الكبرى، حتى وصلت مساحة المدينة إلى 123 ألف دونم، وهناك مخططات استيطانية لرفع نسبة أراضي القدس الشرقية وحدها لتصل إلى ربع مساحة الضفة الغربية قبل البدء في مفاوضات الحل النهائي التي تشمل المفاوضات على القدس.

فضلاً عن ذلك تجري محاولات إسرائيلية حثيثة لتطبيق سياسة سكانية مبرمجة لتهويد القدس خلال السنوات المقبلة، وذلك في سياق سياسة ديموغرافية، اعتمدت أساساً على طرد أكبر عدد من العرب الفلسطينيين من المدينة تحت حجج مختلفة، وجذب أكبر عدد من المهاجرين اليهود، خاصة من دول الاتحاد السوفييتي السابق إليها.

www.ethraadl.com

* الكنز الثمين

تعتبر حضارة القدس من أقدم وأعرق الحضارات في العالم، وقد تعرضت المدينة عبر تاريخها الطويل، الذي يعود إلى ما يقرب من خمسة آلاف عام من الآن، إلى ثماني عشرة محاولة تدمير وإعادة بناء، وبقيت رغم ذلك من أبرز الرموز الحضارية والدينية في العالم.

وقد أسس الكنعانيون المدينة المقدسة وأطلقوا عليها اسم أورشاليم، أي مدينة الإله شالم إله السلام عند الكنعانيين. كما أطلق عليها اسم يبوس. وهو اسم لإحدى القبائل الكنعانية التي هاجرت إلى فلسطين في عام 2500 قبل الميلاد.

واستطاع العرب بناء حضارة خاصة في القدس، حيث بقيت معالمها قائمة حتى اللحظة الراهنة. والتراث المعماري العربي الإسلامي خير دليل وكنز ثمين دال على ذلك. ومن خلال الحفاظ على هذا التراث العربي العريق في القدس، استطاع العرب تجسيد الإصرار على البقاء في ركب الحضارة الإنسانية العالمية. وتمتاز القدس عن مدن العالم بأنها مهد الديانات السماوية.

وأرض الأنبياء والمقدسات وفيها ثروة معمارية وحضارية لا تقدر بثمن، فكل حجر في القدس يحكي تاريخاً عربياً مجيداً. وفي بيت المقدس صلى الأنبياء. فالقدس من أهم صروح الحضارة العربية والإسلامية. باتت القدس نتيجة

الحضارة والأوابد الإسلامية والعربية فيها، تضم أهم المعالم السياحية في فلسطين، وتبعاً لذلك أصبح دخل السياحة والصناعة السياحية من أهم الدخول للأسرة الفلسطينية في مدينة القدس،

هذا فضلاً عن كون السياحة ترفد الناتج المحلي الفلسطيني بقيمة مضافة جيدة، لكن السياسات الإسرائيلية في المدينة أدت إلى تراجع قيمة دخول السياحة الفلسطينية، وبالتالي تراجع أداء القطاع السياحي الفلسطيني سواء من ناحية العاملين فيه أو مساهمته في الناتج المحلي.

ومن أهم المعالم الحضارية التاريخية في القدس الأسوار، حيث يوجد ستة أسوار، وكان أول من بناها اليبوسيون سنة 2500 ق.م، والهدف من إنشائها تحصين المدينة المقدسة من اعتداءات الأقوام الأخرى. ولهذا توجد في الأسوار المذكورة أبراج لتكون دعائم لها، منها برج كبريت، وبرج اللقلق، كما توجد في القدس سبعة أبواب مستعملة وأربعة مغلقة والأبواب المستعملة هي:

باب العمود: ويعرف باسم باب دمشق، بناه السلطان سليمان القانوني في منتصف الحائط الشمالي للسور.

باب الساهرة: ويقع شرقي الباب الأول.

باب الأسباط: ويقع في الحائط الشرقي، وله طابع عثماني.

باب المغاربة: في الحائط الجنوبي للسور وهو أصغر الأبواب.

باب النبي داود: وهو باب كبير في الجنوب أيضاً.

باب الخليل: أو باب يافا في الغرب.

الباب الجديد: فتح سنة 1898 ويقع في الجزء الشمالي.

www.ethraadl.com

ومن المعالم التاريخية الحرم الشريف الذي يقع جنوب شرقي المدينة القديمة، ويشرف على سهول اللطرون من جهة الشرق، ويتكون من ساحة فسيحة تأخذ شكل شبه منحرف قطع ضلعه الشمالي في الصخر. وتعتبر قبة الصخرة من أعجب المناظر في المعمورة. ويقول عنها المؤرخون الأجانب «لا أبعد سمواً ولا أغرب بنياناً من هذه القبة» وقد زينت بكسوة فسيفسائية تزين داخلها، وواجهة الجدران وأعلى الأعمدة المثخنة.

وهذه الزينة ترجع إلى عهد الخليفة عبد الملك بن مروان سنة 72 ه، وقد تجددت زخرفة القبة عدة مرات من القاشاني والرخام المعرق، أما النوافذ فزجاجها معشق، وسقوفها ذات لون ذهبي أخاذ، أما عن دقة تلك الفسيفساء فلا نستطيع أن نجد في الغرب مثل جمالها، فاستخدام عروق اللؤلؤ مقابل الضوء يجعلها تحتفظ بقيمتها الكاملة. أما المسجد الأقصى، فتعود بدايات إنشائه إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث أمر ببناء مسجد في الحرم القدسي.

غير بعيد عن موضع الصخرة التي بنيت عليها القبة. وهناك قول إن مسجد عمر أقيم في جزء من معبد روماني قديم ينسب إلى هيرود. وهدمه الإمبراطور الروماني تيتوس، ولكن من المعروف أن الوليد بن عبد الملك هو من أنشأ المسجد الأقصى في مكانه الحالي وذلك سنة 97 هجرية. ولم يبق من مسجد الوليد سوى العقود القائمة على أعمدة الرخام يمين القبة الصغيرة، وقد رمم المسجد الأقصى عدة مرات أيام حكم المماليك والعثمانيين، والمسجد الأقصى، عمل معماري تراثي يجمع بين البساطة والجلال.

* قلعة القدس

تعتبر قلعة القدس من أهم المعالم التاريخية والسياحية في مدينة القدس. وكانت القلاع انتشرت في فلسطين في الألف الثالث قبل الميلاد. والقلعة في القدس تتوسط المدينة، والأسوار تحيط بها، وفي بلدان الشرق الإسلامي العربي نجد قلعة دمشق والقاهرة وعتليت في فلسطين، إضافة إلى قلعة القدس.

وتقع قلعة القدس بين باب الخليل وباب النبي داوود. وهي تقوم على مرتفع صخري يشرف على القسم الغربي والجنوبي من مروج القدس، وتعتبر أضخم بناء في القدس. ويحيط بالقلعة خندق طمرت أجزاء منه خاصة الأجزاء التي تمتد من البرج الشمالي الغربي وباب الخليل، وتحتوي القلعة برجاً للمراقبة ومسجداً للصلاة وأماكن للسكن، وثكنات للجنود.

ونتيجة للتطور الحضاري في القدس ونشاط أهلها العرب، ارتفع مجموع المدارس للتعليم الثانوي والعالي ليصل إلى سبعين مدرسة، وبقي من هذه المدارس حتى عام 2004 أربعون مدرسة ماثلة للعيان وشاهدة على الحضارة العربية في المدينة المقدسة. وتقوم المدارس على أروقة المنطقة الغربية والشمالية للحرم القدسي الشريف، ومن أشهر المدارس في القدس، الكيلانية، والأغوتية، والمزهرية، والأشرفية.

ومن الآثار الحضارية الأخرى في مدينة القدس، الزوايا التي كانت تعد بالمئات، لكن الباقي منها أربعون، وهي بيوت للصوفية. منها زاوية (أبو مدين)، وزاوية الأدهمية، وهي كهف تحت جبل الساهرة. فضلاً عن ذلك يعتبر المتحف الإسلامي من أهم المعالم التاريخية في القدس. ويحتوي على المخطوطات النادرة والمصاحف التي لا تقدر بثمن،

ويقدر عددها بنحو (650) مصحفاً كما توجد في المتحف (900) وثيقة تعود للفترة المملوكية وتضم معلومات في غاية الأهمية عن تاريخ القدس، وقد أسست مكتبة المسجد الأقصى في عام 1922 لتضم أرشيفاً ضخماً عن مدينة القدس. ومن قبلها أسست في عام 1900 المكتبة الخالدية التي تقع في مبنى أثري قديم في باب السلسلة.

وفي جانب آخر، وعلى درجة من الأهمية، ومنذ استيلاء البريطانيين على فلسطين عام 1917 - 8191 كانت الإدارة في ذلك الوقت إدارة عسكرية تعمل إلى جانبها لجنة صهيونية لوضع السياسة التي تحقق وتنفذ وعد بلفور، وقد

www.ethraadl.com

قصرت الحكومة البريطانية تقصيراً كبيراً في تعليم ابناء العرب، بعكس اليهود الذين تولوا تعليم أبنائهم بأنفسهم، فقد بلغت نسبة الذين حرموا من التعليم من أطفال اليهود وهم في السن من خمس سنوات إلى سن الرابعة عشرة حوالي 3 %

بينما بلغت تلك النسبة حوالي 67% بين الأطفال العرب، الذين بقوا مشردين ومحرومين من التعليم والتعلم، إضافة إلى من لم يتقدموا بطلبات الدخول إلى المدارس من العرب لاعتقادهم بان الفرصة لن تسمح لهم، أو لعدم وجود مدرسة في قريتهم. وقد بلغت النسبة المئوية لعدد الطلبة في عام 1944 إلى عدد من هم في سن التعليم (5 - 41) سنة عند العرب 5. 32 % أما عند اليهود فقد بلغت 97 %.

وفي ظل الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967 قامت السلطات الإسرائيلية باتخاذ عدة إجراءات متعلقة بشؤون التعليم، ومنها ما يخص مدينة القدس، حيث عملت على إلغاء جميع البرامج التعليمية الأردنية والمطبقة في مدارسها واستبدالها بالبرامج المطبقة في المدارس العربية داخل فلسطين المحتلة 1948.

وقد اتخذت هذا القرار وزارة المعارف الإسرائيلية على أساس أن القدس أصبحت جزءاً من ما يسمى «دولة إسرائيل» وبناء على ذلك وضعت يدها على جميع المدارس الحكومية ومديريات التعليم الأردني وطلبت من الموظفين والعاملين في الجهاز التعليمي الانخراط في أجهزة التعليم الإسرائيلية.

وقد لاقت هذه الإجراءات الإسرائيلية معارضة كبيرة ورفضا من قبل موظفي سلك التعليم، الذين بعثوا بمذكرة إلى وزارة المعارف الإسرائيلية وأخرى إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي،

ولكن سلطات الاحتلال رفضت ذلك وقامت باعتقال عدد كبير من المدرسين ومدير التعليم في القدس واستطاعت بالقوة فتح ست مدارس خلال الأيام الأولى للاحتلال، ولكن لم ينتظم في المدارس من الطلبة أو المعلمين إلا القليل. وقد عمدت سلطات الاحتلال إلى إهمال المؤسسات التعليمية وكرست سياسات تمس المضمون العربي والقومي للتعليم.

* سياسة التهويد

رغم كل الصعوبات والمشكلات وحملات الاعتقالات العشوائية والتوقيف المستمر في أوساط الطلبة والمعلمين، فلا يزال الإصرار الوطني على توسيع برامج التعليم والحفاظ على مضمونه الوطني والقومي، واستمر الوضع كذلك إبان فترة انتفاضة الأقصى، إضافة لذلك قامت سلطات الاحتلال بتعيين مدرسين من ذوي المؤهلات المتدنية في التعليم كحملة الثانوية العامة.

كما فرضت المناهج الإسرائيلية التي تعمل على تثقيف الطلبة وفق التربية الإسرائيلية التي تتجاهل الشعب

الفلسطيني ووجوده وتؤكد على وحدة «الشعب اليهودي»، والولاء التام للدولة الصهيونية، وتهويد المجتمع الفلسطيني ومؤسساته، فمثلاً في مادة التاريخ يدرس الطالب نصف المنهاج للتاريخ العربي والنصف الآخر للتاريخ العربي واليهودي،

وفي مادة الأدب العربي تم حذف دراسة الشعر العربي الفلسطيني، وفي مادة الدين تدرس التوراة والأساطير اليهودية ، ولم يسمح بتدريس المنهاج الأردني إلا في المدارس الخاصة والمدارس التابعة لوكالة الغوث، في حين طبق المنهاج الإسرائيلي في المدارس الحكومية.

www.ethraadl.com

ثم طبقت سلطات الاحتلال عام 1968 المناهج الإسرائيلية السائدة في المدارس العربية داخل فلسطين المحتلة 1948 في المرحلة الابتدائية والإعدادية بهدف إعداد الطلبة للثانوية العامة الإسرائيلية، وفي العام الدراسي 1969-1970 أعادت السلطات الإسرائيلية تطبيق المناهج الأردنية بشكل غير رسمي.

وقد أهمل الطلبة الفلسطينيون المناهج التعليمية الإسرائيلية لأنها تقوم على تشويه الحقائق الجغرافية للواقع الفلسطيني، حيث تم مثلاً استبدال كلمة فلسطين بكلمة «إسرائيل» والقدس بكلمة «أورشليم» كما قامت بتزييف الحقائق التاريخية وطمس العقيدة الإسلامية وتشويهها، فرأت أن الإسلام هو مجرد تربية روحية، وتاريخ الإسلام هو تاريخ كوارث وفتن، محاولة إقناع الطلبة بالأفكار الإسرائيلية، وبقي هذا الحال حتى عام 1971،

حيث اعتمدت سلطات الاحتلال سياسة أخرى منذ عام 1972 وهي استمرار تطبيق المناهج الإسرائيلية في المرحلة الابتدائية، أما في بقية الصفوف فكانت المناهج خليط من المناهج الأردنية والمناهج الإسرائيلية. ومنذ عام 1973 وحتى الوقت الحالي عادت المدارس الإعدادية والثانوية إلى تدريس المناهج الأردنية، أما المدارس الابتدائية فما زالت تدرس المناهج الإسرائيلية.

وتعتبر خزائن المسجد الأقصى من أهم دور الكتب الإسلامية، حيث كان المسجد الأقصى مركزاً فكرياً ومدرسة لتعليم العلوم الإسلامية. أما ما يخص المدارس فكان لها مكتباتها الخاصة بها، وكان لهذه المكتبات خزنة ومشرفون، ومن أشهر هذه المكتبات المكتبة الفخرية، حيث كانت غنية بمخطوطاتها الدينية والفلكية،

وقدر عدد مجلداتها بنحو عشرة آلاف مجلد، كما كان هناك قاعة مخصصة لكتب الشيخ محمد صالح الإمام شيخ المدرسة الأمينية. وقد فقدت القدس نتيجة للنكبات والهجمات العديدة على مدى التاريخ بالإضافة إلى الزلازل التي أصابتها، والمجاعات التي حلت بها، ونزوح وهجرة وتدمير الممتلكات، الكثير من الكتب والمخطوطات.

وعندما شكل المجلس الأعلى في فلسطين عام 1921 تنبه لهذه المأساة، فجمع الكثير من المخطوطات الباقية، وتم إنشاء دار للكتب في المسجد الأقصى، وقد بلغ عدد مجلدات مكتبة الأقصى حوالي أربعة عشر ألف مجلد. وبعد الاحتلال الإسرائيلي عام 1967 للقدس سرقت سلطات الاحتلال الكثير من هذه المجلدات والكتب والمخطوطات إلى الجامعة العبرية وغيرها من مراكز الأبحاث الإسرائيلية.

وكان هناك العديد من مكتبات الأسر المقدسية الخاصة وقد ضاع الكثير منها بسبب الكوارث التي حلت بفلسطين والإجراءات الإسرائيلية، ومن أشهرها المكتبة الخالدية، ومكتبة الخليلي والبديري وغيرها. كما أن السلطات الإسرائيلية لم تبد أي اهتمام اتجاه مكتبات المدارس وتطويرها أو تزويدها بالكتب، بل قامت بتفريغ المكتبات المدرسية من الكتب وذهبت إلى أبعد من ذلك حين احتل الجيش الإسرائيلي في فبراير 2002 ، كافة المؤسسات الفلسطينية في القدس وعلى رأسها بيت الشرق الفلسطيني والمركز الجغرافي.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي ـ قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة ـ 2

تدمير 532 قرية وبلدة فلسطينية أغلبها أزيل من الوجود، انهيار الاتحاد السوفييتي كان لحظة ذهبية للحركة الصهيونية

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

لم تتوقف محاولات التهويد في الضفة وقطاع غزة وخاصة في القدس عبر التضييق على سكانها ومصادرة أراض وعقارات لصالح الاستيطان الإسرائيلي في المدينة، حيث طردت سلطات الاحتلال مئة ألف فلسطيني عام 1948 منها ونحو خمسة وعشرين ألفاً عام 1967. هذه السياسة تستهدف اقتلاع الفلسطينيين وطمس المعالم العربية والإسلامية في المدينة المقدسة حيث يلف القدس طوقان من المستوطنات يسكن فيهما نحو (200) ألف مستوطن إسرائيلي.

وهناك مخططات جاهزة لفرض حقائق جغرافية إسرائيلية على الأرض يصعب الانفكاك عنها عند بدء المفاوضات الفعلية حول الوضع النهائي لمدينة القدس حيث تتفق كافة الأحزاب بأن تبقى مدينة القدس الموحدة بشطريها الشرقي والغربي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل ولتمتد مساحتها على ربع مساحة الضفة الغربية التي تصل مساحتها إلى حوالي (5800) كم2.

و تبقى الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية حاولت منذ عام 1948. أي منذ احتلالها الجزء الغربي وكذلك في عام 1967 بعد احتلالها الجزء الشرقي من المدينة، حاولت وضع خطط لتهويد المدينة .

وتغيير معالمها العربية والإسلامية، فجذبت العديد من اليهود وبنت لهم أحياء يهودية تحيط بالمدينة، وهناك محاولات لفرض وقائع على الأرض في وسط المدينة وقامت السلطات الإسرائيلية باعتداءات متكررة على المعالم التاريخية في القدس وعلى المقدسات. كان أهمها إحراق المسجد الأقصى في 1969/8/21.

ولم تكن انطلاقة انتفاضة الأقصى في يوم الخميس 2000/9/28 سوى التعبير الحقيقي لإصرار الشعب الفلسطيني على الحفاظ على أرضه وقدسية القدس وحضارتها العربية، وما زالت القدس على الرغم من مراحل الاحتلال المختلفة شامخة في آثارها وحضارتها ورموزها العربية المختلفة، ولا ينقص اهلها سوى الدعم المادي والمعنوي للحفاظ على شموخها الأبدي.

لقد شاع في السنوات الأخيرة مصطلح الخطر الديمغرافي العربي على« إسرائيل » ويكثر تناول المصطلح المذكور بعد كل تصريح لمسؤول صهيوني، وبعد انتهاء أعمال مؤتمر هرتسيليا في نهاية عام 2003 اتفق جميع القادة الصهاينة على خطاب موحد إزاء ما يسمى الخطر الديمغرافي العربي على « إسرائيل »، وللأسف كرر الإعلاميون في العالم العربي والإسلامي المصطلح الصهيوني المنشأ.

من المعلوم ان الخطوات الصهيونية للزحف اليهودي إلى أراضي فلسطين وخاصة إلى مدينة القدس قد رسمت في المؤتمر الصهيوني الأول في بال السويسرية في نهاية أغسطس من عام 1897، وبذلك توضح أن الخطر الأهم على الشعب الفلسطيني والقدس يتمثل بالخطر الديموغرافي اليهودي، حيث اليهود هم الأداة الرئيسية لتحقيق السيطرة على الأرض والمقدسات.

وفي دراستنا هذه سنحاول رصد الخطوات اليهودية والصهيونية للزحف إلى فلسطين وبالتحديد إلى مدينة القدس ومحاولات إيجاد حقائق يهودية في القدس يصعب تغييرها.

*أولى القبلتين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وفي هذا المجال لابد من الإشارة لما للقدس من مكانة خاصة في إطار القضية الفلسطينية، ومشاعر المسلمين، حيث أنها تعد «أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين»، والقدس من أقدم مدن العالم، وقد تعرضت عبر تاريخها الطويل الذي يعود إلى ما يقرب من خمسة آلاف عام إلى ثماني عشرة محاولة تدمير وإعادة بناء.

وبقيت رغم ذلك من أبرز الرموز الحضارية والدينية في العالم، وقد نشأت النواة الأولى لمدينة القدس في الألف الثالث قبل الميلاد على تل الظهور (الطور - تل أوفل)، الذي يقع إلى الجنوب الشرقي من المسجد الأقصى المبارك الآن. أما عوامل اختيار هذا الموقع فتعود لأسباب أمنية متمثلة بحماية هذه المدينة الناشئة، التي ساعدت مياه عين أم الدرج، في الجانب الشرقي من الطور على توفير الاحتياجات المائية لسكانها.

ولم يأت البناء على جبل الطور من قبيل المصادفة: فمن الجنوب يحيط بها وادي الربابة، ومن الشرق وادي جهنم / قدرون، ومن الغرب وادي الزبل. وهكذا تكون المدينة محاطة بمناطق طبيعية صعبة من الجهات الثلاث يغدو أمر اقتحامها من قبل الغزاة مستعصياً، إلا من الجهة الشمالية.

وقد لاحظ المؤرخون أن جميع الجيوش التي احتلت القدس قديماً وحديثاً دخلتها من الشمال. أما ما يعرف بالقدس القديمة اليوم، فهي تلك الأحياء من القدس التي نشأت بعد هجر النواة الأولى للمدينة مع مرور الزمن.

والتي تقع داخل سور القدس الذي بناه السلطان العثماني سليمان القانوني عام 1542 م بطول 4 كيلو مترات وله سبعة أبواب، وبنيت الأحياء بداخل السور على مرتفع: بيت الزيتون في الشمال الشرقي من المدينة، ومرتفع ساحة الحرم في الشرق ومرتفع صهيون من الجنوب الغربي.

سنحاول وفي متن فصول الكتاب، إلقاء الضوء على الخطر الديموغرافي اليهودي على مدينة القدس وسنرصد التغيرات السكانية وغيرها في المدينة خلال الفترة (1897 - 4002)، واستشراف ما ستكون عليه المدينة حتى عام 2010، خاصة وأن المدينة المقدسة كانت ولا تزال محور هجمة صهيونية مبرمجة لفرض الامر الواقع اليهودي في نهاية المطاف، فباتت هدفاً رئيسياً للاستيطان لجهة خلق غالبية يهودية وقائع يصعب الإنفكاك عنها.

في الوقائع التاريخية الحديثة والمعاصرة، تعتبر دولة الاحتلال الصهيوني الدولة الوحيدة في العالم التي قامت بالقوة وباستيراد البشر من كل مكان واستيطانهم بعد إجلاء واستلاب الأرض من أصحابها الشرعيين.

ورغم أن الأمم المتحدة قد أقرت تقسيم فلسطين وفق القرار 181 لعام 1947 الجائر الذي خصص للدولة العبرية مساحة بحدود 5893 ميلاً مربعاً بنسبة 47. 56 % من مساحة ارض فلسطين التاريخية مرتبطاً ببقاء كل الفلسطينيين .

حيث هم على ارض وطنهم داخل وخارج حدود التقسيم، فضلاً عن إقامة الدولة العربية الفلسطينية على الأجزاء الباقية من ارض فلسطين البالغة مساحتها 4476 ميلاً مربعاً بنسبة 88. 4 % من أرض فلسطين التاريخية، مع جيب دولي صغير في منطقة القدس مساحته 68 ميلاً مربعاً بنسبة 65. 0 % من أرض فلسطين التاريخية.

إلا أن الدولة العبرية تجاوزت القرار الدولي بالرغم من الإجحاف الكبير الذي ألحقه بالفلسطينيين وتمددت على أجزاء إضافية من ارض فلسطين وصولاً إلى احتلالها الكامل عام 1967، وفي حقيقة الأمر، فان قراءة متأنية تلحظ بأن قرار التقسيم قد دعا إلى إقامة دولتين واحدة عربية بالكامل، وثانية مختلطة (يهودية+عربية) حيث:

في الدولة العربية، كان العرب يمتلكون من مساحة الأرض 69. 77 % من إجمالي مساحتها، بينما لم يكن يملك اليهود إلا 84. 0 % وكانت هناك أراضٍ مسجلة باسم الدولة تبلغ نسبتها 74. 20 % من إجمالي المساحة المخصصة للدولة العربية، والباقي ونسبته 73. 0 % كان لملاكين آخرين.

www.ethraadl.com

* الأرقام تتكلم

في الدولة اليهودية المقترحة كانت نسبة ملكية العرب تعادل 24. 32 % من مساحتها، مقابل 38. 9 % من الأرض التي تم تمليكها لليهود على يد سلطات الانتداب البريطاني، بينما كانت نسبة الأراضي المسجلة باسم الدولة 04. 66 %، ونسبة ما يمتلكه الآخرون ممن ليسوا عرباً أو يهوداً 34. 0 %.

وروعي في قرار التقسيم أن تشمل الدولة اليهودية معظم اليهود الذين قدموا إلى فلسطين بفعل الهجرات

التوسعية الاستيطانية التي هيأ لها الانتداب البريطاني ودول الغرب الأوروبي إلى فلسطين، وبذا فهي كانت تضم آنذاك 498 ألفاً من اليهود والبالغ عددهم 608 آلاف نسمة وبنسبة 9. 81 % بينما في منطقة القدس الدولية 100 ألف نسمة بنسبة 5. 16 % من إجمالي عدد اليهود، كما أبقي عدد ضئيل منهم في الدولة العربية بنسبة 6. 1 %.

وأبقى قرار التقسيم عدداً كبيراً من السكان العرب على أرضهم في إطار الحدود المخصصة للدولة العبرية (405 آلاف نسمة من إجمالي عدد السكان العرب في فلسطين البالغ آنذاك مليوناً و237 ألف نسمة بنسبة 9. 32 %).

كما أبقى القرار 105 آلاف نسمة من السكان العرب في منطقة القدس الدولية وهم يشكلون نسبة 5. 8 % من إجمالي عدد السكان العرب على كامل أرض فلسطين آنذاك. وباختصار فان: الدولة العربية: 725 ألف نسمة من العرب + 10 آلاف نسمة من اليهود. بنسبة عربية تبلغ 64. 98 %.

الدولة اليهودية: فإن واقعها يقول انها دولة مختلطة، حيث 498 ألف نسمة من اليهود + 407 آلاف نسمة من العرب. بنسبة يهودية تبلغ 03. 55 % ومن هنا نلحظ بأن الدولة العبرية ليست سوى كيان مختلط حسب قرار التقسيم إلا أن الدولة الصهيونية لم تحترم حتى حدود هذا القرار المجحف والظالم بالحقوق الوطنية والقومية للشعب العربي الفلسطيني.

حيث تعتبر إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي أقيمت بقرار دولي، فتجاوزته بالاستيلاء على أغلبية أرض فلسطين التاريخية واستتبعت ذلك بالاحتلال الكامل لها عام 1967.

في السياق ذاته كان إسحاق رابين قد كشف في كتابه (ملف خدمة) وقائع طرد أبناء الشعب الفلسطيني من على أرضهم، حيث كان رابين ضابط عمليات قوات البالماخ الصهيونية (الصاعقة) التي احتلت وسط فلسطين في منطقة اللد والرملة، واشرف رابين شخصياً على طرد أكثر من 80 ألف فلسطيني بالمذابح وقوة النار.

في الوقت الذي قاد فيه إيغال ألون حملته على لواء غزة وبئر السبع ولاحقاً لواء الجليل ومدينة صفد، بعمليات الترانسفير التي تواصلت على امتداد الأرض الفلسطينية عشية نكبة 1948. وللتوضيح أكثر، وحسب الوثائق البريطانية والملف الدولي للاجئين رقم 245 الصادر في لندن عام 1993، ففي عام 1947 وقبل إعلان تقسيم فلسطين كان عدد سكان فلسطين: مليوناً و450 ألف نسمة من المواطنين العرب الفلسطينيين.

وبملكية عربية للأرض الزراعية والعقارية تتجاوز مساحتها 5. 26 مليون دونم، 650 ألفاً من اليهود بملكية لا تتجاوز 950 ألف دونم من الأرض، ومنهم 152 ألف يهودي عاشوا مع الشعب الفلسطيني وحملوا الجنسية الفلسطينية والعدد الباقي 498 ألفاً دخلوا إلى فلسطين خلال مرحلة الانتداب البريطاني.

وبعد قرار التقسيم وبفعل الهجرة اليهودية المتواصلة أصبح اليهود يشكلون 23 % من السكان باعتبارهم مواطنين فلسطينيين، والعرب 67 %، بملكية عربية تبلغ 25 مليون دونم. أما الأرض التي تم استملاكها من قبل اليهود بعد تقديمها من قبل سلطات الانتداب البريطاني للوكالة اليهودية.

www.ethraadl.com

حيث بلغت مساحة هذه الأرض 581 ألف دونم من إحدى عشرة مدينة. ومع نكبة فلسطين عام 1948 فقد تم تهجير واقتلاع وتدمير 532 قرية وبلدة ومدينة فلسطينية، وتم مسح عدد كبير منها من الوجود وأقيم مكانها المستعمرات والمدن الاستعمارية اليهودية.

تركزت عمليات التدمير والإجلاء والاستيلاء بشكل رئيسي تجاه قرى مناطق شمال فلسطين في الجليل وطبريا والساحل من عكا وحيفا شمالاً حتى جنوب يافا، كما في منطقة اللد والرملة فضلا عن منطقة القدس وشمال قطاع غزة. وبلغ عدد القرى المدمرة بشكل كامل 418 قرية وبلدة عدا عن إحياء كاملة في المدن المختلفة.

وعليه ـ وبناء على التقديم التاريخي أعلاه ـ شهدت فلسطين سيلاً من الهجرات اليهودية المنظمة من قبل الحركة الصهيونية قبل عام 1948، وهو العام الذي شهد في مايو منه إنشاء الدولة الصهيونية، ويمكن ملاحظة ست موجات هجرة خلال الفترة 1880ـ 1948.

فقد هاجر نحو 758. 482 يهودياً إلى فلسطين خلال فترة الاحتلال البريطاني لها 1919-1948، منهم 6. 89 % من يهود أوروبا وأميركا، ونسبة 4. 10 % من قارتي آسيا وافريقيا، بينما مثلت الموجة الخامسة الموجة الذهبية من حيث أرقام الهجرة الاستيطانية الكولونيالية التهويدية للأرض الفلسطينية.

حيث هاجر إلى فلسطين خلال الفترة 1932-1939 نحو 225 ألف يهودي معظمهم من يهود ألمانيا ودول أوروبا الغربية وبولندا، ثم اجتذبت الحركة الصهيونية العالمية ما مجموعه 118300 يهودي إلى فلسطين خلال الموجة الأخيرة التي سبقت الإعلان عن قيام الدولة العبرية على 77 % من مساحة فلسطين التاريخية وتحديداً ما بين 1940-1948، ليصبح مجموع اليهود في فلسطين في 15 مايو 1948 عند إعلان قيام الدولة العبرية 650 ألف يهودي.

* اللحظة الذهبية

سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام 1948 إلى جذب المزيد من يهود العالم إلى فلسطين لغرض إحداث انقلاب ديمغرافي كامل لصالح أغلبية يهودية. أما الفترات الذهبية للهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد النكبة خلال الأعوام الممتدة 1948-2000.

فقد تمثلت بالفترة الأولى 1948-1960، حيث ساهمت الهجرة اليهودية خلالها بنحو 69 % من إجمالي الزيادة اليهودية، وتراجعت أرقام ونسب المساهمة فيما بعد، فلم تتعد مساهمة الهجرة 45 % خلال الفترة 1961-1971، ونسبة 5. 21 % خلال الفترة 1972-1981.

وبلغت أدنى حد لها خلال الفترة 1983-1989 فبلغت نسبة 5. 7%. ومع انهيار دول الاتحاد السوفييتي السابق دقت اللحظة الذهبية أمام الحركة الصهيونية لجلب قوافل الاستيطان التهويدي إلى أرض فلسطين وتحديداً في بداية عام 1990 فبدأت أرقام هجرة اليهود السوفييت تتراكم باتجاه فلسطين المحتلة، وقد وصل خلال الفترة 1990-2000 نحو مليون يهودي .

وهي أكبر هجرة استيطانية على الإطلاق في تاريخ الهجرات وعمليات الاستيطان الكولونيالي التهويدي على أرض فلسطين. وساهمت الهجرة بأكثر من 67% من إجمالي الزيادة السكانية اليهودية خلال الفترة المذكورة، ليرتفع عدد اليهود في فلسطين المحتلة، من 650 ألفاً في عام 1948 إلى 2. 5 ملايين يهودي في نهاية عام 2000.

وتشير الدراسات المتتبعة لحركة الاستعمار اليهودي في الأراضي العربية المحتلة إلى أن حزب الليكود وريث اليمين العقائدي القومي الصهيوني قام ببناء ما يقارب من 1. 70 % من المستعمرات فوق الأراضي المحتلة عام 1967، في حين ساهم حزب العمل ببناء حوالي 9. 29% منها.

ومعظم المستعمرات تم بناؤها بين الأعوام 1976 و1982 وبين الأعوام 1989 والعام 1991. في حين تباطأ تأسيس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المستعمرات الجديدة على حساب استمرار عمليات توسيع وتسمين ما هو قائم منها، ولم يشفع للأرض الفلسطينية الاتفاقات التي وقعت.

ومنذ توقيع اتفاق أوسلو1 وحتى اتفاق أوسلو2 وصولاً إلى انطلاق شرارات انتفاضة الأقصى والاستقلال الفلسطينية لم تتوقف حركة توسيع وزيادة استيعاب المستعمرات القائمة فتم مصادرة أكثر من 450 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية بقصد توسيع المستعمرات القائمة وشق الطرق الالتفافية، عدا عن بناء مئات النوى الاستيطانية (مستعمرات البؤر ـ الكرافانات).

إن نظرة بسيطة للخارطة الرقمية للاستعمار الاستيطاني التهويدي توضح المأزق الكبير الذي يعترض المسيرة التفاوضية على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي..

فالوجود الاستعماري اليهودي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة والجولان، بات يستخدم كذريعة كبرى بيد ليس فقط قوى اليمين الصهيوني بشقيه التوراتي والقومي العقائدي بل وعند صف واسع من القوى الأخرى داخل إسرائيل للتمسك بالأرض المحتلة منذ العام 1967، وفرض السيطرة والسيادة الإسرائيلية عليها.

وفي العودة للوقائع التاريخية، تميل أطراف إسرائيلية عديدة للقول بأن إقامة المستعمرات اليهودية على ارض فلسطين في سنوات 1920 ـ 1923 في منطقة الجليل الغربي والجليل الشمالي (حنيتا، أيلون، ميسوبا،).

وأكثر من 50 مستعمرة بين سنوات 1936 و 1939، وفي نهاية الثلاثينات بالاستعمار المكثف في جنوب النقب وأصبع الجليل، وحملة الاستعمار التهويدي الكبرى في أوائل الأربعينات من القرن الماضي في شمال وغرب النقب، كل هذه العمليات الاستعمارية أدت في نهاية المطاف إلى ضم النقب وأجزاء واسعة من أرض فلسطين التاريخية إلى الدولة العبرية وفق قرار التقسيم.

وتالياً ساهمت في خلق وقائع أثرت على الحدود المستقبلية عام 1948 للكيان العبري، وأصبحت حدود وقف إطلاق النار هي حدود المستعمرات.

* حماية المستعمرات

في السنوات اللاحقة تم دفع الحدود باتجاه المناطق العربية الأخرى في الجولان ز بعد اتفاقية الهدنة عام 1949 ز وفي المناطق الفاصلة بين خطي وقف إطلاق النار وفق حرب 1948 في الضفة الغربية والقدس والقطاع.

وحتى على الحدود الفلسطينية ـ المصرية. وجاءت عملية دفع الحدود لإعطاء مجال حيوي أوسع أمام المستعمرات الحدودية، وهذا الأمر ظهر بشكل واضح في منطقة الحدود السورية مع الكيان العبري، حين بررت إسرائيل اعتداءها المتواصل فترة الخمسينات .

وبداية الستينات على الجبهة مع سوريا، لحماية مستعمرات الحدود الممتدة من أصبع الجليل شمالاً وحتى جنوب بحيرة طبريا ومثلث الحمة السوري ـ الفلسطيني ـ الأردني. ولذا فإن بعض الاتجاهات المحسوبة على العمل وأطيافه، ومعظم الليكود والقوى المؤتلفة تعتبر أن المستعمرات هي التي تحدد مجال نفوذ الدولة العبرية وتالياً حدودها في إطار الحل النهائي في المفاوضات القادمة.

ومما يعزز هذه الرؤية الإسرائيلية أن الاتفاقات المرحلية التي تمت حتى الآن أبقت المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع واقعة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة وآخرها التجمعات الاستعمارية في محيط وقلب مدينة الخليل (الحي اليهودي مستعمرة كريات أربع، مستعمرة تل الرميدة..).

بالمقابل هناك وجهة نظر إسرائيلية أخرى تطلقها أقلية يهودية من بعض أركان ائتلاف ميرتس الثلاثي (راتس، شينوي، مبام)، تقول بأن إقامة المستعمرات في الحرب لم يكن .

www.ethraadl.com

ولن يكون له أي تأثير على تحديد الحدود، وتعتبر أن قوة السلاح هي التي حددت حدود الدولة العبرية وليس الاستعمار التهويدي، حيث لم تؤثر المستعمرات الكبيرة في وسط سيناء (يميت، رفيح، أوفيدا، بنيعوت،) على تحديد الخط الدولي بين الدولة العبرية ومصر.

في هذا السياق، فان عمليات الاستيطان الجائر واستعمار الأرض الفلسطينية وتهويدها تراجعت قليلاً للخلف على أرضية تواصل الانتفاضة من جانب والخسائر التي وقعت بصفوف المستوطنين ذاتهم في العمليات الفدائية التي لم تهدأ طوال ما يقارب العامين منذ انطلاق شرارة الانتفاضة الفلسطينية ـ الثانية. وبالمقابل تواصلت عمليات مصادرة الأرض.

وإنشاء البؤر الاستيطانية التي لم يجد معظمها من ساكنين لها من المستوطنين الجدد بالرغم من كل التسهيلات والمنح المالية التي قدمتها الحكومات الإسرائيلية التي تعاقبت منذ مؤتمر مدريد عام 1991 والى حينه. ففي عهد بنيامين نتانياهو تم إنشاء 42 مستعمرة، وتم بناء 6045 وحدة استعمارية استيطانية في عهد أيهود باراك، وهناك 35 مستعمرة وبؤرة استيطانية منذ قدوم أرييل شارون.

ومع أن الكم الأكبر من المستوطنين المستعمرين على أرض الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ينتمون إلى تيارات اليمين القومي الصهيوني «الأيديولوجي» بشقيه التوراتي العقائدي والعلماني ومجمع مجلس الاستيطان (يشع).

ومع استمرار التسهيلات الحكومية المالية والتشجيعية، وتوفير المزيد من الحماية العسكرية خاصة للمستعمرات الصغيرة (البؤر الاستيطانية) إلا أن موجة تراجع ملحوظة قد لوحظت في تزايد الاستيطان، واقتصار النسبة الأكبر في الزيادة على النمو الطبيعي (المواليد ـ الوفيات).

وأفاد استطلاع للرأي أجراه معهد (هوب) في عدة مستوطنات بطلب من حركة «السلام الآن» المناهضة لعمليات الاستيطان التهويدي للأراضي الفلسطينية المحتلة، ونشرت نتائجه على صفحات الجرائد الإسرائيلية أن ثلثي المستعمرين اليهود مستعدون للانتقال من الضفة الغربية وقطاع غزة في سياق تسوية سياسية مع الطرف الفلسطيني مع دفع تعويضات مالية لهم.

وأن 68 % «يعترفون بحق المؤسسات الحكومية في تقرير إزالة المستوطنات في إطار عملية تفاوضية نهائية مع الفلسطينيين. وقال 26 % انهم سيمتثلون للقرار بعد معركة قضائية. بينما شدد 6 % من الأشخاص الذين شملهم الاستطلاع على معارضتهم بكافة الوسائل إخلاء المستعمرات، وهم الأقلية ذات النزعة « القتالية» على حد تعبير حركة «السلام الآن»..

ويمثلون 12 ألف فرد أو 2400 عائلة يقيمون في مستعمرات ظهور الجبال المطلة على المدن الفلسطينية وفي مستعمرات قطاع غزة. فضلاً عن أعداد إضافية منهم تقيم في مستعمرات هضبة الجولان السورية المحتلة. وشملت العينة التي أخضعت للاستبيان 3200 شخص من مراكز المستعمرات المختلفة.

من جانب آخر أفضت نتائج الاستطلاع ذاته إلى أن 59 % من المستعمرين اليهود على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة يفضلون الحصول على تعويضات مالية، وأكد 10 % منهم انهم يريدون مسكناً داخل فلسطين المحتلة عام 1948 ، وأشار 9% منهم الى انهم يصرون على البقاء في مواقعهم حيث هم الآن، وأبدى الباقي رغبته في الانتقال إلى مستعمرات مجاورة.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ٢٥ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي.. قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة الثالثة ـ

تصاعد الانتفاضة يخرج المستعمرين من الضفة الغربية، 180 ألف مستوطن يبتلعون القدس الشرقية ومحيطها

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

في هذه الحلقة يتناول المؤلفان وضع الاستيطان في القدس والتركيز الإسرائيلي عليه لتكريس واقع جديد يستبق مفاوضات الحل النهائي للصراع، وكان من نتيجة هذه الهجمة الاستيطانية توطين أكثر من 180 ألف مستوطن في القدس الشرقية ومحيطها. ولكن الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في 2001 تركت تأثيراً سلبياً على حركة الاستيطان.

تثير الاهتمام نتائج استطلاع للرأي العام أجراه معهد ماركت ووتش بالتعاون مع صحيفة معاريف الإسرائيلية، وما تضمنته من تحول ملموس في الرأي عند قطاعات آخذة بالاتساع داخل المجتمع اليهودي بشأن مصير المستعمرات المقامة فوق الأراضي المحتلة عام 1967.

فقد أشارت نتائج الاستطلاع في متوسط القياس إلى رغبة 66 % (41 % من اليمين، 71 % من الوسط، 86 % من اليسار) من عموم قطاعات المجتمع اليهودي في تفكيك المستعمرات في قطاع غزة، ونسبة 55 % (29 % من اليمين، 53 % من الوسط، 85 % من اليسار) منهم مع تفكيكها من على أرض الضفة الغربية لقاء تسوية نهائية مع الطرف الفلسطيني.

ولعل في المعطيات أعلاه في أرقام قياسات واستطلاعات الرأي في إسرائيل، فعلى الرغم من الجنوح اليميني المتطرف داخل إسرائيل مع تواصل عمليات القمع، إلا أن ملامح التحول البطيء بدأت تشي عن نفسها بالنسبة لمستقبل المستعمرات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، خاصة وأن هذه المستعمرات بدت مكلفة اقتصادياً وعسكرياً الأمر الذي حدا بحركة «السلام الآن» لإطلاق دعوتها لمساعدة المستوطنين على إخلاء المستعمرات وافتتحت لهذا الغرض خلية صوتية للمستوطنين من أجل ترك بلاغاتهم وطلباتهم والمساعدة على حل الضائقة المالية التي تعترض انتقالهم من المستعمرات إلى داخل حدود 1948، وكذلك العمل من أجل تشكيل هيئة حكومية تعمل في الجوانب العملية لتعويض المستوطنين.

ويلاحظ أن الاستطلاع تجنب الإشارة إلى المدينة المقدسة باعتبارها واقعة تحت قرار الضم ـ الجائر ـ. ومن المعلوم أن الكتل الاستعمارية التهويدية نهبت أراضي المدينة وأحياءها فضلاً عن محيطها فأمست تشكل بحدودها الإدارية وحدود الاستيطان 22 % من مساحة الضفة الغربية في سعي حثيث أرادت من خلاله سلطات الاحتلال تشكيل جدار ديمغرافي تهويدي يغلق الطريق أمام استعادة السيادة العربية الفلسطينية على المدينة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

على كل حال، يمكن إيراد البيانات التالية التي تشير إلى تراجع نسب المستعمرين الجدد قياساً لأعوام مضت. فقد كان عدد المستوطنين في أواخر ديسمبر 2000 ما مجموعه 067. 203 مستوطناً، وفي نهاية ديسمبر 2001 بلغ عددهم 672. 213 بزيادة بلغت 605. 1 نسمة أي 22. 5 % وأغلبية الزيادة نبعت من زيادة ملموسة في ثلاث مستوطنات: بيتار عيليت حيث ازداد مستوطنوها بنسبة 15. 10 %، ومستعمرة موديعين عيليت (كريات سيفر) التي ازداد المستوطنون فيها بنسبة 1. 18 %، ومستعمرة كوخاف يعقوب حيث ارتفع عدد مستوطنيها بنسبة 53 % ، وبشكل عام طرأ هبوط في تعداد باقي المستوطنات.

وارتفع عدد المستوطنين (بين يونيو2001 ويونيو2002) بمقدار 10847 مستعمراً، ليصل عددهم على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة من دون القدس الشرقية إلى نحو 218 ألفاً، ما يشكل زيادة ملموسة بنسبة 21. 5 % لكنها متراجعة قياساً للأعوام الماضية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويلاحظ أن أساس الارتفاع يعود إلى التكاثر الطبيعي والنسبة السابقة تشكل انخفاضاً عن الأعوام التي سبقت، ففي العام 2000 ارتفعت أعداد المستعمرين بنسبة 8. 7 % وفي السنوات التي سبقت العام 2000 ارتفع عددهم بنسبة 8 % في المتوسط.

وثمة 50 % من الزيادة خلال عام من تاريخه وقعت في ثلاث مستوطنات دينية مقامة على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة: مودعين عيليت، بيتار عيليت، كوخاف يعقوب، وفي مستعمرة كفار داروم الأيديولوجية قرب قطاع غزة التي ارتفع عدد سكانها من 266 مستعمراً إلى 308 بنسبة صافية مقارها 17 %، وشيلو قرب رام الله بنسبة 10 % ، وبراخا قرب نابلس بنسبة 5. 5 %.

وربما يعيد البعض تزايد عدد المستعمرين في بعض المستعمرات المجاورة لقطاع غزة (أو على الأقل عدم تناقص سكانها) لم يكن لأسباب أيديولوجية كما يتم ترديده بل إلى الطابع التجاري لهذه المستعمرات التي يعمل مستوطنوها في مافيات تهريب وبيع البضائع وحتى السلاح للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 أثناء الإغلاق الإسرائيلي كما هو حال مستعمرة كفارداروم وكتل مستعمرات غوش قطيف على أراضي قطاع غزة فأصبح شعار المستوطنين: المال قبل الأيديولوجيا.

بينما انخفض عدد المستعمرين في باقي 40 مستعمرة، وجاء الارتفاع داخل 104 مستعمرات، وهناك 70 نقطة استيطانية متناثرة على أرض الضفة والقطاع (مستعمرات الكرافانات) التي أقيم العدد الأكبر منها أثناء رئاسة بنيامين نتانياهو للوزارة الإسرائيلية، أما في القدس الشرقية فإن المعلومات التي وزعتها وزارة الداخلية الإسرائيلية تشير إلى أن هناك أكثر من 180 ألف مستوطن داخل أحياء القدس المحتلة عام 1967 وجوارها المحيط.

وفي معلومات إضافية نشرها مركز المعلومات الوطني الفلسطيني في رام الله فإن العدد الإجمالي للمستعمرات اليهودية المقامة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 باستثناء مدينة القدس بلغ حتى منتصف أغسطس 2002 ما مجموعه 185 مستعمرة على مساحة إجمالية قدرها 5. 10183 هكتاراً موزعة كما يلي:

167 مستعمرة على أراضي الضفة الغربية دون القدس، وعلى مساحة 9. 8419 هكتاراً، مستعمرة على أراضي قطاع غزة، وعلى مساحة 6. 1763 هكتاراً، وهناك مساحات تسيطر عليها سلطات الاحتلال أكبر من المساحة العمرانية أو المبنية عليها المستعمرات.

* الهجرة السلبية

خلاصة الأمر، تقلص ميزان الهجرة الاستعمارية الداخلية أولاً من حدود 1948 إلى المستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2001 بنسبة 63 % مقابل عام 2000 وأضيف إلى المستوطنات خلال العام الماضي 600. 2 نسمة فقط مقابل 100. 7 نسمة عام 2000 بما في ذلك التكاثر الطبيعي.

وهذا الانخفاض مرتبط بالوضع الأمني واستمرار وتصاعد الانتفاضة مايؤثر على الانخفاض في عدد المستعمرين الذين ينتقلون للسكن في مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة، في الوقت الذي ارتفع فيه عدد الأشخاص الذين يختارون مغادرة المستعمرات.

وسجلت الهجرة السلبية تحديداً في عدد من المستعمرات الأيديولوجية منها: مستعمرات عمانوئيل، عالي، ألون موريه، بيت إيل، بالرغم من المزايا الدينية ـ اليمينية التي تقدمها سلطات الاحتلال للمستعمرين ووصل في عام 2001 نحو 43600 يهودي إلى الدولة العبرية بانخفاض قدره 28 % قياساً مع العام 2000، وهذا أقل عدد من اليهود المستعمرين الجدد القادمين إلى فلسطين المحتلة منذ عام 1990.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

بينما سجلت في العام نفسه زيادة بنسبة 43% في عدد المستعمرين القادمين من دول إفريقيا، خاصة إثيوبيا. وغادر الدولة العبرية في هجرة معاكسة 20 ألفاً عام 2001، وعاد 7000 أقاموا خارج الدولة العبرية لمدة أكثر من عام واحد.

وعليه، فإن أعداد المستوطنين المستعمرين على أرض القدس الشرقية والضفة والقطاع يتجاوز عملياً 396 ألف مستوطن منهم 216 ألفاً على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة دون القدس الشرقية، وعلى مساحات من الأرض تبلغ 7. 1% من مساحة الأرض المحتلة عام 1967، لكن الأراضي التي تسيطر عليها المستعمرات تمثل 9. 41% من مساحة الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وتبلغ نسبتهم إلى سكان الدولة العبرية 5%.

والطموحات الإسرائيلية كانت قد سعت منذ عهد إسحاق رابين عام 1993 للوصول إلى نصف مليون مستوطن فوق الأراضي المحتلة عام 1967 مع نهاية الألفية الثانية. وحسب تقديرات «حركة السلام الآن» الإسرائيلية والدراسات المختصة،

فإن حوالي 154 ألف مستعمر يشكلون نسبة 71% من المستعمرين يقطنون في مناطق تسمى بالعرف الإسرائيلي الصهيوني مناطق ذات إجماع داخلي «يهودي قومي صهيوني» عند أغلبية الخارطة السياسية في دولة الاحتلال وتحديداً في منطقتي القدس الكبرى وغرب الضفة الغربية، وحوالي 62 ألف مستعمر يشكلون نسبة 29% يقطنون مستعمرات العمق، التي تسمى «مناطق الجدل السياسي» بين انسحاب من عدمه، وبين انسحاب وتبادل الأراضي.

ان خارطة المستعمرات في الضفة الغربية تشكل ما نسبته 91% من مجموع المستعمرات المقامة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وما نسبته 86. 92 % من مساحة المنطقة العمرانية للمستعمرات إذا ما استثينا المستعمرات المقامة داخل وعلى محيط مدينة القدس، حيث تضم محافظة القدس أكبر عدد من المستعمرات وعددها 84 مستعمرة،

كما أنها تضم المساحة الكبرى من حيث الأراضي الاستعمارية والبالغة 45615 دونماً، أي ما نسبته 14. 56% من مساحة المنطقة العمرانية للمستعمرات في الضفة الغربية.

ويلي محافظة القدس في ذلك محافظة نابلس التي بلغت مساحة المنطقة العمرانية للمستعمرات فيها 20638 دونماً، أي ما نسبته 71. 27% من إجمالي مساحتها في الضفة الغربية، ثم يلي ذلك محافظة الخليل.

أما بالنسبة لمساحة المستعمرات بالنسبة لمساحة اللواء (المحافظة) فهي أعلى ما تكون في لواء القدس بنسبة 76. 5%، ثم رام لله بنسبة 89. 1%، ثم نابلس بنسبة 6. 1%، ثم بيت لحم بنسبة 4. 1%.

ومجموع مساحة المستعمرات في نابلس أعلى من غيرها حيث تبلغ 66. 31% من مجموع مساحة المنطقة العمرانية للمستعمرات في الضفة الغربية، ويعود ذلك لكبر مساحة اللواء أولاً، ثم لاستهداف أراضيه في المناطق الشرقية (الأغوار) الغنية بالمياه والأراضي الزراعية.

إن محافظة القدس تضم اكبر عدد من المستوطنات، وعددها 84 مستوطنة، كما أنها تضم المساحة الكبرى من حيث الأراضي الاستيطانية والبالغة 45615 دونماً، أي ما نسبته 14. 56 في المائة من مساحة المنطقة العمرانية للمستوطنات في الضفة الغربية وفق ما تم ذكره في فقرة سابقة، وتكون نسبة مساحة المستوطنات بالنسبة لمساحة اللواء 76. 5 في المئة في القدس، حيث أعلى ما يمكن قياساً للمدن والمحافظات الباقية في الضفة الغربية.

* مستوطنات الفئة الأولى

تضم القدس عدداً كبيراً من مستوطنات الفئة الأولى التي تزيد مساحتها على أكثر من 1500 دونم كمستوطنات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

جيلو، عوفر ومعاليه أدوميم، هذا إضافة إلى مستعمرة جبل ابو غنيم التي قاربت على الانتهاء بعد استكمال أعمال الخراسانة المسلحة إلى ذلك تركت إجراءات سلطات الاحتلال آثارها على الأرض من حيث تغيير ملامح التوزيع الديمغرافي

حيث قفز عدد المستوطنين اليهود في القدس المحتلة عام 1967 من لا شيء إلى اكثر من 160 ألف مستوطن حتى منتصف العام 1996، والى 180 ألف مستوطن مع نهاية العام 2001 وفي هذا السياق دأبت سلطات الاحتلال على اتباع الممارسات التي تحمل العناوين الآتية كي تستطيع تحقيق سياستها تجاه القدس.

ـ إغلاق القدس أمام الفلسطينيين التي تعتبرها جزءاً من ارض إسرائيل، واستعملت سلطات الاحتلال كل التبريرات الأمنية لذلك.

ـ تقييد الوجود الفلسطيني في القدس وتعزيز الوجود اليهودي فيها من خلال اتخاذ إجراءات وتدابير تشريعية تجعل من المواطنية الفلسطينية والوجود في القدس أمرا هشاً يسهل فقدانه فبعد ضم القدس وما ترتب عليه من إجراءات وتشريعات استثنى منها السكان العرب، ومنذ البداية حددت سلطات الاحتلال الوضع القانوني للوجود الفلسطيني في القدس على انه وضع «مقيم دائم» طبقاً لقانون الدخول الصهيوني إلى فلسطين المحتلة لعام 1953 الذي أصبح المرجعية القانونية لتنظيم الإقامة الفلسطينية في القدس.
واستناداً لهذا القانون يمكن للفلسطيني أن يخسر وضع المقيم الدائم في حالات ثبوت إقامته خارج مناطق 1948 بما في ذلك القدس لمدة سبع سنوات وأكثر، الحصول على إقامة دائمة في دولة ثانية، والحصول على جنسية ثانية.

ونتيجة مباشرة لما سبق تم سحب الهوية المقدسية من آلاف المواطنين المقدسيين الذين كانوا خارج الوطن بغرض الدراسة والعمل، والأمر ذاته ينطبق على آلاف المواطنين المقدسيين المقيمين في الضفة الغربية على اعتبار أنهم مقيمون في بلد أجنبي لمدة أكثر من سبع سنوات.

يضاف إلى الإجراءات السابقة، السياسات الإسرائيلية المتعلقة بجمع شمل الأزواج والزوجات، حيث يخضع هذا الأمر لتعقيدات عدة تحول دون الحصول عليه إلا بحدود ضيقة وبصعوبة هائلة.

خنق التوسع العمراني الفلسطيني، حيث تعاملت سلطات الاحتلال على صعيد التنظيم الهيكلي بطريقة تحد من التوسع العمراني الفلسطيني وفي المقابل تعزز البناء والاستيطان اليهودي، فمثلاً لم يتم وضع مخطط هيكلي للأحياء العربية، وتم تصنيف الأراضي التي يملكها فلسطينيون خارج أسوار المدينة إلى مناطق خضراء ومناطق أثرية لا يسمح بالبناء عليها، وذلك كأسلوب لحجز الأراضي بانتظار استغلالها للبناء الاستيطاني في وقت لاحق.

ومثال ذلك المنطقة الجبلية إلى الغرب من شعفاط وجبل أبوغنيم حيث منع البناء الفلسطيني عليها، وتم إعادة تصنيفها بعد نزع ملكيتها الفلسطينية وجرى استخدامها للبناء الاستيطاني اليهودي. يضاف إلى ذلك أوامر الهدم وعدم الموافقة على ترميم البيوت والمنازل السكنية العربية والتقليل إلى حد كبير من إعطاء رخص البناء العربية.

* القدس الكبرى

من جانب آخر، يمكن تلخيص وضع مدينة القدس الكبرى (الشرقية + الغربية) التي تقارب مساحتها ربع مساحة الضفة الغربية، وتحديد الخارطة السكانية فيها وفق التالي: يعيش حالياً في إطار القدس الكبرى 125. 1 مليون نسمة 46% منهم يهود ونسبة 54% من العرب الفلسطينيين، وثمة في حدود القدس الغربية المحتلة عام 1948 غالبية يهودية واضحة تبلغ 90%، غير انه يوجد في مناطق الضفة الغربية الواقعة في إطار القدس الكبرى (ضواحيها) غالبية عربية نسبتها 85%.

وحسب التقديرات الإسرائيلية وفق تقارير «معهد القدس لأبحاث إسرائيل»، سيصل عدد سكان القدس الكبرى عام 2010 إلى حوالي 8. 1 مليون نسمة، منهم 870 ألف يهودي أي ما نسبته 48%، وما مجموعه 930 ألف عربي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وإجمالاً تصنف المستعمرات من حيث المساحة إلى أربع فئات:

مستعمرات الفئة الأولى: مساحتها أكثر من 1500 دونم وتمثل ما نسبته 58. 7% من مساحة إجمالي مستعمرات الضفة الغربية والقدس ومنها مستعمرات ـ جيلو، عوفر، معاليه أدوميم في لواء القدس، ومستعمرة أريئيل في نابلس، ومستعمرة بيت إيل في رام الله.

مستعمرات الفئة الثانية: مساحتها تقع بين 1000 ـ 1499 دونم، ويقع أكثرها في لواء نابلس، ثم القدس، رام الله.

مستعمرات الفئة الثالثة: مساحتها بين 500 ـ 999 دونماً، وتشكل ما نسبته 7. 67 % من مساحة المستوطنات الإجمالية.

مستعمرات الفئة الرابعة: وهي المستعمرات التي تقل مساحتها عن 500 دونم، ويدخل في عدادها مستوطنات الكرافانات (البؤر الاستيطانية) التي تتكاثر كالفطر.

أما المستعمرات التي تقع إلى جوار الخط الفاصل بين فلسطين المحتلة عام 1948 وخط 1967 فيبلغ عددها 17 مستعمرة، وتقع جميعها في الجانب المحتل عام 1967 بمساحة إجمالية تقارب 15200 دونم. ومعظم المستعمرات مخصص كمدن سكانية بنسبة 7. 76% في الضفة الغربية، وذلك من مساحة المستوطنات، وباقي النسبة فهي عبارة عن مستعمرات زراعية وتنتشر بشكل خاص في ألوية أريحا، بيت لحم، نابلس.

ومن الواضح من الخريطة الرقمية لتوزع مساحات الاستعمار الاستيطاني التهويدي أن ألوية: القدس، رام الله، الخليل، نابلس تشكل أكثر المناطق المستهدفة في عمليات الاستيطان الجائر، لأسباب استراتيجية ديمغرافية، وضمن سياسة عزل الأراضي الفلسطينية وتقطيع أوصالها بواسطة كتل الاستيطان الكولونيالي التوسعي التهويدي. فضلاً عن خصوبة أراضيها واحتوائها على الجوف المائي لفلسطين.

أما بالنسبة لهضبة الجولان السورية المحتلة، فيلحظ المتتبع لشؤون الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة بأن خطط إسرائيل فشلت في جلب الأرقام المحددة من اليهود للاستيطان والإقامة في الهضبة ـ نصف مليون مستوطن حتى نهاية العام 2000 ـ لأسباب عديدة، منها ما يتعلق بوقوع المستوطنات التي تم إنشاؤها في مناطق خط المواجهة العسكرية مع القوات السورية فضلاً عن الشعور داخل المجتمع اليهودي على ارض فلسطين بأن التسوية مع سوريا لن تكون بدون رحيل آخر مستوطن من على ارض الهضبة حتى خط 4 يونيو1967.

وعملياً مرت خطوات الاستعمار الاستيطاني التهويدي الصهيوني الجائر لأراضي هضبة الجولان المحتلة بالمراحل التالية:

المرحلة الأولى : امتدت بين أعوام 1949 - 7691 بعد توقيع اتفاق الهدنة ، حيث شرعت إسرائيل بضم الأراضي المنزوعة السلاح وطردت أكثر من 800 مواطن فلسطيني وسوري باتجاه الأراضي السورية، وهدمت أكثر من 10 قرى في سياق تجفيف بحيرة الحولة.

المرحلة الثانية بدأت في شهر يوليو 1967 بتدشين وبناء مستوطنة ميروم هاغولان في 1967/7/12 واستمرت هذه المرحلة حتى العام 1973، وتم خلال هذه المرحلة إنشاء 21 مستعمرة طغى عليها الرؤيا الاستراتيجية لجهة بنائها ومواقعها وترابطها الدفاعي واستقدام العنصر الشاب في سياق عمليات الاستيطان والتهويد.

المرحلة الثالثة بدأت مع نهاية حرب أكتوبر1973، وتأثرت بدروس الحرب، حيث تم تطوير دور هذه المستعمرات كمواقع عسكرية دفاعية فضلاً عن دورها الاستعماري التهويدي وكمواقع إنتاجية صناعية وزراعية. وبلغ عدد المستعمرات التي أنشئت خلال هذه الفترة 10 مستعمرات.

www.ethraadl.com

المرحلة الرابعة بدأت مع وصول تكتل الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل عام 1977 بقيادة مناحيم بيغن. واستصدار قرار الضم اللاشرعي.

المرحلة الخامسة بدأت عام 1984 مع قدوم أولى دفعات يهود الفلاشا الذين تم توطينهم في مستوطنات أقصى منطقة جبل الشيخ على مثلث الحدود الفلسطينية - السورية - اللبنانية وصولاً إلى منطقة مزارع شبعا. واستمرت هذه المرحلة مع قدوم موجات اليهود القادمين من الاتحاد السوفييتي حيث تم استيطان بضع مئات منهم فوق أراضي هضبة الجولان.

المرحلة السادسة بدأت مع انطلاق تسوية مدريد نهاية عام 1991 حيث استمرت حكومة شامير بتطوير المستوطنات القائمة، وساهم حزب العمل في الحكومة التي تلت حكومة شامير بتقديم العطاءات لتوسيع عمليات توطين على أرض هضبة الجولان.

ووفق المجموعة الإحصائية الإسرائيلية نهاية العام 1999 التي أصدرها المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي، لم يتعد مجموع المستوطنين في الهضبة 18 ألف مستوطن، منهم 400 من المستوطنين الجدد القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق. أوصلت أعدادهم مع نهاية العام 2001 إلى 19 ألف مستعمر داخل 33 مستوطنة.

إن فشل المشروع الإسرائيلي في إيصال أعداد المستعمرين إلى الأرقام الموضوعة في خطط الاستيطان فوق أراضي الهضبة لم يثن حكومة شارون عن الإعلان عن إقامة تسع مستوطنات جديدة حيث أزالت سلطات الاحتلال أنقاض آخر قرية عربية سورية جرى تدميرها خلال عدوان يونيو1967.

وأوضح رئيس ما يسمى مجلس المستعمرات بأن العمل بدأ قبل نهاية العام 2002 لاقامة المستعمرات التسع المشار إليها. وأشار إلى أن 450 عائلة إسرائيلية استوطنت فوق أراضي الهضبة في العام 2001، ويتوقع أن يكون الرقم قد وصل إلى 700 عائلة مع نهاية العام 2002).

لقد نجح المستعمرون الإيديولوجيون وقوى اليمين الإسرائيلي الصهيوني والصقور في حزب العمل في جر حكومات إسرائيل التي استثمرت عشرات المليارات من الدولارات في الاستيطان واستعمار الأرض الفلسطينية. فكل مستوطن يكلف الميزانية أرقاماً كبيرة «وإرهاقاً متواصلاً لجيش الاحتلال واستنزافاً لموازنة الحرب وفق مختلف

المصادر الإسرائيلية، وبذات الوقت ما زالوا يشكلون العقبة الكأداء أمام تقدم أي عملية سلمية حقيقية في الشرق الأوسط على أساس المرجعية والشرعية الدولية.

ويتضح من تقرير اقتصادي أعده البروفيسور الإسرائيلي تسفي أكشتاين، رئيس كلية الاقتصاد في جامعة تل أبيب سابقاً في اجتماع نظمته «جمعية الفصل أحادي الجانب» ونشر على صفحات يديعوت أحرونوت يوم 2002/7/30 أن «حكومات إسرائيل خصصت بالمتوسط لكل مستوطن في قطاع غزة أموالاً أكثر بـ 17 مما هو للمقيم في ـ رامات غان ـ أرقى وأغلى أحياء تل أبيب».

فالحكومة الإسرائيلية حولت على سبيل المثال في العام 2000 لكل مستوطن مبلغاً يصل في المتوسط إلى 042. 5 شيكل، بينما حولت في تل أبيب ويافا 866 شيكل، وفي رامات غان 588 شيكل.

وارتفع المبلغ ليصل إلى 121,10 لكل مستوطن في مستعمرات قطاع غزة، والى 204. 8 لكل مستوطن في مستعمرات الضفة الغربية. على هذا الأساس فان زعيم كتلة ميرتس آنذاك يوسي ساريد كان قد اقترح تقليص ميزانية المستعمرات كتقليصات بديلة لما هو مطروح في ميزانية العام 2003.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي .. قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة الرابعة

إسرائيل تعتبره أفضل حل لأسوأ وضع، الجدار الفاصل يمزج عقلية الأمن بفلسفة التهويد

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

مع انهيار الاتحاد السوفييتي السابق بداية عام 1990 سنحت الفرصة الذهبية أمام المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية لتحشيد قوافل الهجرة الاستيطانية التوسعية اليهودية الصهيونية إلى فلسطين.

وبدأت أرقام هجرة اليهود السوفييت تتراكم باتجاه فلسطين المحتلة، وقد وصل خلال الفترة (1990-2000) نحو مليون يهودي حيث كانت سنة الذروة 1990 حين وصل إلى فلسطين المحتلة 616. 199 من المستوطنين اليهود.

بينما كان المتوسط القياسي خلال سنوات ثمانينات القرن الماضي 15 ألفاً سنوياً وفي السبعينات 70 ألفاً سنوياً، وساهمت الهجرة بأكثر من 67% من إجمالي الزيادة السكانية اليهودية على أرض فلسطين خلال الفترة المذكورة. إلا أن مصادر ومنابع الهجرة التهويدية إلى فلسطين بدأت بالجفاف التدريجي، خاصة في ظل انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية، وتصاعد الكفاح الوطني التحرري المشروع للشعب الفلسطيني.

فقد طرأ هبوط واضح على هجرة اليهود إلى فلسطين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق خلال الانتفاضة الفلسطينية الراهنة التي عامها الثاني، وذلك قياساً بالأعوام التي سبقت. فقد وصل الانخفاض في ميزان الهجرة وفق معطيات الوكالة اليهودية إلى نسبة تقارب 27%، وسبق أن بلغت نسبة الهبوط في الهجرة بحدود 12% خلال العامين اللذين سبقا اندلاع الانتفاضة.

وتفيد البيانات الإسرائيلية المنشورة بأن عدد اليهود الذين قدموا إلى فلسطين المحتلة بلغ نهاية النصف الأول من العام 2002 ما مجموعه 18000 مهاجر منهم 9556 من دول الدول المستقلة.

وتشير مصادر إسرائيلية إلى أن العدد الحقيقي لهم لا يتجاوز 1500 فقط والباقي من المهاجرين غير اليهود بينما بلغ عدد من وصل العام 2001 ما مجموعه 44 ألف مهاجر، وفي العام 2000 بلغ 60 ألف مهاجر وبهبوط 22% عن العام 1999 حيث انخفض العدد بـ 17 ألف نسمة.

وحسب المعلومات التي بثها المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي فإن أعداد المستعمرين الذي وصلوا إلى فلسطين المحتلة خلال نهاية السنة العبرية في 2002/9/6 بلغت 34 ألف مستعمر جديد، كان 64% منهم من دول الاتحاد السوفييتي السابق، 12% من الأرجنتين، 9% من إثيوبيا، كذلك 1700 من فرنسا، وحوالي 1500 من الولايات المتحدة إضافة إلى بلدان أخرى.

وبشكل عام ـ وعلى سبيل المثال ـ خلال العامين الأولين من عمر الانتفاضة الفلسطينية انخفضت أعداد المستوطنين القادمين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بنسبة 40%. بينما كانت الفئات العمرية للدفعات الأخيرة تتوزع على النحو التالي: 20% منهم بعمر 14 سنة فأقل، و4. 9% بعمر 65 سنة فأكثر، ونسبة الإناث 1000 مقابل 873 للذكور، وكلما ارتفع جيل المستوطنين القادمين إلى فلسطين المحتلة قل عدد الرجال، ومن بين الفئة العمرية 75 سنة وأكثر يوجد 1000 امرأة مقابل 492 رجلاً. والنسبة بين النساء والرجال في هذا الجيل هي 1000 امرأة مقابل 688 رجلاً في الدولة العبرية.

ويشكل القادمون من دول رابطة الدول المستقلة 56% من مجموع المستوطنين الذين وفدوا خلال النصف الأول من العام 2002، ونسبة 85% منهم من الجمهوريات الأوروبية للاتحاد السوفييتي السابق، ونسبة 11% من الجمهوريات

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الآسيوية.

من جانب آخر، تنال المناطق الجنوبية من فلسطين المحتلة عام 1948 درجة أولى كموقع استيطاني لليهود القادمين إلى فلسطين حيث يفضلها 22% منهم، وبعد ذلك وسط فلسطين بنسبة 21%، ثم القدس بنسبة 8%، ثم حيفا وغيرها.

وفي الأشهر الستة الأولى من العام 2002 وصل من دول أميركا الجنوبية التي تعاني من أزمات اقتصادية حوالي 2500 نسمة ولم يطرأ تغيير كبير على عدد المستوطنين القادمين من إثيوبيا إلى فلسطين، فقد وصل إلى 1770 نسمة مقابل 1870 نسمة للفترة المقابلة من العام الماضي.

* تراجع الهجرة

ومع تدني نسب الهجرة التهويدية إلى فلسطين، تراجع قطاع العقارات وبيعها داخل الدولة العبرية بشكل عام، وبشكل خاص في المستوطنات المقامة فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ففي النصف الأول من عام 2001 كان هناك انخفاض بحوالي 50% في بيع الشقق الاستيطانية في مستعمرات الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة مع النصف الأول من العام 2000، حيث تم بيع 238 شقة ووحدة سكنية مقابل 466 في الفترة نفسها من العام السابق.

وتراجعت عمليات البناء في المستعمرات ذاتها بنسبة 5. 9% في الفترة ذاتها فتحول الرقم من 1943 إلى 339، وتراجعت معها تراخيص البناء من 626 ترخيصاً عام 2000 إلى 156 ترخيصاً عام 2001. وكذلك الحال بالنسبة لعمليات تسويق الأراضي الفلسطينية لأغراض الاستيطان حيث انخفضت العملية بنسبة 8%.

وبشكل عام تعزو المصادر الإسرائيلية الانخفاض في قدوم المستوطنين اليهود إلى أرض فلسطين إلى الوضع الأمني المتدهور وتصاعد النضال الفلسطيني المشروع في ظل الانتفاضة، والعمليات الفدائية اليومية التي أقضت مضاجع المستوطنين، فضلاً عن تردي الوضع الاقتصادي.

* الهجرة المعاكسة

على الجانب الآخر، نمت ظاهرة الهجرة المعاكسة، ووفق بيان للسفارة الألمانية في تل أبيب بثه راديو إسرائيل يوم 4/8/2002 ونقلته وكالة الأنباء القطرية فإن أكثر من 60 ألف إسرائيلي قدموا طلبات منذ مطلع العام 2002 للهجرة إلى ألمانيا والحصول على الجنسية الألمانية، وأن الطلبات تضاعفت ثلاث مرات شهرياً حيث لم تشهد السفارة منذ العام 1965 تدافعاً للهجرة والحصول على الجنسية الألمانية كما يحدث الآن.

ومن جانب آخر فإن رئيس دائرة الاستيطان هرتسل غدج يشكك في لقاء مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية بيهودية أكثر من 150 ألفاً ممن قدموا من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وأن العديد من أعضاء الكنيست يحاولون «دفع طلبات تجنيس لأشخاص بعضهم مرتبط بالجريمة الروسية».

وكشف إسرائيليون من أصل روسي أن حوالي نصف مليون وافد من الاتحاد السوفييتي السابق ليسوا يهوداً. بينما تشير تقديرات زعيم حزب شاس المتطرف عوفاديا يوسف إلى أن غير اليهود أو المولودين من أب يهودي فقط يشكلون 40% من حوالي مليون وافد من الاتحاد السوفييتي السابق. وتنحو الوكالة اليهودية إلى إعطاء تقديرات تفيد أن أعداد الوافدين من غير اليهود تصل إلى 250 ألفاً.

وتقول مصادر الاتحاد السلافي المدافع عن مصالح الروس والأوكرانيين والبيلاروسيين غير اليهود في الدولة العبرية إن الرقم يفوق 400 ألف وقد يصل إلى 600 ألف. وجميع هؤلاء يتعرضون لتمييز واضح حيث لا تتاح لهم ترقيات في

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المناصب، ويتقاضون أجوراً أقل من اليهود عن العمل ذاته فضلاً عن دفن قتلاهم العاملين في جيش الاحتلال خارج أسوار المدافن اليهودية.

أما تقرير المكتب المركزي للإحصاء الإسرائيلي فيشير إلى أن نسبة 5. 3% من سكان الدولة العبرية باعتبارهم مصنفين بلا ديانة، وهم من المستعمرين الجدد، الأمر الذي يدعم النظرة التي تقول بالطبيعة العدوانية الارتزاقية للدولة العبرية والقائمة على جلب وإحلال مستعمرين داعمين للمشروع الصهيوني من أي مكان في العالم ومن أية ديانة أو جنسية لإحلالهم مكان شعب فلسطين صاحب البلاد الأصلي.

وبشكل عام، فإن معظم المهاجرين اليهود الذين قدموا لاستيطان الأرض الفلسطينية وطرد أصحابها جاءوا من رابطة الدول المستقلة التي كانت تشكل سابقاً الاتحاد السوفييتي، وذلك بنسبة 83%.

وهناك ميل متواصل لهبوط عدد المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفييتي السابق. كما أن 84% من المهاجرين المستعمرين اليهود القادمين من دول رابطة الدول المستقلة جاءوا من المناطق الأوروبية، ونسبة 16% من المناطق الآسيوية.

ومعدل الهجرة من روسيا الاتحادية، هبط بدوره بنسبة 15% قياساً للفترة التي سبقت اندلاع شرارة انتفاضة الأقصى والاستقلال الفلسطينية. وانخفضت الهجرة من المدن الكبرى، وتحديداً من موسكو، وبطرسبورغ.

* إخفاق متزايد

وحسب الوكالة اليهودية، فهناك تزايد مرتفع في الإخفاق بجذب نخبة اليهود الموجودين في المدن الكبرى في رابطة الدول المستقلة نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويذكر أن الإحصاءات البيانية للوكالة اليهودية تشير إلى أن عدد اليهود في موسكو يبلغ 180 ألفاً، وعدد اليهود في بطرسبورغ 100 ألف وهذا الهبوط المستمر في الهجرة من دول وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق يوازيه هبوط آخر في أعداد المهاجرين من الدول الغربية، حيث هبطت النسبة مقارنة بفترة ما قبل الانتفاضة 14% في عدد المهاجرين من الولايات المتحدة الأميركية وكندا، وهناك هبوط 25% في معدلات الهجرة من بريطانيا.

وبشكل عام، فإن نصف المهاجرين الاستيطانيين خلال العامين الماضيين، كانوا من جيل 30 عاماً، ونصيب الشبان حتى 14 وصل 5. 19%، ونسبة كبار السن (65 وما فوق) كانت 11% ونسبة 26% من المهاجرين هم من أصحاب المهن العلمية والأكاديمية، و نسبة 32% من أصحاب المهن الحرة المتعددة، ونسبة 22% من العمال المهنيين ونشطاء الصناعة، والباقي موظفون ومستخدمون في المبيعات والخدمات العامة والأعمال الزراعية.

وليس بعيداً عن الانتفاضة الفلسطينية وما صنعته من وقائع انعكست على ميزان الهجرة التوسعية التهويدية، فإن الوكالة اليهودية وهي الجهة المعنية بقضايا الهجرة والاستيطان قدمت ملاحظات أولية حول الأسباب الضافية لتدني هبوط نسبة المهاجرين من دول وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق على الشكل التالي: الاستيعاب الفاشل للعلماء والمهندسين والأطباء من المهاجرين إذ يعمل ثلث المهاجرين فقط في مجال اختصاصه واتضح أن حزب «يسرائيل بعلياه» الذي يضم العدد الأوسع في صفوفه من مهاجري الدول المذكورة، لم يستطع هو الآخر أن يؤثر في هذا المجال، حيث يضطر مهاجرو جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق للعمل في الخدمات البلدية بالنسبة للشباب، وفي الحانات والملاهي الليلية والأندية المغلقة بالنسبة للفتيات، إضافة للمساعدة المقدمة من الوكالة اليهودية.

أما العامل الذي يجد مكانا للعمل في مصنع ما، فيحصل على راتب متدن قياساً بالدخل في الدولة العبرية، بحيث يقتل حافزيته للتطور والعطاء والتقدم في عمله (وفق تقارير الوكالة اليهودية). وموضوع انهيار عملية التسوية الراهنة ودخول المنطقة في نفق الاستعصاء، وهذا الموضوع مفصلي وهام باعتبار أن معظم المهاجرين يأتي في سياق البحث عن رفع مستوى معيشته وتاليا الثراء السريع. إضافة إلى عودة الانتعاش الاقتصادي ولو بوتيرة منخفضة إلى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

روسيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، لذا فالفرصة الأفضل أصبحت في نظر أعداد كبيرة من يهود روسيا والدول المذكورة البقاء في وطنهم الأم.

وحسب رئيس قسم الهجرة في الوكالة اليهودية «اوري جوردون» فإن ارتباط يهود المدن الكبرى في روسيا مع يهود الدولة العبرية ضعيف وهم يفضلون الثقافة والحياة الغربية على المزاج الشرق أوسطي. وهذا ما يبرر الأعداد القليلة والهبوط المستمر للمهاجرين من المدن الكبرى من دول الاتحاد السوفييتي السابق نحو فلسطين المحتلة.

* الحوافز الاستيطانية

بناء على كل ذلك قدمت الوكالة اليهودية (قسم الهجرة) عدداً من الاقتراحات للزعامات الحزبية الإسرائيلية للعمل على رفع نسبة الهجرة الاستيطانية، وهذه الاقتراحات كانت على الشكل التالي: إرسال مبعوثين إضافيين للعمل على تقوية علاقة اليهود في روسيا والدول المحيطة بها بيهود الدولة العبرية. وجعل الوكالة والهستدروت الصهيوني مؤسسة واحدة، وإقامة مؤسسة جباية إسرائيلية وتأسيس جامعة يهودية للشبان اليهود في روسيا وأوكرانيا وحتى بولندا.

وإضفاء رونق على قسم الهجرة في الوكالة اليهودية من خلال جلب المستشارين الاستراتيجيين والخبراء في الإدارة. كما في إعطاء فيض من المعلومات من جانب مبعوثي الوكالة للمهاجرين لدفعهم للهجرة، مع تقديم المساعدات المادية والحقوق الاجتماعية ومنحهم الجنسية قبل وصولهم. وإقامة المشاريع الحكومية الكبرى مثل قناة المياه التي تربط بين البحر الميت والبحر الأبيض المتوسط، بحيث يتحول هذا المشروع مشروعاً تطوعياً لجذب آلاف اليهود الشبان.

فضلاً عن تطوير الاستيطان والبنى الاستيطانية وخصوصاً في هضبة الجولان الغنية بالمياه والأرض الخصبة، وفي مناطق القدس ومحيطها. وتجنيبهم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة التي أصبحت مقبرة لعصابات المستوطنين. مع إعطاء المهاجرين فور قدومهم امتيازات مادية وإعفاء ضريبي ورعاية اجتماعية بنسبة اكبر من الواقع الحالي، ولفترة انتقالية تمكنهم من الاستقرار. فالمستوطن في مناطق الاستيطان الجديدة يكلف دولة الاحتلال 17 ضعفاً مما يكلفه الإسرائيلي في رامات غان أرقى وأغلى أحياء تل أبيب.

وخلاصة القول إن انتفاضة الشعب الفلسطيني لعبت دوراً بارزاً في الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وكذلك تراكم أعداد المهاجرين اليهود في الهجرة المعاكسة إلى خارج فلسطين، حيث يلعب الاستقرار الأمني دوراً مهماً في جذب المزيد من يهود العالم إلى فلسطين، فضلاً عن العامل الاقتصادي المهم والمؤثر أيضاً، و قد تتراجع أرقام الهجرة اليهودية باتجاه فلسطين في السنوات 20022010.

حيث اجتذبت إسرائيل أكثر من مليون يهودي من دول الاتحاد السوفييتي السابق، و بقي الكم الأكبر من يهود العالم في الولايات المتحدة بتعداد يقارب ستة ملايين يهودي، وفي فرنسا 700 ألف يهودي، وهذه البلدان بطبيعة الحال لا تعتبر من المنابع الخصبة للهجرة الاستيطانية الإجلائية إلى فلسطين المحتلة، بسبب من ارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية فيها، والبحبوحة التي يعيشها اليهود هناك كمواطنين على أرض بلدهم الأصلية، وهي بالتالي مناطق استقرار لهم.

وعلى هذا الأساس تتردد الكلمات التالية داخل دولة الاحتلال: «القوة المعنوية للاستيطان (التوسعي) على أرض فلسطين ذات البعد الأيديولوجي الروحي في صفوف يهود العالم تراجعت جداً قياسا للعقود الماضية، ففي حين كان يطلق على المستوطنين خاصة القدامى منهم اسم (الطلائعيين) فان المستوطن الحالي ليس سوى باحث عن فرصة أفضل للعيش والامتيازات في مكان جديد في العالم».

* جدار الفصل

لم تكن عملية بناء جدار الفصل العنصري على طول الحد الفاصل بين فلسطين 1948، وفلسطين 1967 بعيدة عن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اقتطاع أجزاء واسعة من الأرض المحتلة عام 1967 وضمها إلى داخل مناطق الدولة العبرية. ولم تكن العملية ذاتها بعيدة عن تطويق منطقة القدس الكبرى (المدينة والضواحي) بالجدار الفاصل، وتحويله إلى (غلاف) يزنر المدينة المقدسة في ظل الضم القسري الذي جرى للقدس بعد احتلالها الكامل. فالجدار يلتف حول المدينة ليطوقها ويحصر بداخله كتل المستعمرات الكبرى، في خطوة تمتزج فيها عقلية الأمن والسياسة مع فلسفة التهويد والضم الزاحف.

وبشكل عام، شكلت مسألة بناء الجدار الفاصل موضوع نقاش مستديم منذ فترة ليست بالقصيرة داخل الدولة العبرية قبل انطلاقة انتفاضة الأقصى والاستقلال الفلسطينية بسنوات، واتخذ هذا النقاش حالة من الاحتدام بين مختلف الكتل السياسية الإسرائيلية. فقوى اليمين رأت فيه تقييداً وتحديداً مسبقاً لحدود ومساحة الدولة العبرية. بينما نظرت قوى يمين الوسط ويسار حزب العمل إلى الموضوع من زاوية نفعية براغماتية لخدمة الأمن الإسرائيلي بالدرجة الأولى، معتبرة بأن المشروع لايعدو أن يكون أفضل حل لأسوأ وضع.

أما الأحزاب العربية في إسرائيل وبعض تلاوين يسار كتلة ميرتس فقد وجدت فيه تكريساً لسياسة عنصرية تهدف إلى خنق الفلسطينيين بين الجدار غرباً وحدود السيطرة العسكرية الإسرائيلية شرقاً على امتداد أغوار الأردن من الجنوب إلى الشمال. ويعتبر وزير الشرطة السابق في عهد اسحق رابين الوزير موشيه شاحال، الأب الروحي للمشروع إلى جانب المفتش العام السابق للشرطة رافي بيلد، حيث ولدت الفكرة أنذاك أثر عملية بيت ليد الفدائية المزدوجة التي نفذها استشهاديان من حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وقتل فيها 23 عسكرياً إسرائيلياً.

وكانت فكرة سياج الفصل تقوم على حجز نحو 20% من مساحة الضفة الغربية، لكن المشروع لم ير النور لأسباب مختلفة منها أسباب مالية وأسباب تتعلق برؤية رابين للجدار الذي أراده سياجاً للأمن بينما أراده بيريز سياجاً فاصلاً للأمن ومحققاً التعاون الاقتصادي في آن، فان كان الفصل اقتصادياً جلب الضرر للمنتج الإسرائيلي الذي شكلت له الضفة الغربية سوقاً اقتصادية تستهلك سنوياً ما قيمته ثلاثة مليارات دولار، علاوة على أن «سياج الأمن» إن طبق اقتصادياً ألحق الضرر بأحلامه الشرق أوسطية. لذلك قوبل المشروع بالرفض حينذاك من قبل رابين وبيريز.

وفي مارس 1996 قررت الحكومة الإسرائيلية الفصل بين المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وبين السكان المقيمين فوق الأرض المحتلة عام 1948 من أجل السيطرة على حركة السيارات والبضائع والمشاة، كما تضمنت الخطة إنشاء منطقة تماس. الخطة أطلق عليها اسم خطة «متساديم» لإنشاء عائق على امتداد منطقة التماس ومنع المرور في المناطق المكتظة سكانياً وشق طرق للدوريات الحدودية واستخدام وسائل سيطرة وتحكم واعتراض متطورة لكن الخطة راوحت مكانها.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في 2000/9/28 فان «مجلس الأمن القومي» وما يسمى «هيئة مكافحة الإرهاب» قررا بأن منطقة التماس لا تلبي الهدف المخصص لها كمنطقة عازلة فعالة وناجعة، لذلك حول أيهود باراك مشروع الجدار الفاصل إلى حقيقة جدية على ساحة النقاش في نوفمبر 2000، وكرسه شارون في يونيو 2001 كحقيقة على الأرض عندما كلف معهد فان لير ومديره البروفيسور شمشون تسلينكر بوضعه بمشاركة العشرات من خبراء الاقتصاد والتعليم والديموغرافيا والأمن، وبإسهام فاعل من أوري ساغي الرئيس السابق لشعبة المخابرات العسكرية الإسرائيلية وجلعاد شير، وصادق عليه المجلس الوزاري في يوليو 2001 تحت عنو□□ن «خطة منطقة التماس» بما في ذلك التبني الكامل لمشروع «غلاف القدس».

وكان شارون قد أعلن في خطاب له يوم 2002/2/21 ولادة خطة الفصل. شارون عرض خطته في خطابه تحت عنوان خطة «المناطق الفاصلة»، التي كان الجيش الإسرائيلي قد نظر فيها سابقاً تحت عنوان «إقامة مناطق تماس» على يد رئيس «هيئة مكافحة الإرهاب» يحيعام ساسون الذي يعمل تحت إدارة رئيس «مجلس الأمن القومي الإسرائيلي» الجنرال عوزي ديان. وتضمنت خطة شارون للفصل إعادة تقطيع جديدة للأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى واقع جديد، وهي بهذا تتعدى حدود اصطناع البانتوستانات التي تحشر داخلها قطاعات بشرية فتحولها إلى تجمعات معزولة تحت السيطرة والمراقبة الدائمة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وترتكز الخطة على النقاط التالية:

إقامة قطاع بعرض خمسة كيلومترات في الأراضي الفلسطينية على طول الخط الفاصل بين أراضي الـ 67 وأراضي الـ 48. أما في الأراضي الفلسطينية التي تقع في الخاصرة الإسرائيلية مثل حدود قلقيلية وطولكرم، والتي يصعب إقامة مناطق عازلة فيها فسيتم إقامة سياج فصل بدون قطاع عريض. وفي غور الأردن سيكون قطاع الفصل بعرض 20 كيلومتراً وكذلك الأمر في قطاعات أخرى حول القدس.

المنطقة الواقعة داخل مناطق الفصل سيعلن عنها كمنطقة عسكرية مغلقة. ومن لا يسكن فيها لا يستطيع أن يدخل إليها، والمزارعون الفلسطينيون الذين تقع أراضيهم في المنطقة سيحصلون على تصاريح للعمل في أراضيهم. وفي المناطق الفاصلة سيقيم الجيش الإسرائيلي عدة معوقات لتصعيب حركة ما أسماهم صاحب الخطة «حركة المخربين». وبالتالي سيقام سياج لمنع مرور الناس بمناطق مكتظة بالسكان من طرفي خط التماس.

أما بقرب المدن «الإسرائيلية» على حدود خط التماس سيقام سور مضاد للرصاص مع حراسة بواسطة معدات إلكترونية بما في ذلك أجهزة إنذار مبكر وكاميرات على الأرض، فضلاً عن مرابطة قوات متحركة من حرس الحدود. ومنع مرور السيارات الفلسطينية.

ويستند دعاة الفصل إلى مسألتين اثنتين: المسألة الديموغرافية وضرورة فصل سكان مناطق 1948 عن السكان الفلسطينيين من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة حرصاً على استمرار التفوق الديموغرافي اليهودي، والمسألة الأمنية.

وفي المسألة الأولى، فإن التقديرات التي أعطاها معهد فان لير بأن أغلبية يهودية ستكون حتى نهاية العقد الجاري بين الأردن والبحر بنسبة 51%، وأن هذه النسبة ستصبح 47% في العام 2020، وفي العام 2050 ستكون 37% فقط. أما إذا تم تحديد خط الفصل من الآن ففي نهاية العقد الجاري ستكون هناك أغلبية يهودية داخل حدود الدولة العبرية ما وراء الخط بنسبة 78%، وفي العام 2050 سيشكل اليهود 74%.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: البيان
التاريخ : ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي ـ قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة ـ 5

ترسيم الحدود مع المناطق الفلسطينية وعزل الفلسطينيين، هواجس صهيونية للحفاظ على الغالبية اليهودية في إسرائيل

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

تتزايد التخوفات عند الطرف الإسرائيلي من التبدلات السكانية الحاصلة داخل فلسطين المحتلة عام 1948، فقد أوردت صحيفة «هآرتس» يوم 2002/4/16 تقريراً شاملاً يتضمن البيانات والمعطيات المتعلقة بالتوزيع السكاني لليهود البالغ عددهم فوق أرض فلسطين التاريخية 3. 5 ملايين من أصل 5. 6 ملايين هم سكان الدولة العبرية حتى منتصف العام 2002 حيث تبلغ نسبة اليهود في القدس 6. 67%، وفي عكا 8. 72%، وفي اللد 9. 76%، وفي الرملة 1. 80%، وفي الناصرة العليا 2. 85%، وفي بئر السبع 9. 92 %، وفي تل أبيب ويافا 9. 93%، وفي ترشيحا 7. 71 %.

ولا يشكل اليهود نسبة مئة في المئة من السكان إلا في المدينتين الاستعماريتين: إلعاد، ومودعين عيليت. علماً أن الفلسطينيين يتركزون في مناطق معينة من فلسطين المحتلة عام 1948 وفق النسب التالية: 12% في منطقة القدس، 17% في منطقة الشمال، 13% في منطقة حيفا، 23% في المنطقة الوسطى، 8% في منطقة تل أبيب، 14% في منطقة الجنوب.

ووفق البيانات السابقة، فإن «مجلس الأمن القومي الإسرائيلي» وفي إطار التقرير السنوي الذي قدمه رئيس المجلس، حيث يعرض «تقييمات للوضع الأمني القومي الإسرائيلي» تبنى العودة إلى ترسيم الحدود الفلسطينية ـ الإسرائيلية بناء على «الميزان الديمغرافي ـ الأمني» ماعدا منطقة القدس «التي تحتاج إلى تحويل ديمغرافي على الأرض لصالح أكثرية يهودية» معرباً عن اعتقاده بأن هذا هو السبيل الوحيد لـ «ضمان قيام دولة يهودية وديمقراطية بعيدة الأمد».

كما يطرح التقرير أمام الحكومة الإسرائيلية ثلاثة مفاهيم أساسية، ستضطر إسرائيل إلى الحسم فيها خلال السنوات المقبلة: فإما أن تتفق مع الفلسطينيين على إقامة دولتين، واما أن تبادر إلى الانفصال عنهم واقامة الجدار الفاصل جغرافياً وسياسياً وبشرياً، واما أن تقرر قيام دولة واحدة ذات سيادة. ويوصي المجلس بترسيم الحدود باعتباره أفضل الحلول.

وفي المسألة الأمنية فإن النقاش المشار إليه بصدد الفصل تواصل متسارعاً مع اتساع العمليات الفدائية الفلسطينية داخل حدود 1948، وانتهاج العديد من القوى الفلسطينية أسلوب «العمليات الاستشهادية» بعد مؤتمر مدريد وبداية التسوية المأزومة.

فقد وقعت أولى هذه العمليات يوم 1993/4/16 عندما قام الشهيد طاهر النابلسي، من حركة الجهاد الإسلامي في نابلس بتفجير نفسه في سيارة مفخخة بين باصين إسرائيليين لقوات الاحتلال في غور الأردن. وهذه العملية دفعت الأطراف الإسرائيلية للتدقيق، فهل هي عملية عابرة، أم نمط جديد بدأ يشقّ طريقه عند الفلسطينيين؟

خاصة وأن عملية فدائية ثانية مشابهة تبعت الأولى مباشرة في حافلة وسط مدينة العفولة عام 1994 على «يد كتائب الشهيد عز الدين القسام» الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية «حماس».

وزادت التساؤلات حدة مع التواتر المتتالي للعمليات المشار إليها، التي وصل عددها إلى 120 عملية منذ أوسلو 1993 حتى منتصف يونيو 2002.

حيث بدأت تطفو على السطح السياسي الإسرائيلي انطلاقاً من يسار حزب العمل وكتلة ميرتس دعوات الفصل بين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

«الشعبين». وفي هذا السياق فإن غالبية مجتمعية يهودية كانت دوماً تؤيد إقامة هذا الجدار على أمل تحسين الأوضاع الأمنية وضبط حركة العبور بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إسرائيل، وتحديداً عبور اليد العاملة الفلسطينية.

بينما ترى أوساط أمنية وعسكرية إسرائيلية ثانية أن لا جدوى من إقامة هذا الجدار فهو «برميل بلا قعر وبلا غطاء» حيث استطاع المقاتلون الفلسطينيون أكثر من مرة التغلب على جدران أكثر ارتفاعاً وإحكاماً، كما حدث في العمليات الفدائية التي تم خلالها اقتحام مستعمرات محصنة بشكل كبير في:

ايتمار، ايلي سيناي، يتسهار، عتسمونا، كارني شمرون، دوغيت، ناحل ماغورا، الحمرا، رام أون من قبل فدائيي «كتائب الشهيد عزالدين القسام»، و«كتائب شهداء الأقصى» التابعة لحركة «فتح».

و«سرايا القدس» التابعة لحركة «الجهاد الإسلامي»، و«كتائب الشهيد أبوعلي مصطفى» التابعة لـ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، فضلاً عن إمكانية التغلب على مفعول شبكات الإنذار الإلكترونية في ضوء الإمكانيات المتوفرة كل يوم مع تطور تقنيات المعالجة عن بعد بواسطة بث الموجات السريعة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية إطلاق الصواريخ والهاونات من خلف الجدار، بل وإمكانية استخدام الطائرات الشراعية. وعلى هذا الأساس فإن العديد من الأوساط الإسرائيلية لا تتوقع فائدة مرجوة من بناء الجدار على المستوى الأمني، وأكثر من هذا فإنها تعتبره جداراً غبياً لن يقي المستوطنين من ضربات قوى المقاومة الفلسطينية.

أما ما تعتقد به المعارضة اليمينية واليمينية التوراتية الإسرائيلية في حيثيات رفضها إقامة الجدار فيعود إلى أن الجدار يغلق الباب جزئياً أمام التوسع التهويدي فوق الأراضي المحتلة عام 1967، ويسهم بعزل عدد كبير من المستعمرات المقامة على أراضي الضفة الغربية .

ومنها مستعمرات «الكرافانات» الكثيرة العدد والمحدودة السكان والتي ترهق كاهل الجيش في تكاليف حراستها وحمايتها، ويبلغ عدد سكان هذه المستعمرات قرابة 40 ألف مستعمر وفق ما أوردته صحيفة معاريف الإسرائيلية يوم 18/6/2002.

وأضافت القول بأن الحماية الفعلية لمستوطن من مستعمرات الكرافانات عند خروجه لشراء حاجاته اليومية تتطلب آليتين عسكريتين لمرافقته، وعلى هذا الأساس فإن مستعمرات الكرافانات يحشر داخلها وحولها أكبر عدد من الجنود وعدد أقل بكثير من المستوطنين.

* فلسفة المجال المفتوح

من جانب آخر، لعل في المشروع الإسرائيلي الجديد والخطوات العملية التي تمت لإقامة الجدار الفاصل خروجاً عن المألوف في التخطيط العسكري الإسرائيلي، وتجاوزاً لمفاهيم العقيدة القتالية الإسرائيلية التي وضع أسسها العديد من سياسيي وجنرالات الحرب الإسرائيليين وعلى رأسهم ديفيد بن غوريون والجنرال موشيه دايان. فالعقيدة القتالية الإسرائيلية قامت على فلسفة «المجال المفتوح غير المقيد» .

و«تجنب المعركة داخل مناطق السيطرة الإسرائيلية» ونقلها دوماً إلى ميدان الطرف الآخر، على شكل ضربات صاعقة وسريعة، وتجنب الدخول في أية معارك استنزاف طويلة المدى، وبالتالي القفز عن مبدأ الحرب الخاطفة، التي تتبوأ مكانة كبرى في أذهان القادة الإسرائيليين ومجالات أعمالهم، وتصرفاتهم العسكرية في المنطقة العربية.

حيث يهدف المبدأ المذكور إلى تحقيق الحسم السريع والانتصار العسكري، الشامل والنهائي، على الجيوش العربية، في سبيل الحصول على مكاسب إقليمية ومعنوية، للانتقال إلى الدفاع عن المكاسب المتحققة، والحفاظ

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على الوضع الراهن، والتلويح بقوة الردع الشامل. فضلاً عن تجاوز مذهب الحرب الوقائية (الاستباقية) الذي يعد من أقوى مذاهب العقيدة القتالية الإسرائيلية .

وأشدها أهمية في تأريخ الحروب العربية ـ الإسرائيلية. ويعتمد هذا المذهب على تحقيق الضربة الأولى، أي اتخاذ الخطوة العملياتية الأولى، والمبادرة بالهجوم والمفاجأة من أجل تحطيم قوات العدو العسكرية واحتلال أراضيه وانتقاء الزمان والمكان والأسلوب الذي يتناسب مع طرق ومبادئ الحروب.

وبعيداً عن الإشارات العنصرية التي تحملها هذه الخطوة الإسرائيلية ومساعي أغلبية الأطراف الإسرائيلية لتكريس العزل تجاه الشعب الفلسطيني وإعادة إنتاج نظام البانتوستانات (الابرتهايد).

فإنها من الناحية العسكرية لم تكن لتأتي لولا الخسائر الباهظة التي لحقت بالطرف الإسرائيلي، بعد تهافت جولة «السور الواقي» دون أن توقف أو أن تلجم العمل الفلسطيني المقاوم للاحتلال الإسرائيلي فوق الأراضي المحتلة عام 1967 والعمليات «التفجيرية» داخل حدود 1948.

وعجز شارون وأركان جيش الاحتلال وأجهزة الأمن في السيطرة على الوضع الأمني، وضبط عبور «القنابل البشرية الموقوتة» بالرغم من الآلام والخسائر الهائلة التي ألحقتها ومازالت قوات الاحتلال في صفوف الشعب الفلسطيني وسقوط أكثر من 2500 شهيد حتى نهاية مايو 2002. وبكل الحالات، يمكن تقديم العرض الجغرافي ـ الأمني ـ اللوجستي التالي لواقع الجدار الفاصل:

يبلغ طول الخط المشترك بين حدود فلسطين 1948 وفلسطين 1967 . 470 كيلومتراً يبدأ من جنوب الضفة الغربية عند ريف مدينة الخليل حتى أقصى شمال الضفة على حدود جنين ـ أم الفحم والمثلث، عدا مناطق الأغوار التي تعتبر عند الطرف الإسرائيلي مناطق سيطرة بكل الأحوال والاحتمالات، لأن إسرائيل لا تريد رؤية أي كيان فلسطيني يمتلك حدوداً مفتوحة مع أي قطر عربي.

وحسب ما هو مطروح إسرائيليا فان الجدار سيكون في مرحلته الأولى جداراً جزئياً محدوداً في المناطق الشمالية للضفة الغربية بين ريف مدينتي جنين وطولكرم حتى قلقيلية ومناطق 1948 بطول 71 كيلومتراً إلى 110 كيلومترات، بحيث يتضمن أربعة مكونات مؤلفة من:

* ألواح إسمنتية مرتفعة يصل طولها إلى سبعة أمتار.

* أسلاك شائكة كثيفة توضع بمحاذاة الألواح الإسمنتية على جانبي الجدار.

* خنادق بين الألواح الإسمنتية والأسلاك الشائكة تكون بمثابة مواقع تفخيخ مضادة للأفراد.

* شبكة إنذار مبكر إلكترونية موصولة مع مراكز أمنية إسرائيلية قريبة.

وعلى هذا الأساس تم الاتفاق النهائي بين شارون وبن اليعازر على المسار الكامل لجدار الفصل بطول 260 كيلومتراً من بيسان حتى جبال الخليل.

ولم يتم تحديد المسار لمخطط جدار الفصل حول مدينة القدس، وتحديداً باتجاه الشرق وتم تحديد مواضع الجدار الشمالية والشرقية فقط بطول 22 كيلومتراً، حيث يعمل رئيس بلدية القدس الصهيوني الليكودي المتطرف أيهود

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أولمرت على توسيع غلاف القدس شرقاً بغرض ضم المزيد من الأراضي المحتلة عام 1967، وبطالب بضم: أبوديس، والعيزرية.

وكتلة مستعمرات معاليه أدوميم المقامة فوق أراض واسعة من القدس المحتلة عام 1967. في الوقت الذي جرى فيه بناء الجدار لإخراج اكبر قدر من السكان الفلسطينيين من المدينة.

وعزلها عن باقي أنحاء الأراضي الفلسطينية، فقد جرى ضم مستوطنات من خلال هذا الجدار إلى المدينة مثل: مستوطنة معاليه أدوميم، وهو أول تعديل في حدود ما يسمى ببلدية القدس منذ ترسيمها بعد الاحتلال».

وأضاف: بناء الجدار يجري على قدم وساق في محيط مدينة القدس، وكذلك بناء الشوارع والانفاق التي تربط المستوطنات بعضها ببعض، وتضم هذه المستوطنات إلى مدينة القدس لزيادة الكثافة السكانية اليهودية في المدينة على حساب الكثافة السكانية الفلسطينية التي يجري استخدام كل الوسائل للحد منها، في محاولة لجعل هذه النسبة 20% من عدد السكان، في وقت تشير فيه التقديرات الإحصائية إلى ان الفلسطينيين سيكونون أغلبية بعد عدة سنوات، وهو ما يعتبره المسؤولون الإسرائيليون أمرا بالغ الخطورة.

ان التركيز الإسرائيلي على بلدة القدس القديمة يجري على أساس تنفيذ للمخطط الهيكلي الذي أعدته بلدية القدس الغربية، والذي يوضح شكل القدس حتى العام 2020، وضمن أمور أخرى يتحدث عنها هذا التقرير، تخفيف الكثافة السكانية الفلسطينية في داخل الحي الإسلامي في البلدة القديمة وتهجير السكان إلى خارج حدود البلدة القديمة.

وعليه فهناك أربعة أشكال مترابطة تستخدم لتهويد القدس وهي: بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس، وتكثيف البناء في المستوطنات الإسرائيلية المقامة على أراضي مدينة القدس، وتكثيف عمليات إقامة البؤر الاستيطانية.

والاستيلاء على العقارات العربية وخاصة في داخل القدس القديمة، والتضييق على السكان العرب في داخل المدينة من خلال سلسلة من القوانين، يضاف إلى ذلك كله محاولات محمومة لتغيير الأمر الواقع في المسجد الأقصى المبارك.

* ضم قسري

وبالنتيجة، قضم الجدار العنصري عملياً مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وتوسع خط الحدود الفاصل بين فلسطين 1948 وفلسطين 1967 في ريف جنين وطولكرم وقلقيلية، خاصة في قرى:

دير الغصون، شويكة، عتيل، علار، فراسين، باقة الشرقية، الشعراوية، تفين، رمانة، خربة الطيبة، عانين، النزلة الغربية، قوسين، العقبة، نزلة عيسى، برطعة الشرقية، طورة الغربية، أم الريحان، نزلة أبو نار، الجاروشية، عزبة سلمان، جيوس، الجلمة، فرعون، الراس.

وضم 292,76 كيلومتراً مربعاً من 23 قرية فلسطينية تضم 26 ألف نسمة وأكثر من هذا فإن وزراء اليمين الصهيوني طالبوا بنقل وتحريك جدار الفصل المقترح مساحات كبيرة تجاه الشرق حتى تندرج غربه كتل الاستيطان الكبرى:

مفو دوتان، كدوميم، عمانويل، أريئيل، ألفيه منشيه ويوصي البعض بأن يفصل الجدار حتى بين مدينتي طولكرم وقلقيلية المحتلتين عام 1967. ويريد شارون كذلك ضم قبة راحيل في بيت لحم الى داخل الجدار نحو الغرب.

إدخال بعض المستعمرات المقامة فوق أراضي الضفة الغربية إلى ما وراء الجدار باتجاه الغرب، الأمر الذي يخفي وراءه ضماً قسرياً لمساحات من أراضي الضفة الغربية إلى الدولة العبرية.

www.ethraadl.com

وبالتالي ينبغي التعامل مع مفهوم الجدار في إطار الهدف المعلن لشارون بضم 22% من مساحة الضفة الغربية إلى الدولة العبرية. حشر 26 ألف مواطن فلسطيني بين حدود الجدار وفلسطين المحتلة عام 1948، واحتجازهم داخل معزل مغلق.

وقد يشكل بناء الجدار بداية ترجمة لتكريس مشروع الكانتونات تجاه المصير المستقبلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في حال تم الاستمرار في بناء الجدار حتى جنوب مدينة الخليل .

فضلاً عن الإمعان في تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى قسمين تصل بينهما خمسة خطوط عرضية أمنية تقسم بدورها الضفة الغربية إلى ثمانية كانتونات لاتواصل جغرافي بينها. وتسهم الطرق الالتفافية في التفتيت الإضافي لمناطق الضفة إلى 92 جزيرة منعزلة في بحر المستعمرات التي بلغ عددها 185 مستعمرة مقامة على مساحة نحو 352 كيلومتراً مربعاً ويسكنها 380 ألف مستعمر ما عدا مستعمرات منطقة القدس.

وخلاصة القول، فان بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس يعبر عن امتزاج الرؤية الامنية والعسكرية، ويهدف إلى : تحسين الدفاع عن القدس. تحقيق نظرية القدس الكبرى، وخنق تطور القدس الفلسطينية (ابو ديس، العيزرية) باعتبارها مناطق بؤر فلسطينية، وضم معاليه أدوميم وجبعات زئيف وجميع المستوطنات الواقعة اليوم خارج بلدية القدس إليها.

وبالتالي رسم حدود كامب ديفيد حول القدس وإعادة خلخلة التوازن الديمغرافي لصالح الإسرائيليين بعد ان تبين بالدراسات الحديثة أن العرب أصبحوا يشكلون 35% من المجموع العام للسكان في القدس (الموحدة)، فضلاً عن إخراج قرى ومناطق عربية من حدود البلدية وبالتالي التخلص من السكان العرب (كفر عقب ، منطقة مطارالقدس).

وتقوم خارطة الجدار حول القدس على الاهتمام بغلاف القدس، والمقصود تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس ضمن ثلاث حلقات: الحزام الأول مكون من حزام قلنديا (عطروت) جبع (مستوطنتي كوخاف يعقوب وبسجوت)، جبعات زئيف. الحزام الثاني (جبع، عناتا) .

ويضم مستوطنات آدم، علمون، معاليه ادوميم. الحزام الثالث (جبل ابو غنيم، جيلو).إنشاء لواء عسكري خاص يكون مسؤولاً عن (إغلاق القدس)، إضافة إلى فصل مناطق كثيرة بواسطة حواجز عسكرية (وليس شرطية)عن مركز المدينة.

إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية الموجودة في القدس (وتطهير) المدينة. كما حدث في السنوات الماضية لمؤسسات فلسطينية، وهنالك مؤسسات أخرى مرشحة للإغلاق.

وبمطلق الأحوال، فإن إقامة الجدار العنصري المسمى بجدار الفصل يشكل مخالفة جسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 بشأن الأراضي الواقعة تحت احتلال عسكري، كما في مخالفة المعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان

وحتى للاتفاقيات الثنائية المرحلية الموقعة بين السلطة الفلسطينية والطرف الإسرائيلي والاتفاقية المرحلية التي أبرمت في واشنطن في 1995/9/28 وتحديداً المادة الحادية والثلاثين منها..

والتي تنص على عدم قيام أي من الجانبين بإحداث تغييرات على الأرض من شأنها أن تجحف بحق الطرف الآخر عند التفاوض على قضايا المرحلة النهائية، والمادة السابعة عشرة التي تتحدث عن تحويل الأراضي المحتلة والخاضعة للسيطرة العسكرية الإسرائيلية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية تدريجياً، والمادة الحادية عشرة التي تتحدث عن الضفة الغربية كوحدة جغرافية واحدة.

ومن ناحية تاريخية وخلافاً لكل القرارات الدولية التي صدرت تباعاً إبان الحملات الدموية الإرهابية الصهيونية، تخطت

www.ethraadl.com

عصابات الهاجاناه والبالماخ مواقع مدينة القدس في إبريل 1948 وسيطرت على جزئها الغربي متخذة منه عاصمة لدولة الاحتلال، حيث دمرت واستبيحت الأحياء العربية في منطقة القدس الغربية خاصة حي القطمون الشهير.

وحي الطالبية (مبنى الكنيست الإسرائيلي، ومكتب رئيس الحكومة، والمحكمة العليا الإسرائيلية كلها أقيمت على أنقاض قرية الشيخ بدر التي أصبحت في قلب القدس الغربية) في حين لم تكن نسبة اليهود في كل مناطق القدس تتعدى 4%. فضلاً عن ذلك سيطرت وصادرت العصابات الصهيونية أراضي أكثر من 38 قرية من ريف منطقة القدس، وهي القرى والبلدات التالية:

اشوع، البريج، بيت أم الميس، بيت ثول، بيت عطاب، بيت محسير، أبوغوش، بيت نقوبا، جرش، الجورة، خربة اسم الله، خربة التنور، خربة العمور، خربة اللوز، دير ابان، دير رافات، دير الشيخ، دير عمرو، دير الهوى، دير ياسين، رأس أبوعمار، سيريس، سفلى، صرعة، صطاف، صوبا، عرتوف، عسلين، عفور، علار، عين كارم، قالونيا، القبو، القسطل، كسلا، لفتا، الشيخ بدر، المالحة، نطاف، الولجة، وقرى اللطرون الثلاثة (يالو، عمواس، بيت نوبا).

ومنذ احتلالها الكامل إثر عدوان 5 يونيو1967، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية تنفيذ برنامجها القائم على ضم المدينة المقدسة وتوحيدها كعاصمة أبدية للدولة العبرية. وهذا المنهج الإسرائيلي أدى بدوره إلى برنامج عمل يومي ينحو باتجاه إعادة تكوين المدينة وتشكيلها من جديد.

وإعادة صياغة التركيبة والخريطة السكانية الديمغرافية لها من خلال زيادة رقعة الاستيطان اليهودي ومساحته، وإحاطتها بالكتل الاستيطانية، إلى زرع المئات من آلاف المستوطنين داخلها وفي محيطها، كي تصبح القدس الموحدة المدينة الكبرى والأولى في الدولة العبرية من حيث عدد السكان والمساحة الإدارية.

ووضعت الحكومة الإسرائيلي بقيادة تجمع المعراخ بعد 18 يوماً فقط من احتلال القدس، وبالتحديد في 1967/6/28، اللبنة الأولى في السيطرة على مدينة القدس ومنطقتها تمهيداً لتهويدها.

ففي ذلك اليوم أصدرت الحكومة مرسوماً يستند إلى «قانون أنظمة السلطة والقضاء» لسنة 1948، ويسري بموجبه «قانون الدولة وقضاؤها وإدارتها» على مساحة تبلغ نحو70 ألف دونم، تضم القدس القديمة بالإضافة إلى المناطق المحيطة بها والتي تمتد من صور باهر جنوباً إلى مطار قلنديا شمالاً.

كما أصدر وزير الداخلية الإسرائيلية إعلاناً في الجريدة الرسمية يقضي بإلحاق منطقة القدس الموسعة بمنطقة صلاحية مجلس بلدية القدس اليهودي، وبذلك توسعت منطقة الصلاحية بثلاثة أضعاف، وأصبحت تعادل 20% من مجموع مساحة الضفة الغربية.

وكانت الأراضي التي ضمت حديثاً تعادل 14% من هذه المساحة، وفي 18 أغسطس 1967، قررت الحكومة أن تفوض رئيسها تسريع عمليات البناء والإسكان في القدس الكبرى.

ومنذ ذلك الحين اتبعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العمالية والليكودية والائتلافية، سواء بسواء، سياسة منهجية ثابتة حيال القدس، تجسدت في ترسيخ السيطرة اليهودية على المدينة والمناطق المحيطة بها، وتعزيز وحدتها المادية.

وكانت هذه السياسة ولا تزال تستهدف بوضوح الحيلولة دون إعادة تقسيم المدينة لاحقاً وهو ما شكل ركناً أساسياً في «الإجماع القومي الصهيوني».

وقد تمت ترجمة سياسة التهويد هذه من خلال جملة من الإجراءات والقرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية على امتداد سنوات الاحتلال الماضية، من خلال الخطط الاستيطانية المكثفة داخل القدس، وفي محيطها، وفي الاستيلاء على الأراضي والعقارات الفلسطينية وتقييد البناء العربي على هذه الأراضي.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المصدر: البيان
التاريخ : ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي ـ قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة ـ 6

قادة الحركة الصهيونية يستخدمون كل الأساليب لمصادرة أراضيها، النظرة الإسرائيلية للقدس تضج بخلطة عجيبة للجوانب الدينية والسياسية

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

بعد الإعلان عن توسيع حدود بلدية القدس وتوحيد المدينة في 1967/6/28 إثر احتلال الجزء الشرقي، بدأت الخطوات العملية لتنفيذ السياسة الإسرائيلية بمصادرة 116 دونماً من المدينة القديمة لإنشاء حي يهودي جديد. وتم في هذا السياق هدم جزء من حي المغاربة، وحي شرف، وهما من الأحياء العربية القديمة.

وإسكان المستوطنين اليهود الجدد، ثم تم توسيع الحي اليهودي الذي استتبعه ظهور أحياء جديدة دفعت بآلاف من المستوطنين اليهود للقدوم إلى المدينة واستيطانها. وفي شتاء العام 1968 بدأت الخطوات التالية خارج سور المدينة القديمة بمصادرة الأراضي لإنشاء مستوطنات إسرائيلية.

وتم وفق ذلك مصادرة مساحات واسعة من الأراضي في حي الشيخ جراح ووادي الجوز بلغت مساحتها 3345 دونماً وأقيمت أحياء المستوطنين على هذه الأراضي، وبدأت هذه الأحياء تطل على أفق المدينة من ناحيتي الشمال والغرب، ومن ثم بدأت سلطات الاحتلال بالشروع في إنشاء مستوطنات الحزام المحيطة بالقدس، وهي مستوطنات: رامات اشكول، جفعات هاميتار، معالوت دافني، والتلة الفرنسية.

وكما أسلفنا فإن هناك شبه إجماع في الخارطة والكتل السياسية الإسرائيلية، بل وعند الصهاينة عموماً على ضم القدس وتهويدها، باستخدام كل السبل المؤدية إلى ذلك، وفي طليعتها بالطبع: الاستيطان الرامي إلى «خلق الوقائع الجديدة».

وليس أدل على شبه الإجماع ذلك من نتائج استطلاع للرأي أجراه معهد البحوث الاجتماعية العلمية، وبالاشتراك مع معهد العلاقات التابع للجامعة العبرية في شهري مارس وابريل 1991، ونشرتها الصحافة الإسرائيلية، ففي الإجابة عن السؤال: من أجل التوصل إلى اتفاق سلام هل على إسرائيل أن تتنازل عن المناطق التالية:

أولاً - القدس القديمة التي وضعها المشرفون على الاستطلاع، وكانت الإجابات كالتالي: 93 % عدم التنازل أبداً.

ثانياً - 6% التنازل الجزئي بحيث تكون القدس القديمة تابعة لإسرائيل والعرب.

ثالثاً - 1% التنازل عن كل القدس.

لقد نجم شبه الإجماع هذا عن طبيعة النظرة الصهيونية، ومن ثم الإسرائيلية للقدس، وهي نظرة تضج بخلطة عجيبة ما بين المقدس والسياسي ودواعي الأمن، لتوسيع ولتهويد القدس وإلغاء طابعها العربي والإسلامي.

أما بن غوريون فيلخص المسألة على نحو أكثر تكثيفاً بقوله: «لا معنى لإسرائيل بدون القدس، ولا معنى للقدس بدون الهيكل». وفي تصريح «لشمعون بيريز» حاول فيه تلخيص الأهداف الإسرائيلية من استيطان وتهويد القدس، في مطلع عام 1970.

وكان يتولى آنذاك وزارة الاستيعاب ـ قال: «سيأتي إلى إسرائيل خلال الأعوام الأربعة المقبلة ما يقارب ربع مليون يهودي، وينبغي إسكان هؤلاء المهاجرين في القدس لكي يتحقق هدف ديمغرافي وسياسي واجتماعي من الدرجة الأولى »وعلى خلفيات الأهمية التي أيدها منظرو وقادة الحركة اليهودية وإسرائيل، فقد وجد كل صهيوني ضرورة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لاستيطان القدس وتهويدها.

وكانت الأحزاب الدينية في إسرائيل من أوائل الأحزاب الداعية لتهويد القدس من خلال مصادرة أراضيها وبناء المستوطنات فيها وتغيير معالمها الجغرافية والدينية، وكانت عمليات مصادرة الأراضي في القدس لدواعي الأمن تتبوأ على الدوام خلال السنوات الممتدة (1948 - 0002(مركز الصدارة، حيث تجري بعد ذلك أساليب الترغيب والترهيب.

*تهويد القدس

لقد اتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة استيطانية خاصة في القدس ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية:

أولاً: محور يتعلق بالقدس القديمة (داخل الأسوار): إذ شرعت سلطات الاحتلال بعد احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس بعملية تهويد واسعة داخل حدود البلدة القديمة، فقامت بتدمير حي المغاربة المجاور للمسجد الأقصى وأجلت سكانه دون أن تتاح لهم فرصة لإخلاء أثاثهم، وأجلت أيضاً سكان حي الشرف، واتبعت سياسات أخرى داخل الأسوار لمصادرة أكبر مساحة ممكنة وتهويدها.

ثانياً: محور يتعلق بالقدس الجديدة (خارج الأسوار): بوشر في تنفيذ المخطط الاستيطاني خارج أسوار المدينة منذ عام 1968، وتنفيذ للمخطط صادرت سلطات الاحتلال 3360 دونماً، ضمت إلى مباني الجامعة العبرية على جبل سكوبس مع حزام عريض يربطها بغرب القدس، وكانت هذه الخطة تهدف بشكل أساسي إلى إيجاد اتصال مستمر ومباشر ما بين القدس الغربية، والجيب الإسرائيلي على جبل سكوبس، الذي يضم الجامعة العبرية ومستشفى هداسا.

والهدف الثاني يتمثل في إيجاد طوق من الفواصل السكنية البشرية، ما بين مركز القدس وشمالها، والسيطرة على الطريق الرئيسي القدس - رام الله، من خلال سبع مناطق سكنية في مجمعين رئيسيين: الأول في جبل سكوبس والتلة الفرنسية. ويضم ثلاث مناطق، وهي (الجامعة العبرية) شمالاً، و(جفعات شابيرا) جنوباً، والمجمع الثاني (رامات أشكول)، ويضم أربع مناطق.

ثالثاً: محور القدس الكبرى: يعمل مخطط القدس الكبرى على الاستفادة من المساحة الجغرافية والطبوغرافية التي تمت مصادرتها، ويأتي هذا المخطط دون أن يترتب على ذلك أعباء ديموغرافية تتعلق بازدياد نسبة العرب داخل المدينة، وتبلغ مساحة المنطقة المقترحة آنذاك 3. 446 ألف دونم.

وهي تزيد على مساحة القدس الموحدة بأكثر من أربعة أضعاف، وتضم بالإضافة إلى القدس كلاً من مدن وقرى رام الله والبيرة وبيتونيا شمالاً، وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا جنوباً، وأكثر من 44 قرية عربية وتمتد المنطقة على شكل دائرة نصف قطرها 15 كيلومتراً، ومركزها القدس، وتتوزع المساحة المخصصة للمدينة الكبرى إلى:

1- المساحة المخصصة للسكان العرب: حوالي 9. 58 ألف دونم أي ما نسبته 13% من مساحة المشروع، في حين تصل مساحة الإسكان اليهودي 6. 76 ألف دونم تمثل 17% من مساحة المشروع.

2- المساحة المخصصة للحدائق: حوالي 5. 6% من مساحة المشروع.

3- مساحة الطرق: وتمثل منطقة المطار بنسبة 4%.

4- مساحة الأراضي الزراعية: 5. 59% من مساحة المشروع.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وبشكل عام فإن الهدف من مشروع القدس الكبرى هو الاستئثار بأكبر مساحة ممكنة من الأراضي الفلسطينية وأقل ما يمكن من السكان العرب، وجذب المزيد من المهاجرين اليهود واستيعابهم في الأحياء الاستيطانية اليهودية في القدس من خلال توسيعها، وتخصيص الموازنات لذلك.

أو عبر إنشاء أحياء يهودية جديدة، حظيت القدس بشقيها الغربي المحتل عام 1948 أو الشرقي المحتل عام 1967 باهتمام فائق من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة خلال الفترة (1948 - 0002)، لجهة فرض وقائع استيطانية على شكل أطواق تلف القدس من كافة الاتجاهات لعزلها جغرافياً وسكانياً عن المناطق الفلسطينية الأخرى.

وقد أدى النشاط الاستيطاني الإسرائيلي الهادف لتهويد القدس، إلى إيجاد عدد من النقاط الاستيطانية (داخل أسوار المدينة)، و(12) ضاحية استيطانية، تحوطها مستوطنات مدنيّة، ومن بينها معاليه أدوميم أكبر مستوطنات الضفة. ويلاحظ في توزيع هذه الضواحي والمستوطنات أنها تنتظم في طوقين متّحدي المركز.

ويتكون الطوق الداخلي من الأحياء التي أقيمت في القدس الشرقية، بهدف إيجاد أكثرية يهودية فيها نفسها، من خلال توفيرها السكن للمستوطنين اليهود، وتقييد البناء العربي ومنع زيادة السكان العرب في آن واحد، وهي تشكل أيضا حاجزاً مادياً متراصاً، يفصل القدس عن الضفة الغربية، أما الطوق الثاني الخارجي فيحيط بالقدس من جهات الجنوب والشرق والشمال.

ويتكون من سلسلة مستوطنات تبعد أقصاها (11) ميلاً (أي نحو 17 كيلومتراً) عن مركز القدس، وهذه المستوطنات هي: بيتار، معاليه أدوميم، مخماس، أدام، أيير يعفوت، جفعات زئيف وهارأدار، إضافة إلى كتلة مستوطنات غوش عتصيون المكونة من (16) مستوطنة.

أما آليات المصادرة والتهويد فقد تدرجت وفق المتوالية التالية: في السنوات الخمس والثلاثين التي مرت على احتلال الجزء الشرقي للمدينة المقدسة، خضعت منطقة القدس للنشاطات التهويدية الصهيونية المتمثلة بالاستيلاء على الأراضي بالقوة أو بطريقة المداورة تحت عناوين شراء الأراضي .

ويمكن تقسيم السنوات الثلاث والثلاثين التي مرت على المدينة تحت الاحتلال بالفواصل الزمنية التالية: الفترة الأولى: وهي الفترة التي تمتد من 1967 - 4791 حيث كانت حكومة وسلطات الاحتلال تعمل على الاستيلاء على الأراضي بواسطة شركات عقارية وهمية، ووحدة خاصة تسمى وحدة « أيغوم » وهي الوحدة التي كانت خاضعة لما يسمى إدارة أراضي إسرائيل، وعملت هذه الوحدة إلى دفع المواطنين الفلسطينيين على بيع مبانٍ وأراضٍ في منطقة القدس الكبرى.

أقيمت وحدة «ايغوم» في مارس1973، أي بعد ست سنوات من عدوان يونيو 1967، وقبل عدة أشهر من اندلاع حرب أكتوبر 1973، وكانت غولدا مائير رئيسة للوزراء، وموشيه دايان وزيرا للحرب. وهذه الوحدة تقرر إقامتها لتركيز نشاطات الاستيلاء على الأراضي بالطرق الممكنة تحت قوانين الاحتلال الإسرائيلي، فضلا عن منع المواطنين الفلسطينيين من شراء الأرض واستثمارها والتوسع العمراني من خلالها.

* سياسات التهجير

وثمة عشرة مبادئ وجهت نشاطات هذه الوحدة من قبل حكومة غولدا مائير، واول هذه المبادئ يتمثل في تحطيم نواة السكن الفلسطيني داخل البلدة القديمة، من خلال تشجيع ودفع السكان الفلسطينيين للانتقال إلى مناطق بيت حنينا، وضواحي رام الله، وبيت ساحور وبيت لحم.

ومن خلال تشجيع السفر خارج الضفة الغربية، وإلغاء الإقامة لمن يغادر بقصد العمل أو الدراسة. كما في شراء عقارات نفيسة في شرقي القدس وتحويلها مع الزمن إلى مؤسسات يهودية وذلك لإحداث التوازن مع المؤسسات العربية القائمة للطوائف المسيحية والإسلامية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولم تركز الوحدة فقط على أماكن العقارات في البلدة القديمة، بل ابتعدت أكثر من ذلك لتصل إلى حدود القدس الكبرى، كما في الاستيلاء العسكري على مناطق أصبحت الآن مدنا يهودية واسعة تلتف حول القدس الكبرى.

وأبرز هذه المدن اليهودية: جنعات زئيف، معاليه أدوميم، نفي يعقوب والجزء الآخر من الاستيلاء على الأراضي نفذ بواسطة سماسرة من اليهود الذين عملوا وفق ذات الأهداف، واستخدموا وثائق الملكية المزيفة وشهادات وسجلات غير موثوق بها.

وعرضوا من خلالها بيع أراض ليست لهم بل لمواطنين فلسطينيين، كما في مناطق: سلوان، أبو ديس، الطور، العيسوية، العيزرية، عناتا ويمكن القول إن تكتيك سلطات الاحتلال قام على أساس تدبير عمليات شراء وسمسرة للأراضي لتخفيض الضغط السياسي الدولي على الدولة العبرية، لان هذا الأمر يقلل الحاجة للمصادرة المباشرة للأراضي وما قد يثيره من انتقادات دولية.

وفقط في حالات عدم وجود خيارات أخرى وعند التصدي الواسع لمصادرة الأراضي تعود سلطات الاحتلال إلى سياسة المصادرة المباشرة تحت العناوين المختلفة، كما حصل في جبل أبو غنيم ومعظم عمليات مصادرة الأرض في القدس والضفة والقطاع.

الفترة الثانية: وتمتد من العام 1974 وحتى توقيع اتفاقيات أوسلو، حيث عملت الجمعيات الإسرائيلية شبه الحكومية على الاستيلاء على الأراضي تحت عناوين الشراء بأثمان باهظة للبناء الحضري والمرافق الخدمية المتطورة وبالشراكة عند اللزوم، وهذه الجمعيات هي:

«عطيرت كوهانيم»، «عطراه ليوشناه»، «العاد» هي جمعيات تعمل بتعاون وثيق مع ما يسمى إدارة أراضي إسرائيل، وحارس أملاك الغائب. كما في التعاون المباشر مع جهات خاصة مانحة مثل أسرة بن ديفيد من القدس الغربية، وأسرة موسكوفيتش من فلوريدا، وأميد من إيطاليا، ومجموعة من اليهود الفرنسيين والبلجيك.

الفترة الثالثة: وتمتد منذ توقيع اتفاقيات أوسلو حتى الآن، حيث طرأ تغيير في سياسة الاحتلال تجاه القدس من ناحية تسارع الخطى الإسرائيلية لتهويد المدينة.

وهنا استمرت كل الجهود للاستيلاء على الأراضي من خلال الجمعيات الناشطة أو الأسر الممولة وصولا إلى الاستيلاء المباشر والمصادرات وإعطاء الأوامر والمصادقة على مشاريع وخطط التهويد. كل ذلك من أجل استباق مفاوضات الحل الدائم بإحداث واقع ديمغرافي جديد يفرض نفسه ويؤثر على مكانة المدينة في إطار مفاوضات التسوية الدائمة.

ويمكن القول إن مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها بلور منذ بدايات الاحتلال جبهة فلسطينية وعربية موحدة، ففي الأردن حددت عقوبة الموت لكل من يبيع أرضه لسلطات الاحتلال، كما بادرت السلطة الفلسطينية بعد تشكلها عام 1994 لاتخاذ إجراءات ضرورية ولازمة لمواجهة تكتيكات وأساليب سلطات الاحتلال في الاستيلاء على الأرض تحت دعاوى شرائها من سماسرة عرب.

وفي سياق تهويد القدس والمناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 عمدت سلطات الاحتلال إلى توسيع الحدود البلدية للمدينة فكانت مساحتها قبل عدوان يونيو زهاء 5,6 كيلومترات مربعة، فتوسعت إلى 5. 70 كيلومتراً مربعاً، وأخيراً أصبحت تفوق 550 كيلومتراً مربعاً (القدس الكبرى) أي ما يعادل24% من مساحة الضفة الغربية.

لتصبح من أكبر مدن العالم من حيث المساحة البلدية والإدارية. والخطورة تبرز حين تؤكد إسرائيل «ان القدس خارج إطار العملية السياسية الجارية حالياً»، مما يعني سلفاً أن يصبح 24% من مساحة الأرض المحتلة عام 1967 جزءاً من إسرائيل.

www.ethraadl.com

* الطوق الشرقي

وبحسب أوساط مختلفة فإن مساحة المنطقة التي تسعى إسرائيل لضمها في إطار القدس الكبرى في المرحلة الراهنة بعد عقد ونيف من مسيرة اتفاق أوسلو تبلغ نحو 45 كيلومتراً مربعاً في الاتجاهين الشمالي والجنوبي و15 كيلومتراً مربعاً في الاتجاه الشرقي، ويتكامل مشروع القدس الكبرى مع شبكة الطرق الالتفافية التي تم شقها حديثاً في مناطق القدس والضفة الغربية.

وآخرها البدء بالعمل لتنفيذ المخطط الهيكلي الخاص لشق طريق التفافي حول القدس باسم شارع الطوق الشرقي، إذ سيلتهم نحو 1070 دونماً من الأرض بأبعاده البالغة 13 كيلومتراً طولاً وبعرض يفوق 30 متراً يحيط بقرى العيسوية والعيزرية وأبو ديس ومواقع رأس العمود وخربة الشيخ سعد التي أصبحت كلها ضمن إطار القدس الكبرى، ومع توسيع الكتل والتجمعات الاستيطانية الكبرى المحيطة بالقدس وخصوصاً تجمعات معاليه أد وميم، بيتار، جفعات زئيف، افرات، انخفضت نسبة السكان الفلسطينيين كي يصبحوا لاحقاً وعلى المدى المنظور.

وحسب المخططات الاستيطانية أقلية في بحر الكثافة السكانية اليهودية. وبذلك تصبح القدس الكبرى ضمن إطار دائرة قطرها بحدود 25 كم وبمساحة تقترب من 550 كيلومتراً مربعاً، وفي 22 فبراير1997 تم استصدار القرار رقم 1604 بإنشاء بلدية عليا تحول القدس إلى «قدس كبرى».

واتباع خطة تقوم على تطوير المدينة بتحريكها نحو الشرق من خلال الاستيلاء على أراضي فلسطينية في الضفة الغربية حتى غور الأردن. وترك المناطق بين القدس وتل أبيب كمناطق ترفيهية. وأشارت دراسة أعدها الدكتور نعيم بارود، من الجامعة الإسلامية في قطاع غزة تحت عنوان (الوضع الجيوستراتيجي لمدينة القدس) قال:

ان السلطات الإسرائيلية تسعى من خلال ممارساتها الاستيطانية المتعددة للتوسع في حدود المدينة من جميع الجهات، من اجل مشروع القدس الكبرى، الذي يمتد من رام الله شمالاً حتى أطراف الخليل جنوباً، ومن منطقة الخان الأحمر شرقاً والى اللطرون غرباً بما يعادل 30% من مساحة الضفة الغربية.

ويهدد تنفيذ المشروع ضواحي مدن فلسطينية بالضم مثل رام الله، البيرة، بيت لحم، بيت جالا، بيت ساحور، علاوة على قضم 60 قرية عربية أخرى. وكانت حكومة أيهود باراك قد صادقت في حينه على تقديم 150 مليون دولار لتطوير أعمال الاستيطان اليهودي شرقي المدينة.

وخلاصة القول، فإن أرقام حول الواقع الراهن بالنسبة للقدس تشي بالكثير، ففي تقرير نشره قبل فترة معهد القدس لأبحاث إسرائيل كمحصلة لدراسة ميدانية أجريت، ذكر أن عدد سكان القدس الموحدة بلغ في نهاية العام 1998 ما مجموعه 7. 633 ألف نسمة، منهم 6. 433 ألف يهودي و1. 196 ألف عربي كما أشار التقرير إلى أن 57 في المئة من سكان القدس أي 321 ألف نسمة يعيشون في المناطق المحتلة عام 1967 من المدينة.

وتبلغ نسبة اليهود في القدس الشرقية 9. 48 في المئة أي حوالي 156 ألف نسمة، فيما تبلغ نسبة السكان العرب 1. 51 في المئة أي بحدود 164 ألف نسمة. وبالمحصلة فإن سكان القدس أمسوا يشكلون 5. 10 بالمئة من سكان فلسطين 1948 (يهود وعرب) وانخفضت نسبة السكان اليهود في المدينة لأول مرة عن 70%، ووصلت النسبة إلى 4. 68% فقط.

وتعتبر القدس المدينة الثالثة الأكثر فقراً في الدولة العبرية، حيث ان 9. 33% من الأطفال في القدس يعيشون تحت خط الفقر مقابل المتوسط العام الذي يصل إلى 8. 22 %، كما تعتبر القدس في ذات الوقت المدينة الأكثر شباباً بالنسبة للعرب واليهود، حيث يصل متوسط عمر سكانها 7. 21 عاماً مقابل 3. 34 في تل أبيب و8. 35 في حيفا.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

تناقص عدد
الفلسطينيين المسيحيين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

*فجوات واسعة

وتتباين الخدمات المقدمة بين القدس الشرقية والغربية، ونشرت بعض الصحف العبرية المعلومات التي تشير إلى وجود شبكة شوارع بطول فجوات كبيرة في البنية التحتية - 003% - 0001% بين أحياء شرقي المدينة وغربها وفي غربي المدينة ثمة 680 كيلومتراً، وفي شرقيها شبكة بطول 87 كيلومتراً.

ويوجد 700 كيلومتر أرصفة في المنطقة الغربية، في حين لا يوجد سوى 73 كيلومتراً في الجزء الشرقي أما خطوط المجاري: ففي القدس الغربية يوجد 650 كيلومتراً، وفي القدس الشرقية 76 كيلومتراً. ويوجد في غرب المدينة 1079 حديقة عامة مقابل 29 فقط في شرقي القدس، كما يعيش في الأحياء الاستيطانية اليهودية التي تقع في دائرة نفوذ بلدية القدس العدد الأكبر من المستوطنين - وذلك وفق التقسيم التالي:

* 41 ألف نسمة في مستوطنات النبي يعقوب وبسغات زئيف.

* 39 ألف نسمة في مستوطنة أيلون.

* 30 ألف نسمة في مستوطنة جيلو.

* 15 ألف نسمة في مستوطنة تلبيوت والآخرين في باقي المستوطنات.

ونسبة تزايد عدد اليهود في المدينة جراء التكاثر الطبيعي أصبحت منذ العام 1990 اقل من المعدل العام في الكيان الإسرائيلي، فمثلاً كانت نسبة ازدياد عدد اليهود في القدس عام 1994 تقارب 4. 1%.

فيما وصلت نسبة الزيادة في عدد السكان اليهود في مناطق أخرى 4. 2% أما نسبة تزايد عدد السكان العرب الطبيعية فتبلغ 8. 3% ويتوقع أن يصل عدد سكان القدس الغربية والشرقية بحدودها المعروفة سابقاً إلى 5. 817 ألف نسمة في حلول العام 2010 م.

ويخوض المتطرفون اليهود معركة للسيطرة على المدينة المقدسة، لم تبدأ منذ الآن، إنما هي جارية منذ فترة ليست بالقصيرة، فخلال السنوات العشر الأخيرة زادت نسبة اليهود الأصوليين في القدس بنسبة 45%، إذ ارتفع عددهم من 90 ألفاً في العام 1985 إلى 130 ألفاً في العام 1998 أي بنسبة 30% من السكان اليهود في القدس

ومن المتوقع أن يرتفع عددهم نهاية سنة 2000 ليصبح 150 ألف نسمة وفي العام 2010 سيصبح 215 ألفاً، أي 38 % من مجموع السكان اليهود في المدينة، وهذا يعني سعيهم الكبير لفرض أفكارهم وتقاليدهم على المدينة وتسريع العملية التهويدية الجارية.

خاصة وان نسبة الطلاب اليهود في قسم التعليم الأصولي مرتفعة داخل المدينة حيث وصلت عام 1998 إلى 9. 49 % من عدد الطلاب، وسجل بالمقابل انخفاض 2% في عدد الطلاب الذين يتعلمون في المدارس الرسمية. ويشكل الأصوليون اليهود 58% من طلاب الصفوف التمهيدية العبرية و2% من طلاب صفوف الأول حتى الخامس في قطاع التعليم العبري، و42% من طلاب السادس حتى الثاني ثانوي في القطاع نفسه.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي ـ قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة ـ 7

بسبب المضايقات الإسرائيلية، الفلسطينيون المسيحيون يتناقصون بإطراد في القدس

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

أوضحت دراسة أعدها الدكتور نعيم بارود ، أستاذ قسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية في قطاع غزة بان العرب كانوا يملكون 94 % من الملكية العقارية في المدينة الموحدة في عام 1918، وانخفضت لتصبح 40 % عام 1948، ولتصبح 4% عام 1995 مقابل 86 % ملكية يهودية، في الوقت الذي تستمر فيه سلطات الاحتلال بمصادرة أراضي مدينة القدس، فإنها تقيم مشاريع سكنية لليهود وتمنع السكان العرب من إنشاء تلك المشروعات.

ومنذ عام 1967 لم ينفذ أي من مشاريع البناء الخاصة للعرب إلا بنسبة 12 % مقابل 88 % لليهود، وهذا يعني إنشاء 2170 شقة سنوياً لليهود مقابل 230 شقة للفلسطينيين. وأظهرت الدراسة أن نسبة إشغال البيت الواحد في البيوت الفلسطينية تصل إلى 4. 8 أفراد مقارنة إلى 6. 3 أفراد لكل منزل يهودي.

وبتلخيص شديد يمكن تحديد الخارطة الجغرافية والسكانية للقدس الكبرى وجدارها الديمغرافي وفق التالي:

بعض المصادر، تتحدث عن منطقة القدس الكبرى بأنها تشمل دائرة حول المدينة يراوح نصف قطرها بين(15 - 02) كيلو متراً، ثم تتحدث في السياق نفسه، عن منطقة متروبوليتانية للقدس تشمل مستوطنات، بيتار عيليت، ومعاليه أدوميم، وكيدار، وجفعات زئيف.

وهي مستوطنات تقع في مساحات كبيرة منها على أراضي مدن الضفة الغربية خارج حدود القدس، كما أن إشارات أخرى تتضمن حدوداً للقدس الكبرى، باتجاه رام الله شمالاً، والخليل جنوباً، والتلال المشرفة على أريحا شرقاً، والهدف من هذه التعريفات المختلفة للقدس الكبرى وخطط الاستيطان هي التضليل المتعمد من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

وإبقاء الاحتمالات مفتوحة في القدس، خاصة لجهة توسيعها إلى أكبر من ربع مساحة الضفة الغربية، وفرض أمر الواقع الاستيطاني فيها حتى يصعب الانفكاك عنه في ظروف سياسية مستقبلية.

ويعيش حالياً في إطار القدس الكبرى ـ بشقيها الغربي والشرقي ومناطق توسعها من الضفة الغربية ـ التي تقارب مساحتها ربع مساحة الضفة الغربية 125,1 مليون نسمة 46% منهم يهود و54% من الفلسطينيين.

وثمة في حدود القدس الغربية غالبية يهودية واضحة تبلغ 90%، غير انه يوجد في مناطق الضفة الغربية الواقعة في إطار القدس الكبرى (ضواحيها) غالبية عربية نسبتها 85%، وحسب التقديرات الإسرائيلية وفق تقارير «معهد القدس لأبحاث إسرائيل» سيصل عدد سكان القدس الكبرى عام 2010 إلى حوالي 8. 1 مليون نسمة، منهم 870 ألف يهودي أي ما نسبته 48% و930 ألف عربي أي 52%.

*مخطط القدس الكبرى

وعند النظر إلى المخطط الإسرائيلي لاقامة القدس الكبرى خاصة بعد إنشاء مستوطنة جبل أبو غنيم، نجد أن المخطط يرسم المدينة على امتداد رام الله شمالاً، وغوش عتصيون جنوباً، ومعاليه أدوميم شرقاً وبيت شيمش غرباً، إذ ازدادت الملكية اليهودية للأراضي في هذه المناطق بفعل إجراءات الاحتلال التي مست الأرض الفلسطينية، وهي : الأراضي التي أعلن عنها أراضي دولة منذ العام 1967 تقدر مساحتها بـ 60 ألف دونم، الأراضي التي صودرت لصالح المستوطنات وتقدر بعشرات آلاف الدونمات، الأراضي التي أعلن عنها كمناطق عسكرية تقدر بأكثر من 400

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ألف دونم، الأراضي التي يسري عليها أوامر منع البناء خصوصاً حول الكتل الاستيطانية وتقدر بأكثر من 100 ألف دونم.

ونتيجة لامتداد هذه الأراضي نتج تواصل أراضٍ بسيطرة أو ملكية يهودية، ويتجلى هذا الآمر بوضوح شرق المدينة باتجاه غور الأردن، وهذا التواصل يشمل معاليه أدوميم في مجال نفوذها البلدي الواسع والمنطقة الصناعية فيها.

وتواصلت هذه الأراضي مع التي أعلن عنها كمناطق عسكرية لتدريب الجيش في عين جدي وشاطئ البحر الميت، إلى أراض أخرى تمتد على طول محور مستوطنات معاليه أدوميم، بيت حورون، واراضٍ إضافية في جيب اللطرون، وجيوب عدة.

في سياق ذلك تم استيطان منطقة جبل أبو غنيم من اجل إحكام دائرة الاستيطان حول القدس وجبل أبو غنيم الذي تدعوه الأوساط الإسرائيلية « هار حوما» يقع على مسافة كيلو مترين شمالي مدينة بيت لحم، وبعد حرب عام 1967 واحتلال ما تبقى من الأرض الفلسطينية من القدس والضفة والقطاع، قررت سلطات الاحتلال فصل جبل أبو غنيم عن بيت لحم.

واعتبرته امتدادا لحدود بلدية القدس. وهو أرض مشجرة في قسم منها، وتبلغ مساحته 1850 دونماً وهو الاحتياطي شبه الوحيد من الأراضي بيد المواطنين العرب لبناء المساكن في حدود المنطقة المذكورة، ويقع في الجبل دير مسيحي بيزنطي، كان يستضيف الحجاج القادمين من كنيسة القيامة في طريقهم إلى المهد وفي عام 1991 جرت مصادرة الأراضي المحيطة بجبل أبو غنيم.

ومنذ عام 1996 وحتى الآن تم ربط جبل أبو غنيم بمستوطنة جيلو شمال بيت جالا بفضل الشوارع الالتفافية التي صادرت سلطات الاحتلال مساحاتها اللازمة من الأرض من السكان الفلسطينيين أبناء بلدة بيت ساحور، وبيت لحم، وذلك لتكريس حدود القدس الكبرى من جهة الجنوب وخطورة الاستيطان في جبل أبو غنيم فضلا عن كل ما هو واقع احتلالي إجلائي استيطاني توسعي فإنها تتضمن النقاط الآتية :

تمزيق الوحدة الإقليمية للأرض الفلسطينية في الضفة الغربية، وتغيير ملامحها الديمغرافية في ظل مفاوضات الوضع الدائم مما يضيف تعقيدات جديدة على هذا الملف الشائك، وتصبح الضفة مشطورة فعليا إلى منطقة شمالية تمتد من شمال القدس حتى شمال الضفة عند طولكرم وجنين، ومنطقة جنوبية إلى جنوب دائرة استيطان القدس الكبرى وحتى الخليل.

وبذا تصبح أراضي الضفة الغربية محشورة في ثلاثة كانتونات هي:

1 - كانتون من الحدود الشمالية للقدس الكبرى وحتى جنين ـ طولكرم.

2 - كانتون من الحدود الجنوبية للقدس الكبرى وحتى الخليل.

3 - كانتون قطاع غزة.

وكل ذلك يتكامل مع استكمال طوق التنين الاستيطاني بالكتل الأسمنتية حول القدس الكبرى، وإغلاق كل الفراغات المحيطة، وبذا يتم خنق مدن : بيت لحم، بيت جالا، وبيت ساحور، حيث تبقى من دون أراضٍ لاحتواء الزيادة السكانية الطبيعية عند المواطنين الفلسطينيين، فضلاً عن انتهاك قدسية الأماكن المسيحية الأثرية، حيث يوجد في جبل أبو غنيم بئر القديس ثيودور، والدير البيزنطي، وكنيسة بئر قاديسمو وهو المكان الذي رحلت منه السيدة العذراء قبل توجهها إلى بيت لحم وإنجاب المسيح.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لقد استطاعت سلطات الاحتلال أن تضع يدها على 74 % من مساحة القدس الشرقية فقط بشكل مباشر أو غير مباشر، وتاليا فرض السيطرة الإسرائيلية على القدس الكاملة. وإذا أخذنا بالاعتبار بأن 6% من المصادرات تمت لفتح الشوارع و6% مناطق غير منظمة، فإن ما يتبقى للفلسطينيين هو14% فقط من مساحة الجزء الشرقي للمدينة.

وبالنسبة لملكية الأراضي في القدس الكبرى وحدودها، تعود وتتوزع وفق التالي :

1ـ ملكية فردية للمواطنين والفلاحين الفلسطينيين.

2ـ ملكية وقفية عائدة للأوقاف الإسلامية.

3ـ ملكية وقفية مسيحية عائدة للأديرة.

4ـ ملكية مؤسسات البلدية العربية القديمة.

5ـ ملكية لبعض المؤسسات الفلسطينية.

والمشكلة الرئيسية تتمثل في الملكية الفردية، لأن جزءاً كبيراً من هذه الأراضي تم تفتيتها على يد المصادرات والشوارع الالتفافية وغيرها.

ويمكن القول بأن المصادرات التوسعية الاستيطانية أصابت الملكيات الخمس السابقة، والفردية منها بشكل خاص. فضلا عن الأراضي التي كانت تسمى أملاك دولة منذ فترة العثمانيين، فقد وضعت اليد عليها بشكل مطلق منذ الاحتلال عام 1967 وصنفت تحت اسم أملاك عامة (أملاك دولة).

إن استغلال الأراضي من جانب اليهود أعلى منه عند العرب بسبب سياسات الاحتلال، وأصبح المستوطنون يملكون احتياطي أراض أكبر بضعفين أو ثلاثة في بعض المواقع مما يملكه العرب.

ومن هنا يوجد أمام المواطنين الفلسطينيين طريقة رئيسية لإيجاد حلول للسكن تقوم على أساس (الإخلاء - والبناء) أي هدم البيوت القائمة وإعادة بنائها من جديد. لذا عملت سلطات الاحتلال على إصدار الكثير من الأوامر والتعليمات التي تقيد عمليات إعادة البناء للبيوت العربية القديمة، حتى لجأت إلى إصدار آلاف أوامر الهدم العديدة تحت دعاوى المخالفات التنظيمية.

* تقرير الاسكوا

ومع استيطان جبل أبو غنيم منذ عام 1997 تتوجه العملية الاستيطانية الإسرائيلية نحو : تلك الطائرة ـ رامات راحيل ـ مار الياس ـ تلبيوت الشرقية ـ فضلاً عن توسيع الطوق الاستيطاني المحيط بالقدس الكبرى وإيجاد تواصل إقليمي يجعل كل القدس الكبرى مغلقة تماماً، فيما تسعى دولة الاحتلال لإحداث تغيير نوعي على الأرض بحلول العام 2010.

فقد أصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الأسكوا) تقريراً في عام 1996، توضح فيه الآثار الاقتصادية والاجتماعية للاستيطان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية، بما فيها القدس، وكذلك في قطاع غزة، وأوضح التقرير أن غالبية النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية تركزت خلال الفترة 1991 ـ 1996 في منطقة القدس.

إضافة إلى سلسلة من الإجراءات الموازية التي استهدفت الوجود العربي في المدينة من ضمنها مضايقة المؤسسات الفلسطينية وإغلاقها وسحب هويات المقدسيين، ويؤكد التقرير أن الإجراءات تهدف إلى التأثير المسبق

www.ethraadl.com

على مفاوضات الحل الدائم حول المدينة عبر خلق وقائع ميدانية لصالح الوجود الإسرائيلي في القسم الشرقي منها.

وعن تعزيز الاستيطان في المدينة، أكد التقرير الصادر عن الأسكوا، واعتماداً على المصادر الإسرائيلية «بأنه كانت هناك في مطلع العام 1996، 11 ألف وحدة سكنية قيد البناء في المستوطنات القريبة من القدس»، وأن هناك آلافاً من الشقق قيد التخطيط والإنشاء، إضافة إلى ذلك فإن الجيش الإسرائيلي قام بعدة أعمال في شمال القدس ـ منطقة النبي يعقوب ـ أنجز خلالها إقامة 1100 وحدة سكنية.

وشكلت امتداداً سكانياً بين مستوطنتي بسغاف زئيف والنبي يعقوب على مساحة أراضي بلدة بيت حنينا الفلسطينية التي صودرت مطلع الثمانينات من القرن الماضي. وبموجب مخطط لبلدية القدس فإن سلطات الاحتلال قامت ببناء 33458 وحدة سكنية لليهود، الأمر الذي أتاح زيادة أعداد سكان القدس من اليهود بما يقارب 123800 مستوطن في بسغات زئيف بواقع4000 وحدة، وفي جبل أبو غنيم / هارحوما بواقع 7500 وحدة.

وفي جفعات همطوس بواقع 1800 وحدة سكنية، إضافة إلى 3000 وحدة في مستوطنة معاليه أدوميم و500 وحدة في غوش عتصيون، وأكثر من1000 وحدة في كل من بيتار وكريات سيفر. كما في بناء 132 وحدة لليهود المتدينين على مساحة 15 دونما في مشروع مولته الجمعيات الاستيطانية الدينية المتطرفة.

وفي سياق العملية الاستعمارية الإحلائية الجارية فوق الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 خاصة في منطقة القدس وجبل أبو غنيم، اتخذ على المستوى الإسرائيلي قرار التواصل الإقليمي للمستعمرات المقامة فوق الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وذلك في العام 1998.

وتضمن خطة هيكلية عقارية على مساحة عشرة آلاف دونم من الأرض لوصل التجمعات الاستيطانية الكبرى في معاليه أدوميم وجبعات زئيف وجبل جيلو مع القدس، حيث حددت ما يسمى بدائرة أراضي إسرائيل كهدف لها حتى السنة 2007 إنجاز ألف وحدة سكنية في محيط القدس، ليرفع عدد المستوطنين اليهود على محيط المدينة والمنطقة الشرقية فيها من 165 ألفا إلى 400 ألف مستوطن.

في هذا السياق لم تهدأ بلدوزرات الاحتلال وأخطبوط الزحف الاستيطاني بالتمدد شمال شرق القدس وشمال غربها بهدف إجهاض المسعى الفلسطيني لإقامة عاصمة للدولة أو الكيان الفلسطيني في القدس الشرقية، وإيجاد غالبية يهودية، لذا منع التوسع العمراني الفلسطيني في الناحية الشرقية والشمالية الشرقية للمدينة.

والتوسع الاستيطاني بمفاصله المذكورة يهدف أيضا إلى خنق القرى الفلسطينية في المناطق المحيطة وعلى خط حدود القدس الكبرى وتمزيقها بالشوارع والطرق الالتفافية وجعلها كقطعة الجبنة الفرنسية على حد تعبير رئيس البلدية الليكودي أولمرت مشيراً في ذلك إلى الثقوب الواسعة والمتناثرة في قطعة الجبنة الفرنسية.

في هذا الإطار تعددت جبهات الهجوم الإسرائيلي لفرض الأمر الواقع الديموغرافي السياسي السيادي على المدينة المقدسة، وانتقل الأمر إلى إصدار الأوامر بإغلاق عدد من المؤسسات الفلسطينية العاملة ضمن حدود المدينة. وبحسب المصادر الإسرائيلية فهناك نحو عشرين مؤسسة فلسطينية تعمل داخل المدينة، تطالب سلطات الاحتلال بإغلاقها.

وهذه المؤسسات هي: وزارة الأديان الفلسطينية في شارع السلسلة على مدخل المسجد الأقصى وفيها مكتب وزير الأوقاف الفلسطيني، ويساعده إبراهيم قندلفت في معالجة شؤون الطوائف المسيحية في فلسطين مكتب مفتي الديار الفلسطينية، في المسجد الأقصى ويدار من جانب المفتي عكرمة صبري. بيت الشرق: ويقع في شارع أبو عبيدة، قرب فندق الأميركان كولوني وتعتبره سلطات الاحتلال بمثابة المقر السياسي للسلطة، حيث تشهد قاعاته استقبال الوفود الأجنبية الزائرة ويدير عمله حالياً الدكتور سمير غوشة بعد وفاة المرحوم فيصل الحسيني. مركز الإحصاء في حي الشيخ جراح على شارع نابلس، وعمليا تم نقله إلى رام الله في سبتمبر 1995.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مكتب الرياضة والشبيبة، ويقع في نادي الهلال، شارع ابن بطوطة ويهتم النادي بتنمية الشبيبة وإعدادها. الإذاعة الفلسطينية، القدس، شارع المسعودي، وقد انتقلت فعلا إلى رام الله في سبتمبر 1995.

مكتب الخرائط والجغرافيا، ويقع في حي وادي الجوز، ويديره الباحث خليل التفكجي. مكتب النائب حاتم عبد القادر عضو حركة فتح، واللاجئ من قرية سلمه قضاء يافا عام 1948 إلى مدينة القدس. مجلس الإسكان الفلسطيني.

ويقع في شارع علي بن أبي طالب. لجنة القدس التابعة للمجلس التشريعي. مكتب المشروع الفلسطيني للمشاريع الصغيرة، ويقع في شارع خالد بن الوليد، حي وادي الجوز. مكتب لجنة مقاومة الاستيطان، ويقع في مكتب مفتي القدس.

مكتب مؤسسة الجريح الفلسطيني :

في بناية النزهة، ومهمة هذا المكتب توفير الاحتياطات اللازمة لجرحى الشعب الفلسطيني. مركز الطاقة الفلسطيني، في شارع راهبات الوردية في بيت حنينا ويعمل المركز على التطوير الاستراتيجي لاستخدام الطاقة. جامعة القدس قرب متحف روكفلر، مستشفى المقاصد الإسلامية. مستشفى اوغستا فكتوريا. المجلس الإسلامي الأعلى في مدخل المسجد الأقصى. مكتب محافظ لواء القدس، في أبوديس. مكتب وكالة الأنباء الفلسطينية « وفا « في شارع علي بن أبي طالب.

مكاتب وزارة المعارف الفلسطينية حيث تدير جهاز التعليم الخاص والمدارس التابعة للأوقاف والكنائس المسيحية و«الأونروا». مكاتب يعتقد أنها لأجهزة أمنية فلسطينية مثل الأمن الوقائي. مكتب التأهيل المهني ومقره في شعفاط شرق المدينة.

كما وتشكل أعمال الحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال أسفل المسجد الأقصى المبارك بحثاً عن الهيكل المزعوم خطورة بالغة، إذ أنها تستهدف تفريغ الأتربة والصخور من تحت المسجد وقبة الصخرة لتركهما قائمين على فراغ يجعلهما عرضة للانهيار والسقوط.

وكانت الحفريات أسفل المسجد الأقصى قد بدأت بعد الاحتلال الكامل للمدينة المقدسة عام 1967، ومرت بعشرة مراحل مختلفة:

المرحلة الأولى، قيام الاحتلال بهدم حي المغاربة نهائياً لتكون الأرض جاهزة لأي أعمال حفر وتنقيب. واستمرت الحفريات في هذه المرحلة سنة كاملة، وصل عمقها إلى 14 متراً.

وفي المرحلة الثانية استمرت أعمال الهدم في الأحياء الإسلامية مع إجلاء سكانها العرب. وفي هذه المرحلة حدث حريق المسجد الأقصى عام 1969، وأقيمت في تلك الفترة المعاهد والمدارس والاستراحات والفنادق وغيرها فوق أنقاض الأبنية العربية، وجرت الحفريات على امتداد 80 متراً حول السور.

المرحلة الثالثة كانت بين العامين 1970 - 2791 حيث بدأت بشق الأنفاق تحت أسوار المسجد الأقصى من جانبها الجنوبي والغربي حتى نفذت إلى الأرضية الداخلية تحت ساحة المسجد، وشملت هذه المرحلة الاستيلاء على أبنية إسلامية كثيرة منها المحكمة الشرعية.

أما المرحلة الرابعة فكانت عام 1973 وخلالها اقتربت الحفريات من الجدار الغربي للمسجد الأقصى، وتغلغلت مسافة طويلة تحته، ووصلت أعماقها إلى أكثر من 13 متراً.

وتوسعت الحفريات في المرحلة الخامسة عام 1974 تحت الجدار الغربي. المرحلة السادسة بين عامي 1975 - 6791، حيث تعمقت الحفريات، وأزال المحتلون خلالها مقبرة للمسلمين تضم رفاة الصحابيين : عبادة بن الصامت، وشداد بن أوس رضي الله عنهما.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المرحلة السابعة عام 1977 إذ وصلت الحفريات إلى اسفل مصلى النساء داخل الأقصى، ومنحت خلالها موافقة لجنة وزارية إسرائيلية على مشروع بضم الأقسام الأخرى من الأراضي المجاورة للساحة وهدم ما عليها بعمق 9 أمتار.

وفي المرحلة الثامنة عام 1979 بدأت حفريات جديدة تحت الجدار الغربي قرب حائط البراق الذي يسميه الإسرائيليون «حائط المبكى» وشق نفق واسع طويل تقرر الاستمرار فيه حتى يخترق المسجد الشريف من شرقه إلى غربه، وتم تحصين هذا النفق بالأسمنت المسلح واقيم كنيس صغير يهودي افتتح رسمياً من قبل رئيس دولة الاحتلال.

أما في المرحلة التاسعة خلال عام 1986 استمرت الحفريات من جانب، وتم إجلاء أعداد كبيرة من السكان من القدس القديمة، وأغلقت سلطات الاحتلال مشفى فلسطين داخل البلدة.المرحلة العاشرة بدأت منذ عام 1989 وما زالت إلا الآن ، مع ما رافقها من هبة نفق الأقصى.

وفي سياق العملية الاستعمارية خنق الوجود المسيحي فوق الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 خاصة في منطقة القدس، تأتي عملية الخنق والمضايقات التي مارستها سلطات الاحتلال منذ العام 1967بحق المواطنين الفلسطينيين من أبناء الطوائف المسيحية، حيث تقلصت أعداد المواطنين الفلسطينيين من أبناء الطوائف المسيحية بشكل مذهل، كما هو الحال مع مجمل أبناء المدينة من الفلسطينيين.

ان الوجود المسيحي العربي الفلسطيني في المدينة الفلسطينية المقدسة لم ينقطع خلال الألفي عام الأخيرة ، وتعزز هذا الوجود في القرن السابع بعهدة الأمان والاطمئنان التي منحها الخليفة عمر بن الخطاب للبطريرك صوفرونيوس بطريرك القدس على جبل الزيتون عام 638 م.

والآن، يبلغ عدد المسيحيين في المدينة المقدسة وقسمها الشرقي وفقاً لآخر إحصاء نحو عشرة آلاف نسمة وكان عددهم عام 1967 زهاء خمسة وعشرين ألف نسمة ، وفي عام 1948 زهاء 175 ألفاً، هذا التناقص في أعداد المسيحيين العرب الفلسطينيين في القدس، يعزى إلى هجرة الكثيرين منهم بفعل معاناة الشعب الفلسطيني المستمرة في مواجهة الغزو الصهيوني.

وخصوصاً بعد حربي 1948 و 1967، إضافة إلى المعاناة الكبرى التي يواجهها الشعب الفلسطيني بمجمله وبجميع طوائفه من سياسات الاحتلال، وبحسب مصادر بعض المطارنة الفلسطينيين في القدس، فان أعداد المسيحيين الفلسطينيين سترسو مع نهاية العام 2006م على عدد لا يتجاوز 2000 نسمة،.

كما تجدر الإشارة إلى ان عدد المسيحيين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية كبيت لحم وبيت ساحور رام الله لم تشهد تناقصاً مثيلاً في نسبته العالية لما شهدته وتشهده مدينة القدس العربية، والأسباب تعود بجوهرها لسياسات الاحتلال ودوره في خلقه معاناة كبرى أمام سكان القدس من مسلمين ومسيحيين لدفعهم للرحيل.

www.ethraadl.com

الأهرام

الزحف الاسرائيلى
نحو المدينة المقدسة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فالمسيحيون الفلسطينيون الذين كانوا يشكلون 20% من الشعب الفلسطيني حتى عام 1948، أصبحوا يشكلون الآن 2% فقط من سكان فلسطين التاريخية: غزة والضفة الغربية وإسرائيل معاً.

فقد اضطر 37% من المسيحيين الفلسطينيين للهجرة عام النكبة، وأدت سياسة التهويد التي مارستها سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى اجتياح عدد من المؤسسات الدينية المسيحية (والإسلامية أيضاً).

وكان دير الآباء البنديكت في جبل الزيتون في القدس أول دير يحتله الإسرائيليون، ومنه قصفوا دير الأرمن الأرثوذكس بمائة قنبلة مورتر في 17 مايو 1948 من ذلك العام فقتلوا ثمانية من الرهبان وأصابوا 120 شخصاً آخرين.

ومنذ ذلك الوقت أدركت الكنائس المختلفة أن أبناءها مستهدفون كغيرهم من المواطنين الفلسطينيين. فاتخذت هذه الكنائس (الفاتيكان والمرجعيات الأرثوذكسية والإنجيلية) مواقف وطنية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

حتى إن فصائل المقاومة من وراء الحدود قاد بعضها مسيحيون ـ ولا يزالون ـ مثل الدكتور جورج حبش مؤسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومنهم من لقي وجه ربه كالفقيد ادوار سعيد ومنهم من يواصل جهاده من داخل الأراضي المحتلة كالمطران الارثوذكسي عطا الله حنا ومن خارجها كالمطران الانكليكاني رياح أبوالعسل والمطران هيلاريون كبوجي، وسواهم.

ولا يزال البابا شنودة الثالث رأس الكنيسة القبطية ملتزماً بموقف ديني وطني يحظر بموجبه على أبناء رعيته الأقباط الحج إلى القدس طالما أنها لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي.. قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة الثامنة

تمنح الأحياء الفلسطينية حكماً ذاتياً ، سلة مشاريع إسرائيلية لمحو الهوية العربية للقدس

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

منذ عام 1948، اتسم موقف الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تجاه قضية القدس بالتصلب شأنها في ذلك شأن قضية اللاجئين وحقهم في العودة وفق القرار الدولي 194 لعام 1948، ومع احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها الجزء الشرقي من مدينة القدس، بدأت تظهر عدة مشاريع وأفكار حول الأراضي المحتلة، تركزت على إبقاء القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية الكاملة، باعتبارها حسب الخطاب السياسي الإسرائيلي العاصمة الأبدية للدولة العبرية الصهيونية.

وفي البحوث التي نشرت من جانب معهد القدس لأبحاث إسرائيل، فإن أكثر من عشرين اقتراحاً تم تقديمها منذ سنوات طويلة تتعلق بمستقبل القدس. ومن الاقتراحات السابقة نلحظ مشاريع إسرائيلية طرحت بعد الرابع من يونيو 1967 بتحديد مستقبل المدينة من الوجهة الإسرائيلية مما يشير إلى التوجهات الحقيقية الإسرائيلية تجاه المدينة المقدسة ومن أهم المشاريع المطروحة التي تضمنت إبقاء السيطرة الكاملة على القدس :

المشروع الأول لبن غوريون عام 1967 : وقد كان أول من طرح أفكاراً حول منح السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة حكماً ذاتياً يديرون شؤون حياتهم في إطاره بمجرد أن وضعت حرب يونيو أوزارها. فقد وزع بن غوريون على الصحف مشروعاً يتضمن بعض الأفكار «ميّز فيها بين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين في الخارج، وفي الوقت نفسه، ميّز أيضاً، بين السكان في قطاع غزة ومن هم في الضفة الغربية»،

بالإضافة إلى إخراجه القدس من المشروع، مقترحاً ضمها إلى حدود «دولة إسرائيل». المشروع الثاني قدمه البروفيسور بنيامين اكتسيان، عميد كلية الحقوق في الجامعة العبرية في 1967/7/8 وينص على السيادة الإسرائيلية على شرقي القدس، ويقترح تسوية تقوم على تدويل الأماكن المقدسة في البلدة القديمة،

وضم أماكن مقدسة عدة في المدينة الجديدة مثل كنيسة دير ميتسيون وجبل الطور، وتأليف لجنة من ممثلين عن الحاخامات ومجلس القضاة في إسرائيل، وعن الطوائف المسيحية برئاسة وزير الأديان الإسرائيلي تتمتع ببعض الصلاحيات في الأماكن المقدسة.

المشروع الثالث أطلقته الحكومة الإسرائيلية في أغسطس 1967، ويدعو إلى السيادة الإسرائيلية الكاملة على المدينة، ويمنح رجال الدين المسيحيين في الأماكن المقدسة مكانة خاصة تشبه الممثلين الدبلوماسيين في إسرائيل. ويعتبر الأردن المسؤول عن رجال الدين المسلمين، والفاتيكان عن المسيحيين.

* سيادة مزدوجة

المشروع الرابع تقدم به الدكتور ميرون بنفستي مستشار رئيس بلدية القدس لشؤون شرقي القدس سابقاً في يونيو 1968، ويدعو إلى سيادة مزدوجة (إسرائيلية وأردنية) وأحادية الصلاحيات البلدية، وإقامة مجلس أعلى مشترك «مجلس القدس الكبرى»، وخمس بلديات فرعية هي: القدس اليهودية، القدس العربية حيث يتم منح حكم ذاتي محدود لبلدية القدس العربية وللمنطقة القروية التي ستكون بعض أجزائها تحت السيادة الأردنية.

والبلدية الفرعية اليهودية تتكون من مجال القدس التي تضم التجمعات اليهودية وقطاعا بين أحياء: سنهدريا، هارهاتسوفيم والحي اليهودي، الحي الأرمني وجبل الزيتون، رامات راحيل، مار الياس، بيت صفافا، نفي يعقوب. أما المشروع الخامس فقد أعلنه يعقوب حزان أحد قادة حزب «المابام» ومن قادة الكيبوتس الإقليمي «الحرس الصغير» وذلك عام 1980، حيث دعا المشروع إلى بقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وإعطاء حق الاختيار للسكان العرب بين الخضوع للسيادة الإسرائيلية أو الأردن، والسكان الذين يختارون السيادة الأردنية يحافظون على وضعيتهم كمواطنين إسرائيليين، بما في ذلك المشاركة في انتخابات الكنيست، ويعلن المشروع البلدة القديمة «مدينة سلام» يقام فيها مجلس ديني يمثل الديانات السماوية الثلاث، وتدار الشؤون المدنية - الدينية للمدينة من جانب لجنة خاصة وتقسم المدينة إلى بلديات فرعية يديرها ناخبوها.

وتقدم بالمشروع السادس تيدي كوليك الرئيس السابق لبلدية القدس، حيث دعا إلى اعتبار القدس مدينة موحدة وعاصمة لإسرائيل، وإبقائها تحت السيادة الإسرائيلية، ويتم توسيع إدارات الأحياء بحيث يصبح في الإمكان دمج السكان وإشراكهم في عملية بناء الأحياء البلدية من خلال تسليمهم مسؤولية ما يجري حولهم، وفي أحيائهم، والانتخابات المباشرة للإدارات تعبر عن الإدارة الذاتية للأحياء المختلفة، وإبقاء المزايا الدينية والثقافية والاقتصادية لكل حي.

المشروع السابع تقدم به اليهودي الأميركي ـ الإسرائيلي الدكتور مارك هيلر عام 1991 بمشاركة الدكتور سري نسيبة، واعتبر المشروع أن المدينة كلها تحاط بوساطة خط حدود متواصل يستخدم لأهداف متعددة، وتوضع داخل المدينة حدود بين «الشعبين» تشير إلى الحدود البلدية لكلا القطاعين اليهودي والعربي،

بحيث لا تقوض الوحدة المادية والوظيفية للمدينة. ويقام مجلسان بلديان و بلدية عليا، والقدس الإسرائيلية تكون عاصمة إسرائيل، والقدس الفلسطينية عاصمة فلسطين، وقضايا المقدسات تعالج من جانب سلطات طائفية داخلية مثلما كان الأمر في عهد السلطنة العثمانية.

المشروع الثامن قدمه ايغال آلون في يونيو 1967، أي بعد شهر من عدوان يونيو، حيث طرح وزير الخارجية آنذاك، ألون على حكومته مشروعاً يتعلق بسيناء والجولان، استند فيه إلى أفكار بن غوريون، غير أن مشروع ألون كان أكثر تفصيلاً وتحديداً ووضوحاً. وقد حظي المشروع بشهرة كبيرة، رغم أنه لم يناقش في إطار حكومي أو حزبي.

وكان ألون أحد أبرز شخصيات حزب العمل، وزعيم كتلة «أحدوت هعفودا» في الحزب، وأحد قادة البالماخ البارزين سابقاً، وقد صمم مشروعه على أساس التخلص من المناطق المكتظة بالسكان الفلسطينيين، وضم المناطق الأخرى التي تتسم بقلة ومحدودية السكان، أي التخلص من المدن والمراكز الحضرية ـ السكانية، وإعادتها إلى الأردن والتمسك، ومواصلة السيطرة على الأراضي الواسعة الخصبة في الأغوار، وشمال الضفة الغربية، ومناطق واسعة من ريف المدن الفلسطينية،

تمهيداً لضمها إلى إسرائيل، وتطرق ألون في مشروعه إلى القدس من جانب الاحتواء الكامل والقسري لهذه المدينة، وهذا ما نلمسه في البند الوارد في المشروع و المتعلق بالمدينة : «العمل على إقامة ضواح بلدية، مأهولة بالسكان اليهود شرق القدس، علاوة على إعادة تعمير وإسكان سريعين للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس» وهذا الأمر ترجم عملياً في السنوات الماضية، حيث أصبحت المستوطنات اليهودية تحيط بمدينة القدس من كافة الاتجاهات.

المشروع التاسع قدمه وزير الخارجية آنذاك أبا إيبان 1968 : طرح المشروع في 1968/10/9، و قد تضمن البند الخاص بالقدس : «إن إسرائيل مستعدة لمناقشة التوصل إلى اتفاقيات مناسبة مع هؤلاء الذين يعنيهم الأمر بشأن القدس» وقد عارض أبا إيبان فكرة إيجاد حل تعرضه الدول الكبرى، ووصفها بأنها أبعد الأفكار عن الواقعية على الإطلاق.

المشروع العاشر الذي قدمته غولدا مائير في 1971/2/9، وجاء في المشروع، وفي بند خاص بالقدس «تبقى القدس موحدة، وجزءاً من إسرائيل». المشروع الحادي عشر قدمه الجنرال موشيه دايان في 1972/10/6، حيث اقترح الوصول إلى تسوية حول مدينة القدس، تمنح معها الأماكن المقدسة ما أسماه بـ «الوضع الخاص» ولكن «المدينة يجب أن تظل موحدة من الناحيتين السياسية والقانونية» على حد زعمه، وأردف أن لا مجال لإقامة دولة جديدة في الضفة الغربية.

www.ethraadl.com

وفي إطار مؤتمره تقدم حزب العمل الإسرائيلي بمشروعه حول القدس في سبتمبر1993، حيث اعتبر القدس الموحدة عاصمة إسرائيل، وفي إطار التسوية الدائمة ينظر إلى الشطر الشرقي من المدينة كحي بلدي يدار من جانب سلطات بلدية فلسطينية. وبحسب هذا النظام تواصل المدينة كونها موحدة يتمتع سكانها اليهود بالانتماء السياسي لإسرائيل، وسكانها العرب بالانتماء السياسي إلى الكيان الفلسطيني الذي سيقام.

وأعلن في نيويورك عام 1991، أكثر من ثلاثمائة حاخام يهودي أميركي بأن حل قضية القدس لن يكون سوى

باقتسامها بين العرب واليهود، وذلك في إعلان وزع على الصحافة ووسائل الإعلام ويبدو حسب المعلومات المتوافرة بان جيروم سايغل (شخصية يهودية داعية لتقاسم القدس وقيام دولة فلسطينية) على صلة وثيقة بالاقتراح المذكور.

الآن وفي ظل عملية تسوية اللاتوازن، تتسارع الخطوات الإسرائيلية لفرض الأمر الواقع على طاولة مفاوضات «الحل الدائم» لتهويد المدينة، وتقديم المشاريع الخاصة بالقدس في إطار يبقيها تحت سيادة دولة الاحتلال الإسرائيلي بجزأيها الشرقي والغربي.

وما زال الصف الواسع من القوى والأحزاب الإسرائيلية يدعو في برامجه لضم القدس وتهويدها واعتبارها عاصمة للدولة العبرية باستثناء الأحزاب العربية في إسرائيل. وفي هذا السياق فهناك العديد من السيناريوهات والتصورات التي تجول أو تتوارد في أفكار صناع القرار في إسرائيل وفي إطار المعاهد المختصة،

وضمن هذا الاتجاه قام طاقم من خبراء «معهد القدس لأبحاث إسرائيل» وهو معهد شبه حكومي إسرائيلي يسهم العاملون فيه في صياغة التوجهات والقرارات المتعلقة بقضايا المفاوضات من خلال المساهمة بوضعها. ويذكر أن معظم الطاقم المفاوض الإسرائيلي خدم في مجال العمل في المعهد المذكور.

* البدائل الإسرائيلية

قام معهد «القدس لأبحاث إسرائيل» بإعداد بدائل إسرائيلية وحلول ثلاثة، يعتقد الإسرائيليون أنها ممكنة التحقيق وهي:

البديل الأول : سيادة إسرائيلية مع تخفيف السيطرة على الوجود السكاني الفلسطيني ويتضمن اعترافاً منقوصاً وجزئياً بالسيادة الفلسطينية ويطرح خمسة إمكانات لتسليم مناطق من القدس للسلطة الفلسطينية وهي:

1 ـ المنطقة المحاذية لأطراف منطقة نفوذ القدس والمرتبطة بتواصل جغرافي مع السلطة الفلسطينية، ويمكن بحسب ذلك أن تستخدمها السلطة الفلسطينية كضاحية حكومية، ومناطق الأطراف هذه هي رأس العمود، عرب السواحرة، صور باهر، أم طوبا، والأطراف الشرقية من جبل الزيتون والطور والعيسوية وبيت حنينا وكفر عقب.

2- مناطق شرق القدس ما عدا الأحياء اليهودية، وباقي مناطق ومحيط البلدة القديمة التي هي أماكن مهمة للديانات الثلاث، تكون بسيادة مشتركة.

3- شرق القدس ما عدا الأحياء اليهودية ومحيط البلدة القديمة التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.

4- شرقي القدس، ما عدا الأحياء اليهودية والأرمنية والبلدة القديمة وجبل الزيتون التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية.

www.ethraadl.com

5- بعض الأحياء غير اليهودية في شرق القدس.

وعند مناقشة هذا البديل الإسرائيلي الأول، يلحظ فيه انه يضمن السيادة الإسرائيلية الكاملة على الجزء الواسع من المدينة وأماكن العبادات الإسلامية والمسيحية ويبقيها تحت السيادة الإسرائيلية، بما في ذلك الأحياء من القدس التي بنيت بعد العام 1967 التي يقطن بها زهاء 130 ألف مستوطن يهودي،

كما يفتح هذا البديل الباب لإمكانية حصول إسرائيل على إنجازات في المنطقة عند الموافقة عليه من الطرف الفلسطيني . كما يلحظ إن هذا البديل يحافظ عملياً على وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية والسيطرة الكاملة مع تخفيف السيطرة على الوجود السكاني الفلسطيني في بعض الأحياء من الجزء الشرقي للمدينة.

البديل الثاني هو تبادل المناطق: أما البديل الثاني فإنه يضمن إلى مدى معين تواصل الوضع السائد في المدينة منذ حرب 1967، وبحسبه ستبقى كل مناطق نفوذ بلدية القدس الكبرى تحت السيادة الإسرائيلية، ويقترح معدو البديل أن تتم في إطار المشروع دراسة فكرة تبادل مناطق باتفاق متبادل لأسباب منفعية وبلدية فمثلاً لتحسين المواقع الأمنية.
ويضمن أيضا المحافظة على القدس الكبرى تحت الاحتلال والسيادة الإسرائيلية الكاملة، ومن المؤكد أن يتم رفض هذا البديل كسابقه من الجانب الفلسطيني الرسمي والشعبي، كما هو غير مقبول لدى الجانب العربي إجمالاً، ومن الجانب الإسلامي،

ويجعل من القدس بؤرة تحريض دائمة يمكن أن تعيد إشعال الانتفاضة الكبرى على شكل هبات متلاحقة تولد لانتفاضة شعبية جديدة متطورة وهذا ما أفرزته الوقائع الأخيرة وأعطت دلالاته الواضحة هبة وانتفاضة سبتمبر1996 اثر فتح نفق الأقصى، وانطلاق شرارة الانتفاضة الكبرى الجارية منذ 2000/9/28.

البديل الثالث: منح بؤرة رمزية للسيادة الفلسطينية، حيث يؤكد البديل الثالث في مضمونه السيادة المطلقة لسلطات الاحتلال في القدس ضمن حدودها النهائية.. ذلك وحسب مضمون البديل، فإنه يمكن بالاتفاق المشترك مع الجانب الفلسطيني إجراء تبادل مناطق مقلصة في حدود المدينة مع مناطق في الضفة الغربية ومن الممكن عندئذ منح الفلسطينيين بؤرة رمزية من السيادة على جزء متواضع من القدس الشرقية.

ووفق ذلك ستكون باحة الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية العليا، وإدارة أوساط فلسطينية ـ أردنية لها صفة وقفية إسلامية وتمنح مكانة مماثلة للحي المسيحي، كما يتم إعطاء إدارة ذاتية وظيفية تحت السيادة الإسرائيلية للأحياء العربية وتشمل مجالات جباية الضرائب، إدارة مجلس كل حي، التعليم، الرفاه الاجتماعي، النظافة والخدمات الصحية، والشؤون الدينية.

وحسب المصادر الإسرائيلية، فإن هذا البديل يمكن تطبيقه على مراحل حسب الظروف التي ستنجم خلال الفترة المقبلة، حين يمكن اقتراح عدد كبير من التسويات الدائمة في مجال يتم بحثه منها مثلاً دراسة أن يسرى نظام الإدارة الذاتية المقترح على مجالات معينة في المرحلة الأولى لمدة خمس سنوات وبعد ذلك سيتباحث الطرفان في توسيعه أو تعميق الإدارة الذاتية الوظيفية التي ستحدد في المرحلة الأولى.

* حل العاصمتين

بدائل إضافية إقامة قدسين: في السياق ذاته، تمت بلورة الاقتراح في مكتب رئيس الوزراء السابق شيمون بيريز عام 1996 وتكرر هذا الاقتراح عند أطراف من الليكود وحزب العمل وورد في الوثيقة المسماة وثيقة «بيلين ـ ايتان» في إطار النقاش حول مفاصل التسوية الدائمة، ويستند هذا الاقتراح إلى إقامة «قدسين».

الأولى، هي القدس الحالية، على أن تكون بمثابة العاصمة الموحدة للدولة العبرية. والثانية هي القدس التي يمكن أن تقام ويعلن عنها في منطقة أبو ديس والعيزرية باعتبارها ضمن الحدود الجغرافية الواقعة في إطار القدس الكبرى،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وهذه الثانية يمكن ان تشكل عاصمة الكيان الفلسطيني، مع إمكان إتاحة حرية الوصول للأماكن المقدسة في القدس الشرقية.

الفكرة السابقة أول ما طرحت في حوارات خاصة بين طواقم فلسطينية وطواقم إسرائيلية وتمت بلورتها في مكتب رئيس الوزراء السابق بيريز، الذي اعتبرها في حينها فكرة خلاقة وقابلة للتطبيق ويتم من خلالها وضع حد لقضية القدس ويرجح أن يتم رفض هذه الفكرة من قبل الطرف الفلسطيني باعتبارها تكرس السيادة الإسرائيلية على القدس العربية الشرقية.

قدس عاصمة موحدة للطرفين: اقترح الدكتور رون فونداك كبير المفاوضين الإسرائيليين في مفاوضات أوسلو السرية بديلاً محدداً، ولم يستبعد أن تكون القدس عاصمة للطرفين. وفي حديث مع صحيفة «اكسبريس» الفرنسية الأسبوعية نقلته صحيفة «معاريف»، يعتقد أنه بالإمكان إذا سارت الأمور على ما يرام أن تقوم دولة فلسطينية، غير أنها يجب أن تكون دولة منزوعة السلاح، وعندئذ يمكن أن تكون القدس هي «عاصمة الطرفين»، واعتبر فونداك أن هذا السيناريو يمكن أن ينجح إذا توافر شرطان:

1ـ عدم وقوع عمليات مسلحة في إسرائيل مطلقاً.

2 ـ وجود الرغبة الحقيقية لدى الفلسطينيين للعيش إلى جانب إسرائيل.

لم ينف فونداك إمكان وجود بلديتين، واحدة عربية وأخرى يهودية مع مؤسسات مشتركة لشؤون الهندسة المعمارية والشؤون الاجتماعية والمواصلات الخ .. وفي المناطق التي يوجد فيها فلسطينيون بكثرة من الممكن عندئذ أن تتولى بلدية فلسطينية إدارة شؤونهم من دون تدخل السلطة اليهودية.

بديل آخر مرير: من جانب آخر أشار عدد من التقارير التي نشرت في الصحافة العربية والعبرية عن خطة إسرائيلية جرى إعدادها منذ فترة ليست بالقصيرة في إحدى العواصم الأوروبية للوصول إلى اعتراف دولي وفلسطيني بالقدس كعاصمة موحدة للدولة العبرية، وطرحت الخطة البدائل الثلاثة التي قدمها «معهد القدس لأبحاث إسرائيل» مع طرح بديل رابع باعتباره حلاً مرناً من حيث طابعه،

ومن الممكن وفق هذا البديل اقتراح عدد كبير من التسويات في كل مجال يتم بحثه في المستقبل، كما أنه يمكن تطبيقه على مراحل حسب الظروف التي ستنجم في القدس، والمنطقة كلها في السنوات المقبلة. بديل يوسي بيلين : وقدم يوسي بيلين بديله بإبقاء مستوطنات الضفة الغربية كلها في مكانها، وستكون تحت السيادة الإسرائيلية وبعضها تحت السيادة الفلسطينية،

ليحصل الفلسطينيون في نهاية المطاف حسب بيلين على أغلبية الضفة الغربية مقابل التنازل عن موضوع حق العودة للاجئين وموضوع القدس. وفي مسألة القدس الشرقية يقترح تجميد الوضع الراهن ومن ثم فتح تسوية جديدة خلال 25 عاماً. وفي المقابل سيتم عزل المسألة الدينية عن موضوع السيادة على القدس، وإدارة الأماكن المقدسة كحل من خلال إدارة مشتركة.

أما السيادة الفعلية على القدس فستكون من نصيب إسرائيل وحدها، وليس هناك أي سور أو تقسيم أو أي علم فلسطيني فوق القدس. بهذه الروحية تسعى إسرائيل لحل قضية القدس، وهو حل تمهد له منذ فترة طويلة من خلال تكثيف عمليات الاستيطان بتوسيع مَا هو قائم من المستوطنات في القدس ومحيطها،

وجلب أعداد متزايدة من اليهود القادمين من بلدان الاتحاد السوفييتي السابق وإسكانهم في المدينة ومحيطها، كما أن شق الطرق الالتفافية أدى إلى خسارة مناطق واسعة من الضواحي العربية للقدس. وباختصار فإن سلطات الاحتلال تقوم بتهويد المدينة بشكل متسارع.

وقبل مفاوضات كامب ديفيد 2 التي جرت قرب واشنطن على امتداد أسبوعين متتاليين، كانت سلطات الاحتلال قد وافقت في سياق ما جرى من مفاوضات تمهيدية للحل الدائم بين عوديد عيران، ياسر عبد ربه، على منح السلطة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الفلسطينية سيطرة مدنية في الأحياء الشمالية للقدس (بيت حنينا، شعفاط، مطار عطروت، جزء من جبل المكبر، حي قلنديا، ضاحية البريد، الولجة).

والاقتراح لا يتنازل عن السيادة الإسرائيلية في هذه الأحياء أو عن المسؤولية الأمنية العامة، ولكن كل مجالات الحياة المدنية، والتخطيط والبناء، والإدارة المالية، والصحة ستنقل حسب الاقتراح إلى السلطة الفلسطينية. وبصورة عملية يدور الحديث عن اعتراف قانوني إسرائيلي بالرابطة القائمة بين أحياء مختلفة في شرقي القدس وبين السلطة الفلسطينية، وتحديد المسموح والمحظور من الوجهة الإسرائيلية للنشاط الإسرائيلي في شرق المدينة.

وكشفت مصادر إسرائيلية، تبني الطاقم الإسرائيلي في مفاوضات الحل الدائم المفهوم الذي يقف وراء وثيقة بيلين ـ أبومازن، مع تعديلات محددة بحيث يتم توسيع القدس بضم الكتل الاستيطانية الواقعة ضمن الضفة الغربية إليها مثل (معاليه أدوميم، جفعات زئيف، بيتار) وبالمقابل اقتطاع أحياء عربية من القدس لتتصل مع مناطق السلطة.

وطرحت إمكانية ثانية لان تكون أبو ديس أو الرام الواقعتين شمال المدينة كمركز قيادة فلسطيني، مع اقتراح تحويل البلدة القديمة إلى ما يشبه «دينيكان») مدينة دينية على نمط الفاتيكان) أي منطقة تكون فيها السيادة للأديان المختلفة، وخارج مجال السيادة السياسية لفترة محددة بروحية الأفكار التي طرحتها مجموعة الجامعة العبرية، وفي إطار هذا الحل فإن المسؤولية العامة حتى في البلدة القديمة ستبقى في يد إسرائيل.

وأكد مراسل صحيفة هآرتس للشؤون السياسية عكيفا الدار بأن طاقم عوديد عيران لمفاوضات الحل الدائم رسم خطة تنسجم مع نهج باراك بحل مسألة القدس، بحيث لا يتبقى سوى 70 ألف من السكان الفلسطينيين تحت السيادة الإسرائيلية بينما يتم ضم عدة أحياء عربية على حدود شرقي القدس إلى السيادة الفلسطينية.

* سلام أوسلو

وفي دراسة أعدها خبير إسرائيلي في شؤون القدس هو الدكتور مناحيم كلاين، دعا إلى منح السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، معتبرا أن الفلسطينيين مثلما نجحوا في إرغام إسرائيل على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، سينجحون في الحصول على السيادة على القدس الشرقية. واعتبر أن الأسس لتسوية قضية القدس يجب أن تستند بإقرار السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية.

أما حاييم رامون، الوزير الإسرائيلي بلا وزارة، فقد كشف النقاب عن قاعدة لإحلال ما سماه « سلام أوسلو » على القدس أيضا، حيث تصبح منطقة أبو ديس والعيزرية مناطق فلسطينية تحت السيادة المدنية الكاملة، وتحت سيادة أمنية إسرائيلية، وتحويلها إلى قدس فلسطينية مع شعفاط وبيت حنينا. بينما تبقى 10 % من أراضي أبو ديس منطقة إسرائيلية وبناء حي يهودي عليها.

أخيراً لابد من التطرق إلى ما قدم من الطرف الإسرائيلي في مفاوضات كامب ديفيد 2 في يونيو2000 بشأن المدينة المقدسة، حيث لم تكن انتفاضة الاستقلال الفلسطينية التي انبثقت خيوط إشعاعها فجر2000/9/28 وليدة لحظتها، فقد جاءت بفعل تراكمات هائلة على امتداد سنين تسوية مديد، واختزنت رويداً رويداً على أرض الصراع مع مشروع التسوية الأميركي الإسرائيلي بعد انفضاض قمة كامب ديفيد 2 التي جمعت الوفود الثلاثة (الأميركية ـ الإسرائيلية ـ الفلسطينية).

فالمعلومات التي تواترت إلى الداخل الفلسطيني من قمة واشنطن، خلقت التفاعلات على الأرض، وأشارت إلى أوراق عمل قدمها الوفد الإسرائيلي مسلحاً بوجهة نظر أميركية للتدخل مع الطرف الفلسطيني بالمقايضة على حق العودة للاجئين باعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية حال إعلانها مقابل تعويضات مالية تغطى من المجتمع الدولي، ومقابل ضم 10% من الضفة (الكتل الاستيطانية) فوراً لدولة الاحتلال،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ومبادلة أراضٍ من الضفة وغور الأردن بمنطقة حلوتسا الصحراوية في النقب بدلاً من رحيل المستوطنين عن الضفة وجنوب قطاع غزة، والانسحاب إلى حدود 4 يونيو1967. والمؤشرات كانت تشي بتهرب الاحتلال الإسرائيلي من الالتزام بقرارات الشرعية الدولية،

وتقزيم قضية القدس واختزالها بالتتابع من القدس الشرقية (العاصمة الفلسطينية والأرض والسيادة الكاملة ـ وفق الشرعية الدولية) إلى القدس الشريف (الأماكن المقدسة فقط) وأكثر من ذلك إلى مفاوضات حول المسجد الأقصى وتقاسم السيادة عليه.

فضلاً عن الترتيبات الخاصة، حيث وصل سقف الموقف الإسرائيلي إلى تقسيمها إلى أحياء لها بلديات وللفلسطينيين حكم ذاتي موسع وبلدية في إطار القدس الموحدة وسلطة على التعليم والصحة والخدمات ولكن ليس على البناء والتنظيم، مع ممر خاص حر (كوريدور) إلى الحرم القدسي من مناطق شرق المدينة الواقعة تحت سيادة السلطة الفلسطينية. وبعض البلدات المحيطة تنقل للجانب الفلسطيني، ليس فقط أبو ديس والعيزرية والسواحرة الشرقية، ولكن في المستقبل شعفاط وبيت حنينا.

كل شيء ممكن وأنظمة السيطرة التي يفكر بها الإسرائيليون يمكن أن تحل تعقيدات الترتيبات. البدائل السابقة المذكورة والمقدمة إسرائيليا من أطراف حكومية وشبه حكومية لحل قضية القدس في إطار مفاوضات الحل الدائم وبالرؤية الأميركية المتقاربة مع المواقف الإسرائيلية. تشكل محاور المادة التفاوضية للطرف الإسرائيلي والطاقم الحكومي المعني بالمفاوضات مع الطرف الفلسطيني.

ويلاحظ أن هذه البدائل تتقاطع بمساحات واسعة ومشتركة تقوم على نفي الطابع العربي الفلسطيني والإسلامي والمسيحي للمدينة الفلسطينية المحتلة، وتستبدل ذلك بإحلال السيطرة الإسرائيلية الكاملة عليها، وتفتح الأبواب واسعة أمام تهجير سكانها العرب الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين إلى مناطق الضفة الغربية وخارج الوطن الفلسطيني، وهذا الأمر يلحظ عندما تطرح البدائل المذكورة مسائل الإدارة الذاتية للمواطنين الفلسطينيين المقدسيين وتحويلهم إلى لاجئين وغرباء داخل مدينتهم ما يدفعهم نحو الهجرة.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ١ اكتوبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي .. قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة التاسعة ـ

تؤكد عدم مشروعية التغييرات الإسرائيلية، جميع قرارات الأمم المتحدة تدين ضم إسرائيل لمدينة القدس

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

منذ عام 1947، وحتى الآن لا تزال القضية الفلسطينية بعناصرها المختلفة وقضية القدس منها تتبوأ أهمية خاصة داخل أروقة الدبلوماسية الدولية وفي الأمم المتحدة التي أصدرت عدداً كبيراً من القرارات المتعلقة بها، ومنها القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، والمنظمات الدولية كاليونسكو.

وشكلت القرارات الصادرة شيئاً من الإنصاف للشعب الفلسطيني وتأكيداً على حقوقه الوطنية والقومية الغير قابلة للتصرف وفيما يلي أهم القرارات المتعلقة بمدينة القدس حسب تواريخ صدورها:

قرار الجمعية العامة رقم 181 الصادر بتاريخ 1947/11/29.

قرار الجمعية العامة رقم 186 بتاريخ 1948/4/14.

قرار مجلس الأمن رقم 46 بتاريخ 1948/4/17، ويدعو القرار إلى الامتناع عن أي عمل يعرض للخطر سلامة الأماكن المقدسة في فلسطين.

قرار الجمعية العامة رقم 185 (الدورة الاستثنائية - 2) بتاريخ 1948/4/26، ويرى القرار أن حفظ النظام والأمن في القدس مسألة ملحة تعني الأمم المتحدة ككل، وتقرر أن تطلب من مجلس الوصاية أن يدرس مع سلطة الانتداب والأطراف المعنية، الإجراءات الملائمة لحماية المدينة وسكانها، وأن يرفع إلى الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن اقتراحات بهذا الشأن.

مشروع الوسيط الدولي الكونت برنادوت في 1948/6/11 بشأن القدس وعودة اللاجئين. حيث قام الكونت برنادوت بإجراء اتصالات مع الأطراف المعنية، وقدم اقتراحات لمجلس الأمن الدولي تضمنت في ملحق التقرير بندا يقترح ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية، إلا أن جامعة الدول العربية رفضت المقترحات كما رفضتها إسرائيل.

قرار الجمعية العامة الرقم 194 (الدورة - 3) بتاريخ 1948/12/11، وتضمن القرار إشارة إلى وجوب حماية الأماكن المقدسة - بما فيها مدينة الناصرة والمواقع والأبنية الدينية في فلسطين و تأمين حرية الوصول إليها وفقاً للحقوق القائمة و الممارسة التاريخية.

قرار مجلس الوصاية الرقم 114 (الدورة الاستثنائية - 2) بتاريخ 1949/12/20 ويتضمن القرار دعوة إسرائيل إلى إبطال نقل بعض الدوائر والوزارات إلى القدس الغربية المحتلة منذ العام 1948.

وبعد عام 1949 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن وغيرها من المنظمات المنبثقة عن الأمم المتحدة، عشرات القرارات التي تؤكد فيها على ضرورة تطبيق القرارات الدولية الصادرة بشأن المدينة المقدسة. وأصدر مجلس الوصاية قراراً تحت رقم 117 بتاريخ 1950/12/10،

يؤكد فيه على المضي في إنهاء إعداد نظام مدينة القدس ، الذي تألف من 43 مادة حددت بالتفصيل كل ما يلزم لإنشاء نظام دولي خاص بمدينة القدس يقوم على كيان منفصل تحت إدارة الأمم المتحدة ، واعتمد النظام حدود منطقة القدس حسبما وردت في قرار الجمعية العامة 181.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وشهدت سنوات الخمسينات والستينات صدور قرارين مهمين ، أحدهما حمل الرقم 127 تاريخ 1958/1/22 وتضمن الإشارة إلى النظر في الشكوى الأردنية بشأن النشاطات التي تقوم بها إسرائيل في منطقة في القدس تقع بين خطوط الهدنة، وطلب تعليق النشاطات الإسرائيلية في المنطقة، وأشار القرار 162 تاريخ 1961/4/11 الصادر عن مجلس الأمن إلى الشكوى الأردنية حول تعديات إسرائيل على مناطق الهدنة، وحث إسرائيل على الامتثال لقرار لجنة الهدنة المشتركة.

قرارات بالجملة

والملاحظ لدى المتتبع للقرارات الدولية بشأن قضايا الشرق الأوسط، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، ومن بينها قضية القدس وما واكب ذلك من قرارات دولية، أن كافة تلك القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية والقدس، تراكمت وتكدست على رفوف الأمم المتحدة،

نتيجة تجاهلها من قبل دولة الاحتلال الصهيوني والحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حتى عام 1967 ، هذا فضلاً عن التطورات التي تجاوزتها، فكان احتلال إسرائيل لباقي الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع بالغ الأثر في ذلك، وقد صدرت عدة قرارات دولية بشأن القدس منذ عام 1967، وأهمها :

القرار رقم 2253 ـ تاريخ 1967/7/4، وأعربت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عن القلق الشديد للحالة السائدة في القدس نتيجة التدابير التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وسط المدينة، واعتبرت تلك التدابير غير صحيحة وطلبت من إسرائيل إلغاءها والامتناع عن أي عمل من شأنه تغيير وسط القدس.

القرار رقم 169/35 أ ، ب ، جـ ، د ، هـ (1980/12/15) حول قضية فلسطين، الذي طالبت فيه الجمعية العامة إسرائيل بأن تمتثل امتثالاً تاماً لجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالطابع التاريخي لمدينة القدس الشريف. والذي رفضت فيه الجمعية العامة إعلان إسرائيل أن القدس عاصمتها ، وجاء القرار رقم 207/35 تاريخ ـ 1980/12/16 -

ليؤكد رفض الجمعية المذكورة بشدة لقرار السلطة الإسرائيلية بضم القدس وإعلانها عاصمة لها وتغيير طابعها المادي وتكوينها الديموغرافي وهيكلها المؤسسي ومركزها، واعتبر كل التدابير والآثار المترتبة عليها باطلة أصلاً، وطالب بإلغائها فوراً. ودأبت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إصدار قرارات بالمضامين ذاتها في أوقات لاحقة.

كما دأبت على إبراز اسم القدس في الغالبية العظمى من القرارات التي أصدرتها بشأن الأوضاع العامة في المناطق العربية المحتلة منذ عام 1967 (مع عبارة بما فيها القدس) وأبرزها : القرار رقم 2851 بتاريخ 1971/12/20، والقرار رقم 9249 بتاريخ 1972/12/8 والقرار رقم 2963 بتاريخ 1972/12/13،

والقرار 3005 تاريخ 1972/12/15، والقرار 5/32 تاريخ 1977/10/28، وآخرها القرار 40/44 تاريخ 1989/12/4. وجميع القرارات المذكورة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، تضمنت إشارة واضحة إلى اعتبار القدس الشرقية جزءاً من الأراضي المحتلة عام 1967.

وقد أصدر مجلس الأمن أيضاً عدة قرارات بشأن القدس منذ عام 1967، منها : القرار 250 تاريخ 1968/4/27، والقرار 251 تاريخ 1968/5/2، والقرار 252 تاريخ 1968/5/21، والقرار 271 تاريخ 1969/9/15، والقرار 298 تاريخ 1971/9/25، والقرار476 تاريخ 1980/6/30، والقرار 478 تاريخ 1980/8/20، والقرار 672 تاريخ 1990/10/12،

وهناك مجموعة من القرارات الصادرة حتى بداية التسعينات، وجميع تلك القرارات تشجب الانتهاكات الإسرائيلية في القدس، وتدعو إسرائيل لوقف إجراءاتها التهويدية في القدس، وبطلان تلك الإجراءات لتغيير هوية المدينة، كما شجبت القرارات :

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

القرار 271 المذكور، عملية حريق الأقصى الحاصل يوم 1969/8/21، والقرار رقم 672 المذكور سابقاً، والذي أدان أعمال العنف التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية يوم 1990/10/8 في الحرم القدسي الشريف، والطلب إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الوفاء ببقية التزاماتها ومسؤولياتها القانونية المقررة، بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب التي تنطبق على جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل منذ عام 1967.

وصدرت قرارات مختلفة إزاء قضية القدس من مؤسسات أخرى مثل المؤتمر العام لليونسكو، ولجنة حقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، كما صدرت عدة قرارات عن منظمات منبثقة عن الأمم المتحدة،

وتمحورت جميع القرارات حول ضرورة عدم تغيير أوضاع مدينة القدس باعتبارها من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، ورفض وبطلان كافة الإجراءات الإسرائيلية في المدينة المقدسة، ويبرز القرار رقم (478) الصادر عن مجلس الأمن عام 1980، والقاضي بإبطال الضم الإسرائيلي للقدس الشرقية، يبرز على أنه أهم القرارات الدولية الصادرة بشأن القدس منذ عام 1967.

مشاريع دولية

وعند التطرق إلى المشاريع الدولية التي تم وضعها لحل قضية القدس بعد انشطارها إلى قسمين بفعل حرب عام 1948، حيث قسمت على أرض الواقع إلى قسمين : جزء غربي تحت السيطرة الإسرائيلية، وجزء شرقي استكمل احتلاله خلال حرب عام 1967، وهذه المشاريع الدولية يبلغ عددها تسعة مشاريع أطلقت كما يلي:

خطة تقسيم مجلس الأمن : أعدت في نوفمبر 1948، حيث جاءت هذه الخطة في سياق مشروع تقسيم أرض فلسطين التاريخية إلى دولتين، واعتبر القدس مدينة منفصلة تحت السيادة الدولية بإدارة الأمم المتحدة، وحدود المدينة هي : من الشرق أبو ديس، من الجنوب بيت لحم، ومن الغرب عين كارم ، ومن الشمال منطقة شعفاط.

وتكون المدينة منزوعة السلاح ومحايدة ويتم المحافظة على وضع موحد لها، وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، كما يعين مجلس الأمن حاكما للقدس. وبعد عشر سنوات من إدارة المدينة من قبل الأمم المتحدة يجري استفتاء شعبي حول التغييرات في السلطة داخل المدينة.

الاقتراح الأسترالي (نوفمبر 1949) : تقدمت استراليا بمشروع قرار إلى اللجنة الفرعية المؤلفة من 17 دولة لتدويل القدس، أدخلت عليه تعديلات محددة، ونص بشكل رئيسي على عزم الأمم المتحدة على أن يقوم في القدس نظام دولي دائم يثبت بصراحة الترتيبات الواردة في قرار التقسيم الصادر في 1947/11/29. وأن مدينة القدس تشكل قسماً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص تشرف عليه الأمم المتحدة. وتحدد الأمم المتحدة مجلس وصاية يتولى مهام السلطة المكلفة بالإدارة.

مشروع المطران مكنتربري : طرح في أكتوبر 1949 حيث دعا هذا المشروع لوضع البلدة القديمة والمنطقة التجارية المجاورة لها وهي جبل الزيتون، هار هاتسوفيم، تراسنتلا، طريق بيت لحم تحت السيادة الدولية برعاية الأمم المتحدة، وتوضع المدينة الجديدة خارج الأسوار تحت السيادة الإسرائيلية ويعطى اليهود حرية العودة إلى الحي اليهودي. وتوضع الأماكن المقدسة في القدس تحت الإشراف الدولي.

مشروع قانون القدس / مجلس أمناء الأمم المتحدة : ورد هذا المشروع في اقتراحات مجلس أمناء الأمم المتحدة في مايو 1950، حيث أكد أن مدينة القدس وحسب الحدود التي وردت في مشروع التقسيم، تكون منطقة منفصلة وتدار من قبل مجلس أمناء مجلس الأمم المتحدة في المدينة.

www.ethraadl.com

ويعلن عن المدينة كمنطقة محايدة. ويقام مجلس تشريعي مكون من 25 ممثلا يتم اختيارهم من قبل سكان المدينة، و15 ممثلا آخر يتم تعيينهم من قبل رؤساء الطوائف الدينية، ويكون الحاكم مسؤولا عن حماية الأماكن المقدسة، كما يقدم مشروعا لتقسيم المدينة إلى وحدات حكم ذاتي.

المشروع السويدي لتدويل الأماكن المقدسة : أطلق هذا المشروع في سبتمبر 1950، حيث اقترح تحديد حدود المدينة وفقا لما جاء في مشروع قرار تقسيم فلسطين، ودعا إلى أن تكون السيطرة والصلاحيات والنفوذ على أجزاء القدس بيد كل من إسرائيل والأردن وفقا للكثافة العربية أو اليهودية فيها،

وبحيث لا تسري التسوية على الأماكن المقدسة للمسلمين الموجودة تحت السيادة الأردنية، أوعلى الأماكن المقدسة اليهودية تحت السيطرة الإسرائيلية، وانما تكون كل الأماكن المقدسة في كل أنحاء منطقة الانتداب البريطاني في فلسطين تحت السيطرة والإشراف الدولي.

مشروع وليم روجرز : وهذا المشروع جاء في سياق كامل للتسوية قدمه وزير الخارجية الأميركي السابق وليم روجرز، وذلك في سبتمبر 1969، ويدعو هذا المشروع لمنع القيام بنشاطات أحادية الجانب بشأن المكانة النهائية للقدس. وأن تحدد مكانتها النهائية بالاتفاق بين الأطراف ذات الصلة بالأمر. وخاصة حكومات إسرائيل والأردن التي ستأخذ بالحسبان حسب المشروع مصالح الدول الأخرى في المنطقة ، والأسرة الدولية، وعلى أن تبقى القدس

مدينة موحدة وضمان حرية المرور للأماكن المقدسة.

تقسيم المدينة / مشروع كارادون : في عام 1980، قدم اللورد كارادون سفير بريطانيا في الأمم المتحدة ومن الذين صاغوا القرار 242 مشروعا يتضمن تقسيم المدينة بسيادة إسرائيلية على الجزء الغربي، وسيادة عربية على الجزء الشرقي منها، وأن يتم تحديد الحدود بين شطري المدينة من قبل مجلس الأمن، وأن توضع حواجز بين شطري المدينة، وضمان حرية المرور والاتصال بينهما، وأن تكون المدينة منزوعة السلاح. ويعين الأمين العام للأمم المتحدة مندوبا أعلى للقدس يضمن حرية المرور في الأماكن المقدسة.

مشروع معهد اسفان / نيويورك : قدم معهد اسفان هذا المشروع في يونيو 1985 ويؤكد على أن معظم أجزاء القدس يجب أن تبقى بيد إسرائيل (يشرف على المعهد عدد من الشخصيات الأميركية اليهودية النافذة) وابقاء المدينة موحدة، ويمكن وضع المسجد الأقصى ومحيطه تحت السلطة العربية الإسلامية، ولكن منطقة جبل الزيتون تكون تحت السيطرة الإسرائيلية العربية المشتركة، أو السلطة الدولية، ويتمتع مواطنو المدينة بجنسية مزدوجة : جنسية المدينة، وجنسية واحدة من الدول المحيطة حسب اختيارهم.

مشروع جيروزاليم / القدس / يروشاليم : أعلن عنه عام 1992، وصاغته شخصيات دولية مقيمة في الولايات المتحدة، بمشاركة الوزير الأردني السابق عدنان أبو عودة. ويؤكد هذا المشروع على ضرورة أن تكون القدس داخل الأسوار غير تابعة لأي دولة أو طائفة دينية، وتسري عليها سيادة سياسية وتسمى «جيروزاليم» تحت سيادة مجلس يمثل السلطات الدينية للأديان الثلاث. والجزء الشرقي من المدينة يدعى القدس، والجزء الغربي يسمى «يروشاليم».

ويبقى أن نقول بأن المشروع الوطني الفلسطيني تجاه القدس أكدته وأشارت إليه كل قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، التي تعتبر جميع الأراضي المحتلة عام 1967 أراضي فلسطينية وبالتالي بطلان قانون الضم الإسرائيلي للمدينة المقدسة.

أميركا والقدس

تعتبر قضية القدس من أهم القضايا التي أجلها المفاوضون الفلسطينيون والاسرائيليون إلى مفاوضات الوضع

www.ethraadl.com

النهائي، التي تشمل إضافة إلى القضية المذكورة، قضية الاستيطان، اللاجئين، والحدود، والمياه، وجميعها قضايا شائكة نتجت عن حرب عام 1948، وقيام اسرائيل على 78% من مساحة فلسطين التاريخية، وحرب عام 1967 التي نتج عنها احتلال ما تبقى من أراضي فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة،

ومنذ عام 1948 وهو العام الذي أنشئت فيها اسرائيل وقضية القدس تتبوأ مكانة مهمة في إطار القضية الفلسطينية، وما تمخض عن ذلك من مواقف دولية ممثلة بمواقف الأمم المتحدة، ومواقف أميركية ، وأوروبية، حيث تكتسب قضايا الشرق الأوسط وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية أهمية خاصة في الاهتمامات الدولية لتلك الدول.

فما هي حقيقة الموقف الأميركي من القضية الفلسطينية، وخاصة قضية القدس التي تعتبر من أهم مفاصلها الرئيسية، وما هي العوامل التي أدت إلى حدوث اتجاهات وانعطافات في المواقف الأميركية إزاء قضية القدس. أسئلة سنحاول الإجابة عنها بإسهاب من خلال تناول موقف الإدارات الأميركية من قضية القدس، واستشراف المواقف الأميركية في المدى المنظور.

منذ إنشائها في عام 1948 بدعم غربي مادي ومعنوي كبيرين، حظيت إسرائيل برعاية أميركية استثنائية مادية وسياسية، سواء على صعيد العلاقة الثنائية، أو على صعيد الموقف الأميركي في أروقة الأمم المتحدة ومنظماتها المنبثقة ، فكانت الولايات المتحدة تسقط عبر حق النقض الفيتو أية محاولة استصدار أي قرار يلزم إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بيد أن العلاقة الأميركية الإسرائيلية بدأت تأخذ منحى حاسماً بعد حرب عام 1967،

حيث باتت إسرائيل تلعب دوراً أساسياً في إطار المصالح الأميركية الشرق أوسطية، ولم يتبدل الموقف كثيراً بعد حرب الخليج الثانية في عام 1991، فعلى الرغم من وصول العديد من التشكيلات العسكرية الأميركية إلى منطقة الخليج وتركزها هناك منذ العام المذكور، بقيت إسرائيل تلقى دعماً سياسياً ومالياً وعسكرياً كبيراً معبراً عنه بالمساعدات الأميركية بشقيها العسكري والاقتصادي،

والذي بلغ خلال الفترة (1951-2001) نحو (80) مليار دولار، منها نحو60% على شكل مساعدات عسكرية ، حيث

www.ethraadl.com

كانت الولايات المتحدة تعوض إسرائيل عن خسائرها الاقتصادية و العسكرية عن كل حرب تشنها إسرائيل على الدول العربية، وبشكل عام تستأثر إسرائيل بنحو20% من إجمالي المساعدات الأميركية إلى دول العالم، ما يؤكد التحالف الاستراتيجي والرعاية الكبيرة التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل.

وفي إطار المواقف الأميركية المختلفة من القضايا الشائكة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، يمكن التأكيد على أن كافة المواقف سواء من قضايا الاستيطان، أو اللاجئين، القدس، أو الحدود ، كانت تنسجم إلى حد كبير مع التصورات الإسرائيلية إزاء القضايا المذكورة، فعلى سبيل المثال ترى إسرائيل أن حل قضية اللاجئين يعتبر مدخلاً مهماً لحل القضية الفلسطينية، ويجب حلها في إطار توطينهم في الدول المضيفة لهم،

على أساس الفهم الإسرائيلي لنشوء القضية والتي تتحمل مسؤوليتها الجيوش العربية أثناء حرب عام 1948، ومن جهتها ترى الولايات المتحدة بأن مشكلة اللاجئين هي قضية إنسانية وليست قضية سياسية، ويجب حل القضية عبر مشاريع التوطين في الدول العربية. تتقارب الرؤية الأميركية لحل معضلات الصراع العربي والفلسطيني / الإسرائيلي مع الموقف الإسرائيلي وتكاد تكون متطابقة معها تجاه العناوين الأكثر سخونة .

بعد حرب يونيو 1967، واصلت إدارة الرئيس الأميركي جونسون وضع منهجا جديدا كانت قد ابتدأته بعد ولادة قضية القدس عام 1948 يقوم على دعم فكرة التدويل واستمر فقط حتى نهاية عهده، اذ قال في خطاب عام حول القدس : «يجب الاعتراف بعدالة المطالب الخاصة للأديان الثلاثة الأكبر في الأماكن المقدسة في القدس ».

أي لم تعد هناك مطالبات بالتدويل. وعاد البيت الأبيض يؤكد خطاب الرئيس ليندون جونسون بعد القرار الإسرائيلي بضم المدينة، حيث أصدرت الخارجية الأميركية بيانا جاء فيه: إن الولايات المتحدة لن تعترف بالإجراءات من طرف واحد لأي دولة تجاه ما يخص وضع القدس. وطالبت الولايات المتحدة بعد ذلك بأن لا يقرر وضع القدس انفراديا ولكن بالتشاور مع كل الجهات المعنية.

وفي العودة إلى قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين، ووضع القدس في القرارات الرسمية الأميركية كما أصدرتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية - واشنطن، فان إدارات: نيكسون - فورد - كارتر - ريغان - بوش الأب - كلينتون ـ بوش الابن، واصلت التراجع التدريجي والثابت عن تدويل القدس إلى تقبل الأمر الواقع، وسياسة تقبل نتائج المفاوضات حول القدس بين الأطراف في ضوء الواقع الديمغرافي الذي أحدثته سلطات الاحتلال على أرض المدينة.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ٢ اكتوبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي ـ قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة ـ 10 ـ

النموذج هو هونغ كونغ، الرؤية الأميركية تتصور القدس عاصمة لكونفيدرالية إسرائيلية ـ أردنية ـ فلسطينية

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

تعتقد الإدارة الأميركية أن العقدة التي تعترض السلام الشامل تتمثل بالقدس وقضايا اللاجئين والمستوطنات والحدود، والحل من وجهة النظر الأميركية يفترض به أن يأخذ بعين الاعتبار حسب المنسق الأميركي السابق لعملية التسوية دينس روس «الوقائع الجديدة والتغييرات الجغرافية والعمرانية التي قامت بها الحكومات الإسرائيلية المتتالية شرق القدس».

حتى يتوافق مع الظروف الجديدة في الشرق الأوسط ومع النظام العالمي الجديد ويخدم أهدافاً متعددة وصولاً لإقامة كونفيدرالية فلسطينية ـ أردنية ـ إسرائيلية تكون القدس الموحدة عاصمة لها، ويحتفظ كل كيان بنظام حكمه الخاص وعلمه ودستوره، بينما تكون القدس هي العاصمة الكونفيدرالية والتجارية للجميع على غرار نيويورك وأمستردام.

وتوضع القدس تحت إدارة مجلس مدينة منتخب له موازنة خاصة، ويحصل سكان المدينة من الفلسطينيين والإسرائيليين على حق الترشيح والانتخاب وفق نسبة عددية، لكن الوضع النهائي للقدس سيجعل منها مدينة مفتوحة على غرار ما وصلت إليه هونغ كونغ، بعد الحرب العالمية الثانية وفق الاتفاق المبرم بين الصين وبريطانيا.

ويعتقد الخبراء الأميركيون أن هذه الأفكار بوسعها أن توفر العديد من المزايا، فهي : حل لموضوع السيادة على القدس، مع الاحتفاظ بالطابع المقدس للجميع، وتحويل المدينة إلى مركز تجاري، كما في تسهيل تنفيذ مشروع السوق الشرق أوسطية الموحدة، وتنشيط التبادل التجاري وتخفيف أعباء التسلح، فضلاً عن تخليص واشنطن من أعباء المساعدات العسكرية ومساعدات التنمية.

إلا أن هذه الأفكار تكرس بشكل أو بآخر الاحتلال والسيادة الإسرائيلية الكاملة على المدينة، وتتجاهل المرجعية الدولية والقرارات ذات الصلة المتعلقة بالقدس الشرقية واعتبارها أراض محتلة يجب الجلاء عنها وفق بنود القرار 242 ، والقرارات اللاحقة التي أكدت بان لا شرعية لكل عمليات الاستيطان، وان القدس أرض فلسطينية عربية محتلة.

إن من يتابع أرضية تحرك الإدارة الأميركية الانحيازي، لا يندهش من تعمد الولايات المتحدة إقصاء أية منظمة دولية عن أي دور تقوم به، في قضايا الصراع المركزية، ومنها المستوطنات، ولقد تبنت إدارة الرئيس بيل كلينتون منظوراً إسرائيلياً مؤداه بأنه لم يعد للأمم المتحدة أي دور تقوم به في حل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي. ولهذا امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على قرار مجلس الأمن، الخاص بإدانة المجزرة الصهيونية في الحرم الإبراهيمي في فبراير 1994.

ويرى كلينتون أن القدس بوصفها من قضايا الوضع النهائي يجب ألا تعالج من جانب المنظمات الدولية، وأن اهتمام الأمم المتحدة التاريخي بهذه المسائل هو أثر من عصر ماض، وقد قالت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة بأن قضايا الوضع النهائي غدت شأناً ثنائياً بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية،

ويلحظ المتابع للعلاقات الأميركية الإسرائيلية، ان إدارة بوش الابن بدأت تؤسس لخطاب سياسي لتبني نفس المواقف السابقة من إسرائيل والقضية الفلسطينية، حيث أسقطت الإدارة عبر الفيتو استصدار أي قرار يدين العدوان الإسرائيلي المستمر منذ بداية عام 2001 على الشعب الفلسطيني الأعزل.

على كل حال، وتكثيفاً للمنحى الأميركي العام إزاء القدس وتحولاته خلال العقود الماضية، يمكن تقسيم مواقف الإدارات الأميركية خلال الفترة 1947 ـ 2001 إلى عدة فترات خاصة بعد استصدار القرار الدولي 181 القاضي بتقسيم

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فلسطين، وجعل مدينة القدس كياناً منفصلاً خاضعاً لنظام دولي خاص،

وقد أيدت الولايات المتحدة هذا القرار، وتسارعت الأحداث، فأقيمت الدولة العبرية في مايو 1948، وتم شطر المدينة إلى شطرين، الأول احتل من قبل العصابات الصهيونية وهو الجزء الغربي كما أشرنا في مكان آخر من الدراسة، والشطر الشرقي الذي احتل في يونيو من عام 1967.

وفيما بعد غيرت الولايات المتحدة الأميركية موقفها من القرار 181 خاصة البند المتعلق بتدويل مدينة القدس، وشرعت تتبنى فكرة إنشاء مجلس عربي - إسرائيلي مشترك، وتطالب بتدويل الأمكنة المقدسة، فقط وذلك لحصر دور الأمم المتحدة بتعيين مفوض يشرف على الأمكنة المقدسة فقط، مع ملاحظة التسليم بإجراءات الأمر الواقع للاحتلال الإسرائيلي في القدس الغربية.

* مشروع جونسون

وبعد أسبوع واحد من وقف إطلاق النار في حرب يونيو 1967 وتوسع إسرائيل في الاراضي العربية، حدد الرئيس الأميركي ليندون جونسون 1963 ـ 1968 السياسة الخارجية الأميركية، وعرض مشروعاً، مؤلفاً من خمس نقاط للسلام، يطالب ب«احترام الاستقلال السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة.

وتمشياً مع ذلك فإن ما تحتاج إليه الدول المعنية بالصراع، الآن هو حدود معترف بها، بدلاً من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة، للأديان السماوية الثلاثة، في الأمكنة المقدسة في القدس».

ويتبين من المشروع أعلاه، أن الولايات المتحدة ترفض عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو 1967، فالمكاسب الإقليمية من جراء الحرب، لا يمكن التخلي عنها، بحال من الأحوال، مما يتوافق مع التصور الإسرائيلي.

وتبعاً لذلك نشطت السياسة الأميركية في أروقة الأمم المتحدة، لمنع استصدار كثير من القرارات، ونبع سلوك الولايات المتحدة هنا من مواقفها السياسية من مسألة القدس، ولهذا امتنعت عن التصويت على القرارين 2253 و 2254، الصادرين عن الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة في 7/4 و1967/7/14، واللذين طالبا إسرائيل بالتوقف عن أي إجراء يغير من وضع القدس،

وإلغاء جميع ما قامت به من إجراءات، وللتخفيف من شدة النقد الموجه إلى الولايات المتحدة، أدلى ممثلها في الأمم المتحدة آرثر غولد بيرج يوم 1967/7/14 ببيان، أشار فيه إلى أن الولايات المتحدة ترى بأن القدس الشرقية منطقة محتلة، تخضع لقانون الاحتلال العسكري، ولا يجوز لإسرائيل إجراء أية تغييرات فيها، ودعا إلى فرض رقابة دولية على الأماكن المقدسة.

إن موقف الولايات المتحدة من القدس، يختلف ربما عن موقف أية دولة أخرى في العالم، ويختلف عن موقفها من القضية الفلسطينية ككل، فقد تراجعت المواقف الأميركية حيال القدس، من تأييد لتدويل شامل للمدينة إلى تأييد لتدويل الأمكنة المقدسة فقط، وبعد حرب يونيو 1967، تمسك الموقف الأميركي بوحدة المدينة، تلبية لسياسة الأمر الواقع، الذي فرضته إسرائيل باحتلالها للقسم الشرقي من المدينة.

ومع مجيء الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون 1968-1974 إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية، قدم مشروعاً لحل قضية الشرق الأوسط بتاريخ 1968/12/18، تضمن الفحوى التالية: تعطى الأردن بموجبه طريقاً برياً إلى غزة، يمر بالقدس، الخليل، بئر السبع، غزة، وتكون تحت السيادة الأردنية الكاملة، تعيد إسرائيل القدس العربية القديمة إلى الأردن، مع وضع الأمكنة المقدسة كلها تحت سلطة دينية مشتركة، مؤلفة من الأديان صاحبة العلاقات فيها، وتعترف بها الأمم المتحدة والدول الكبرى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

* مقترحات روجرز

كان وزير خارجية الولايات المتحدة الأميركية في عهد إدارة نيكسون، وليم روجرز قد طرح في التاسع من ديسمبر 1969، مقترحات لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، حملت اسمه ، وتضمنت بنوداً أساسية، وهي:

أولاً: إدخال تعديلات طفيفة على الحدود، يتم الاتفاق عليها، من خلال المفاوضات.

ثانياً: تأمين العبور الحر إلى الأماكن المقدسة في القدس، مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الدينية لجميع السكان، ومصالح أصحاب الديانات الثلاث، من قبل إدارتها، كمدينة موحدة، وتم التأكيد في مبادرة روجرز على مبدأين: بقاء القدس موحدة، وتسوية مشكلة القدس من خلال المفاوضات بين الطرفين العربي والإسرائيلي، وهو مبدأ جديد، يهدف إلى إسقاط أي دور للأمم المتحدة، وفكرة تدويل المدينة أو الأماكن المقدسة.

وأدخلت المبادرة المذكورة تغييرات على الموقف الأميركي تمثلت في: عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وعدم نقل السفارة الأميركية إليها. وعدم الإشارة إلى العناصر الواردة في بيان غولد بيرج. الأمر الخطير في هذا المشروع، يتمثل بأنه استطاع أن يحقق جزءاً من أهدافه، عندما اخترق الصف العربي، ووافقت عليه بعض الدول العربية،

وكانت النتائج قاسية للغاية على الواقع العربي، وأخطر ما في مشروع القرار ربطه قضية القدس بقرار مجلس الأمن رقم 242 بالضرورة، خاصة بعد اختلاف الأطراف حول تفسير القرار، حيث يلاحظ بأن الولايات المتحدة الأميركية، حرصت منذ عام 1969 على تقليص دور الأمم المتحدة في قضية فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي، وتدخلت الولايات المتحدة بنفسها في هذا المجال.

وبقيت الولايات المتحدة الأميركية تعتبر القدس منطقة محتلة خلال الفترة 1970 ـ 1971، حيث أكد ذلك جورج بوش حين كان سفير الولايات المتحدة في المنظمة الدولية بتاريخ 1971/9/25. وبزيارة الرئيس أنور السادات إلى فلسطين المحتلة، ازداد الموقف العربي تفككاً وضعفاً إزاء القضية الفلسطينية، مقابل ذلك تعزز التشدد الإسرائيلي أكثر مما مضى. ولم تحل قضية القدس في مفاوضات كامب ديفيد بين السادات ـ وبيغين،

ورأى الأميركيون ضرورة بحثها ومعالجتها في مفاوضات لاحقة، وبطبيعة الحال انحاز الموقف الأميركي إلى جانب المفاوض الإسرائيلي خلال مفاوضات كامب ديفيد، هذا مع التأكيد بأن إدارة الرئيس الأميركي جيمي كارتر اتصفت بالثبات بالنسبة لقضية القدس شأنها في ذلك شأن الإدارات الأميركية السابقة منذ حرب 1967 ومنها:

أولاً: ضرورة بقاء المدينة موحدة، برغم إعلان التزام هذه الحكومة ببيان غولد بيرج الذي لا ينص على وجوب بقاء المدينة موحدة، ويطرح فكرة فرض رقابة دولية على الأمكنة المقدسة.

ثانياً: ضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة لجميع السكان وبغض النظر عن طوائفهم.

ثالثاً : فصل القدس عن بقية الأراضي المحتلة، والتعامل معها على نحو منفصل.

ومع ارتقاء رونالد ريغان سدة الحكم في الولايات المتحدة 1980-1988، انكشف موقف الإدارة الأميركية المتحيز للتصورات الإسرائيلية إزاء قضية القدس، فقد أصدر الرئيس الأميركي رونالد ريغان عدة بيانات في مناسبات عديدة اعتبر من خلالها «القدس عاصمة لدولة إسرائيل، وأنه يجب أن تبقى دائماً تحت السيادة الإسرائيلية، وذهبت إدارة ريغان إلى أبعد من ذلك، حيث سعت إلى تدعيم علاقتها مع حليفتها إسرائيل.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

* اتفاق التعاون الاستراتيجي

جاء توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل ليصب في عصب الاستراتيجية الأميركية إزاء الصراع العربي - الإسرائيلي. فكان الغزو الإسرائيلي للبنان، وضرب الوجود العسكري للمقاومة الفلسطينية هناك، ثم جاء مشروع «ريغان» يوم خروج الدفعة الأولى من مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، مستهدفاً جني ثمار العدوان، وشق المخرج لمشروع الحكم الذاتي في الضفة والقطاع، وإحياء اتفاقات كامب ديفيد على الصعيد العربي.

وأصر ريغان في خطابه بتاريخ 1982/9/5على «معارضة إقامة الدولة الفلسطينية»، وقال بملء فمه «لا دولة فلسطينية في الضفة الغربية لنهر الأردن وقطاع غزة » وأكد على وجوب «أن تبقى القدس غير مجزأة، وأن وضعها النهائي يجب أن يقرر بالمفاوضات» مع الطلب الخجول من إسرائيل بتجميد الاستيطان، باعتباره «لا يفي بالغرض الأمني» ف«الولايات المتحدة ملتزمة بحماية أمن إسرائيل».

فالمشروع كصيغة سياسية جاء لتصفية القضية الفلسطينية، بحيث يكمل عمل الآلة العسكرية، بعد اجتياح لبنان صيف عام 1982 .أما الرئيس الأميركي جورج بوش الأب 1988-1992 فقد بعث في 1990/3/31، برسالة إلى رئيس بلدية القدس اليهودي تيدي كوليك جاء فيها: «يجب أن تقسم القدس ثانية ، هكذا كانت و لا تزال سياسة الولايات المتحدة الأميركية، وتلك سياستي».

ثم تقدمت إسرائيل بطلب ضمانات قروض إلى الإدارة الأميركية بقيمة 400 مليون دولار لإسكان المهاجرين السوفييت في أوائل عام 1990، وفي الرسالة إياها قال بوش بأن «الاعتراض الأميركي على المستوطنات يشمل القدس الشرقية، وأن القدس الشرقية أرض محتلة».

ومن جهة أخرى تقدم السيناتور الأميركي دانيال باتريك مونيهان وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأميركي في خطوة تصعيدية بمشروع قرار يدعو الكونجرس الأميركي للاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. وقد استصدر مجلس الشيوخ الأميركي في 1990/3/22 قراراً نص على «بقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل» مع حفظ حقوق «الآخرين»، وفي 1990/3/24 اصدر الكونجرس الأميركي قراراً مماثلاً للقرار المذكور.

وفي 1990/10/2 وافقت الإدارة الأميركية على صرف قروض الإسكان البالغة 400 مليون دولار، عبر رسالة وزير خارجية إسرائيل تفيد بأن إسرائيل ستستخدم قروض الإسكان في مناطق «تحت إدارة إسرائيل قبل حرب عام 1967»،

مما دفع إلى السطح تبايناً ملموساً في وجهات النظر بين الإدارة الأميركية وإسرائيل، مع انفراط عقد حكومة « الوحدة الوطنية» في إسرائيل في 1990/3/15 وقد حصل التباين أصلاً، على خلفية رفض الحكومة الإسرائيلية الرد بالإيجاب على مبادرة وزير الخارجية الأميركية جيمس بيكر. ثم أخذ هذا التباين مسارات عدة، أكد كلا الطرفين عبرها، بعض الثوابت السياسية ومن ثم ندد علناً بمواقف الآخر.

ومع تسلم إسحاق شامير رئاسة الحكومة الإسرائيلية في سنة 1990، دخلت مسيرة السلام في الشرق الأوسط ثلاجة الجمود السياسي، وانتهجت الحكومة الإسرائيلية لعبة شد الحبل في تعاملها مع الإدارة الأميركية، إزاء بعض القضايا ذات العلاقة بمواقفها من أزمة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها قضية الاستيطان في الأراضي المحتلة،

ورفع إسحاق شامير شعار «سلام مقابل السلام» متجاوزاً «الأرض مقابل السلام» الذي رفعته الحكومات العربية وأيدته الإدارة الأميركية، حينذاك وتماشياً مع تلك التوجهات الإسرائيلية، أجرت الحكومة الإسرائيلية عملية تكثيف للاستيطان اليهودي، فشيدت بعض الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية، متجاهلة بذلك دعوة وزير الخارجية الأميركية لها،

www.ethraadl.com

بصورة علنية للمرة الأولى، للإعلان بوضوح بأنها لن تقيم مستوطنات جديدة في المناطق المحتلة، ولن توطن المهاجرين الجدد في المستوطنات القائمة هناك، كما تجاهلت تصريح الرئيس الأميركي بوش، بصدد استمرار إدارته في موقفها من موضوع القدس، القائل بأن وضعها النهائي يتقرر فقط في مفاوضات مستقبلية.

وفي إطار الحديث أن أسباب التوتر في العلاقات الإسرائيلية الأميركية، قال وزير الخارجية الإسرائيلي حينذاك موشيه أرنز «إن أسباب التوتر تعود إلى عدم قدرة واشنطن على استيعاب تسارع الأحداث الأخيرة في إسرائيل» ، وفي ظل ذلك قررت الكنيست الإسرائيلية من جهتها مجدداً بأن «القدس الموحدة الكاملة،

وذات السيادة، هي عاصمة دولة إسرائيل، ونوابها لن يشتركوا في أية مفاوضات حول سلامتها وسيادة إسرائيل عليها»، أما الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية، ريتشارد باوتشر فقد قال : في معرض تعليقه على قرار الكنيست هذا « إن موقف الإدارة الأميركية من مدينة القدس معروف، وليس ثمة تبديل في هذه السياسة».

* الفيتو الأميركي

وتبين لدى عرض موضوع الاستيطان على مجلس الأمن الدولي، أن الموقف الأميركي الأول كان تكتيكاً مؤقتاً، سرعان ما تحول إلى موقف داعم لإسرائيل، دون تردد، فقد استخدمت الولايات المتحدة «الفيتو» في مايو 1990، لإسقاط مشروع قرار لمجلس الأمن يعتبر المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس غير شرعية.

إذا كانت المواقف الأميركية قد تمثلت في رسالة التطمينات التي أرسلها وزير خارجية الرئيس جورج بوش الأب جيمس بيكر، نحو المسار الإسرائيلي بشكل غامض، فإن الرئيس جورج بوش قد قرر التراجع الفعلي عن شروطه لإعطاء قرض بقيمة عشرة مليارات دولار لإسرائيل،

إذ بموافقة بوش في أغسطس 1992، حصلت إسرائيل على ضوء أخضر لمزيد منْ الاستيطان في ضواحي القدس، وأراضي القرى العربية المجاورة لها، بعد أن تغاضت إدارة بوش عن الموضوع الشائك بنشاطات البناء اليهودي في

القدس الشرقية واكتفت هذه الإدارة بتعهد لفظي، قطعه إسحاق رابين على نفسه في مايو 1992، بوقف الاستيطان في الضفة الغربية.

وبانت فجاجة الموقف الأميركي بالنسبة لمدينة القدس ومختلف عناصر القضية الفلسطينية في سياق التسوية المختلة التي انطلقت عبر مؤتمر مدريد عام 1991، فقد حضر الفلسطينيون مؤتمر مدريد في نوفمبر 1991، كجزء من الوفد الأردني، وقد حدث ذلك بعد محاولة الطمأنة الأميركية للفلسطينيين، التي أتت على شكل رسائل، تشي بعدم اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بضم القدس الشرقية، وحدود بلدية القدس الجديدة،

وأن موقف الإدارة الأميركية يقرر بأن «من حق سكان القدس المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية» ، وبأن للمقدسيين الحق في التصويت، في انتخابات سلطة الحكم الذاتي الانتقالية، وإضافة إلى المواقف السلبية المتضمنة في رسالة التطمينات المذكورة، لا بد من الإشارة إلى أمور عدة:

أولاً : إن الولايات المتحدة الأميركية في تصميمها للمفاوضات، تجنبت البحث في موضوع القدس طيلة الفترة الانتقالية، فيما يعني تأجيل القضية لفرض المزيد من سياسات الأمر الواقع، من جانب إسرائيل على المدينة المحتلة.

ثانياً : أشارت الولايات المتحدة إلى مطالب الفلسطينيين بالنسبة للقدس الشرقية، فقط مع أن القدس بشطريها موضوع مطروح في الأصل، للنقاش بحسب قرارات الشرعية الدولية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ثالثاً : كما أنها تتضمن أية إشارة لمرجعية قضية القدس، عند التفاوض، وهي قرارات الأمم المتحدة، ذات الصلة بالقضية، منذ عام 1947، باستثناء القرار 242، ناهيك عن الحقوق التاريخية العربية الفلسطينية.

أما فترة إدارة الرئيس بيل كلينتون الممتدة بين أعوام 1993-2001 فقد تضمنت ومن خلال الحملة الانتخابية التي خاضها كلينتون إشارات واضحة إلى أن القدس الموحدة العاصمة الأبدية لإسرائيل، وانتقد سلفه الرئيس جورج بوش الأب حين ربط ضمانات القروض بضرورة تجميد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبعد وصوله إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأميركية

تركزت تصريحات كلينتون حول ضرورة البت في قضية القدس في مفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، وفي الوقت نفسه لم تعلن إدارة كلينتون أي موقف إزاء ضرورة وقف الاستيطان الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، في عام 1989 استخدمت الإدارات الأميركية بما فيها إدارة كلينتون أكثر من مرة الفيتو، ملغية استصدار قرارات تدين الزحف الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس.

ولدعم التوجهات الإسرائيلية في مدينة القدس لجعلها عاصمة أبدية لإسرائيل، وافقت إدارة كلينتون بنقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس المحتلة، شرط أن لا يكون ذلك قبل عام 1999، وبحيث يرتبط ذلك بمفاوضات الوضع النهائي بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، والاتفاق على مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية.

وعند وصول جورج بوش الابن إلى سدة السلطة في الولايات المتحدة الأميركية، كانت الانتفاضة الفلسطينية التي انطلقت شرارتها الأولى في ساحات الأقصى الشريف، قد اندلعت قبل أشهر، وكان من المقدمات التي هيأت لشرارة الانتفاضة، الضغوط الأميركية والإسرائيلية على المفاوض الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد الثانية التي استمرت لأسابيع، حيث رفض الوفد الفلسطيني التنازل عن القدس الشرقية،

واعتبار بعض توسعاتها عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة على كامل مساحة الضفة وقطاع غزة والبالغة نحو ستة آلاف كيلو متر مربع. وتبعاً لاشتداد وطأة المجازر الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني والانتفاضة، والخسائر الإسرائيلية من جراء المقاومة المسلحة والضرب في العمق الإسرائيلي، اضطرت إدارة بوش الابن لإرسال مبعوثيها ورسلها وبشكل متواتر إلى منطقة الشرق الأوسط،

وذلك من أجل الضغط على الطرف الفلسطيني لإخضاعه وقبوله بالشروط الإسرائيلية، والانقضاض على الانتفاضة التي رفعت شعارات الحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس بعد كنس المستوطنين البالغ عددهم نحو 200 ألف مستوطن إضافة إلى نحو 180 ألفاً في عشرة أحياء استيطانية تطوق القدس من كافة الاتجاهات.

www.ethraadl.com

المصدر: البيان
التاريخ : ٣ اكتوبر ٢٠٠٥

القدس والاستعمار الكولونيالي ـ قصة مدينة تحت سيف التهويد ـ الحلقة الأخيرة ـ

شارون جسده في باحة الأقصى، الخطاب السياسي الإسرائيلي يتخذ طابعاً استراتيجياً إزاء القدس

تأليف :علي بدوان ونبيل السهلي

في سياق مفاوضات التسوية الراهنة، أحيلت قضية القدس إلى مفاوضات الحل الدائم، التي تبحث في قضايا المستوطنات، اللاجئين، الحدود والسيادة، والمياه، وغيرها من القضايا الجوهرية. وانطلاقاً من أهمية كسب عامل الوقت فإن سلطات الاحتلال الإسرائيلية عملت ومازالت تعمل، وبخطوات مبرمجة، للزحف في كافة اتجاهات مدينة القدس، لفرض وقائع على الأرض يصعب تجاهلها في حال تم التفاوض بشأنها مستقبلاً.

ولا تفرق سلطات الاحتلال بين فلسطيني مسلم وفلسطيني مسيحي، أثناء تنفيذ السياسات السكانية أو الاقتصادية لخدمة التوجهات الإسرائيلية في المدينة، فقد أدت السياسات السكانية الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب في القدس إلى تهجير نحو خمسين ألف مقدسي فلسطيني منذ عام 1967، إلى خارج حدود البلدية أو إلى خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجرت محاولات أخرى لطرد نحو خمسين ألف فلسطيني آخر خلال السنوات (1996 ـ 2005) خارج القدس،

في إطار السياسات السكانية الإسرائيلية التي تحرم الفلسطينيين من الحصول على الإقامة في أرض أجدادهم وفي مدينتهم، وكنا أشرنا لتلك السياسة في مكان آخر من مادة الكتاب. إضافة إلى ذلك تشير معطيات إسرائيلية إلى أن نسبة من الفلسطينيين اندفعت نحو الحصول على الهوية الإسرائيلية في محاولة منها للحفاظ على وجودها وإقامتها داخل مدينة الآباء والأجداد،

وتقول مصادر إسرائيلية بأن الذين طلبوا الحصول على المواطنة الإسرائيلية من سكان المدينة من المواطنين الفلسطينيين عام 1996 بلغ50%، وهو معدل أعلى من معدلات سابقة، وإن ما معدله 60 طلباً يتم تقديمها شهرياً منذ مايو 1994.

ولكن من شأن زيادة عدد الطلبات الفلسطينية للحصول على المواطنة الإسرائيلية، أن توفر للسلطات الإسرائيلية الذريعة خلال مفاوضات الوضع النهائي للادعاء بأن المقدسيين الفلسطينيين مميزون عن غيرهم من الفلسطينيين، وأنهم يتجهون نحو الاندماج، الشبيه باندماج الفلسطينيين في الجليل. فيما يواجه المقدسيون الفلسطينيون الذين لا يحملون بطاقات شخصية صالحة مشاكل عديدة، من بينها الإبعاد ودفع الغرامة والاعتقال،

وعدم استطاعتهم الحصول على أذون مغادرة وعودة للسفر إلى الخارج، فضلاً عن حرمانهم من السفر إلى الضفة الغربية، ومنعهم من العودة إلى القدس الشرقية، وعدم استطاعتهم تسجيل أطفالهم كمواطنين مقدسيين، وحرمانهم من مزايا التقاعد والضمان الاجتماعي،

فضلاً عن مواجهة مشاكل في تسجيل أبنائهم في المدارس والجامعات في القدس، أو استئجار شقق مفروشة في المدينة، وقد أرغمت تلك السياسات الإسرائيلية إزاء حقوق الإقامة، العديد من الفلسطينيين المسلمين والمسيحيين على حد سواء، إما على مغادرة القدس أو الحصول على المواطنة الإسرائيلية، أو الاختباء السري، ومن شأن تلك السياسات أن تحد من تزايد العرب في مدينة القدس.

وبشكل عام أدت السياسات الإسرائيلية المختلفة لتهويد القدس، إلى رفع أعداد المستوطنين اليهود في عشرة أحياء استيطانية حول القدس، ليصل إلى أكثر من 200 ألف مستوطن، وهناك محاولات كثيفة لبناء حي يهودي جديد داخل القدس، في منطقة رأس العمود، وهناك مخططات استيطانية إسرائيلية لفرض وقائع استيطانية، تستهدف زيادة عدد اليهود داخل المدينة لفرض التفوق الديمغرافي، وعزل المدينة جغرافياً وديمغرافياً عن المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وفي المقابل، فإن الطرف الفلسطيني يتمسك بمبدأ يقول إن الجزء الشرقي من المدينة المقدسة هو أراض محتلة عام 1967، وقد تضمنت بنود وقرارات الأمم المتحدة إشارات حول ذلك، ناهيك عن اتفاقات أوسلو الموقعة في 13 سبتمبر 1993،

والتي تضمنت تأجيل التفاوض بشأن مستقبل القدس إلى قضايا الوضع الدائم، حيث احتوت الاتفاقيات المذكورة بنوداً لإيقاف أية إجراءات لتغيير هوية المدينة، وقد نقضت إسرائيل تلك الاتفاقيات، وعجلت من وتيرة عمليات الاستيطان الجائر، وبناء الشقق السكنية لليهود، مقابل منع أية توسعات للأبنية العربية،

أو بناء أبنية عربية جديدة بحجج مختلفة أقلها المخالفات القانونية، وتبعاً لذلك جرت محاولات فلسطينية متكررة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لمخاطبة راعيي العملية السلمية وخاصة الراعي الأميركي لإيقاف الزحف الاستيطاني التهويدي الإسرائيلي الصهيوني، لكن دون جدوى، فانهالت المساعدات الأميركية، وجرى الحديث عن محاولات لنقل السفارة الأميركية خلال السنوات المقبلة إلى القدس.

* حجر الزاوية

يستند الطرف الفلسطيني في خطابه حول القدس الشرقية، على أنها العاصمة المستقبلية المنشودة، اعتماداً على قرارات الشرعية الدولية ـ خاصة القرار رقم 478 ـ التي اعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، فضلاً عن المؤسسات الوطنية الفلسطينية المختلفة الموجودة في المدينة، وفي مقدمتها بيت الشرق الذي زاره أكثر من مسؤول غربي،

كما أن للتواجد الفلسطيني السكاني الكثيف في المدينة المقدسة بالغ الأثر في دعم التوجهات الفلسطينية المستقبلية، وخاصة أن ذلك التواجد يحد من تقدم وتنفيذ السياسات السكانية الاجلائية الإسرائيلية في مدينة القدس، وبالتالي فإن صمود أهالي القدس بواسطة الدعم المادي والمعنوي بكافة أشكاله من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية،

وكافة شرائح الشعب الفلسطيني داخل وخارج فلسطين، يعتبر حجر الزاوية للحد من زخم واندفاع التوجهات الإسرائيلية لجهة تهويد القدس. كما يؤدي إلى رفع سقف المفاوض الفلسطيني وتصلبه في مواجهة المفاوض الإسرائيلي، الذي يعتمد تغيير الوقائع على الأرض مستنداً إلى القوة العسكرية أساساً في مفاوضاته،

والأهم من ذلك هو أن يصيغ الفلسطينيون خطابهم السياسي حول القدس، وبشكل دائم محتوياً بنوداً من قرارات الشرعية الدولية، التي تعتبر القدس من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. اذاً، في ظل عملية تفاوضية بدأت في مدريد بعيداً عن غطاء الشرعية الدولية، وأصبح القوي يفرض شروطه في غيابها، معتمداً على علاقاته الخاصة مع راعي تلك العملية الأول، والمتمثل بالولايات المتحدة الأميركية، فإن قضية القدس، ستكون عصية على الحل وفق التصورات الإسرائيلية،

وقد تعيد تلك القضية جيمع مسارات التسوية، وخاصة المسار الفلسطيني إلى نقطة البداية، فقضية القدس، تمس الإنسان، والأرض والعقيدة عند العرب المسلمين والمسيحيين، والصراع عليها أبعد من صراع حدود، ترسمها التصورات الإسرائيلية. ولكن، مهما يكن من أمر، فإن انتفاضة الأقصى لم تكن سوى حلقة من حلقات النضال الفلسطيني من أجل العودة والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

فالدروب شائكة، لكنها ليست مستعصية، وتنتهي حيث ابتدأنا، القدس هي القضية، والكل كما الفرد، مسؤول عن القضية، بهذه الجمل تنهي الدكتورة بيان نويهض الحوت بحثها المنشور في العدد الثالث من مجلة المستقبل العربي في مارس 2000، وكأن الباحثة تستشرف الطريق الأنجع لاسترجاع الحق العربي في القدس لأصحابه الشرعيين بعد أن طالت فترة الاحتلال

www.ethraadl.com

وبالفعل انطلقت شرارة الانتفاضة هذه المرة من ساحة المسجد الأقصى حين قام رئيس حزب الليكود الإرهابي أرييل شارون بتدنيسه يوم الخميس 28 سبتمبر2000، وتحت حراسة نحو ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي وبموافقة مسبقة من رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك، وقد كان لجملة الممارسات الإسرائيلية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967 لجهة مصادرة مزيد من الأراضي، وتهويدها وفرض وقائع يهودية جديدة يصعب الانفكاك عنها،

كان لذلك بالغ الأثر في انطلاقة شرارتها انتفاضة الأقصى. وكأن التاريخ يعيد نفسه، فنيران الانتفاضة الفلسطينية

الكبرى الأولى ـ 1987 ـ 1993 ـ انتقلت إلى القدس، حين قام أرييل شارون في الخامس عشر من شهر كانون الأول 1987 أي بعد أيام قليلة من انطلاقتها في القطاع ـ قام بتدشين شقته الجديدة آنذاك في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة بطريقة تظاهرية استفزازية، حيث حضر الاحتفال مئات المدعوين من المسؤولين الإسرائيليين،

وعلى رأسهم رئيس الوزراء الأسبق اسحاق شامير للمشاركة في المناسبة، ولإنارة الشمعة الأولى مما يسمى عيد الأنوار اليهودي (خانوكا)، ويومها قال شارون، والشرطة وقوات حرس الحدود تأخذ مكانها الدائم الجديد في الحي الإسلامي، إن «هذه الشقة ستزيد من أمن اليهود في المكان». وأعلن شارون أن «يهوداً آخرين سيأتون بعده».

و الملاحظ أن إعلان شارون يثبت أن الخطاب السياسي يتخذ طابعاً استراتيجياً إزاء القدس وتهويدها، وهذا ما أكده بنفسه عند تدنيسه المسجد الأقصى في نهاية سبتمبر 2000، وما أكدته جميع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، حيث تم في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الإعلان عن فتح النفق أسفل المسجد الأقصى في عام 1996،

والبدء في بناء المستوطنة اليهودية على جبل أبوغنيم، وجاء رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك ليعطي دفعة جديدة لعمليات تهويد وسط مدينة القدس في حي رأس العمود في الأراضي الفلسطينية، وبلغ النشاط الاستيطاني ذروته في القدس بعد توقيع اتفاقات أوسلو في سبتمبر من عام 1993.

* دعم الصمود

هكذا اختلفت انتفاضة الأقصى عن الانتفاضة الفلسطينية السابقة، حيث انتقلت شرارة الانتفاضة هذه المرة من باحة المسجد الأقصى إلى جميع الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، وكذلك إلى مناطق الخط الأخضر، على عكس الانتفاضة الأولى التي انطلقت شرارتها الأولى من غزة باتجاه باقي المناطق الفلسطينية بما فيها القدس الشريف. وخلال الفترة الممتدة من 28 سبتمبر 2000 حتى يونيو 2004، استشهد 3700 فلسطيني، وجرح 42000 فلسطيني خلال الفترة نفسها.

ولتعزيز صمود المنتفضين في الأراضي الفلسطينية، عقدت القمة العربية يومي 21 ـ 22 أكتوبر2000، وكان من أهم قراراتها إنشاء صندوقين: الصندوق الأول سمي صندوق الأقصى وتسهم الدول العربية بتمويله بواقع 800 مليون دولار تخصص لتمويل مشاريع فلسطينية تحافظ على الهوية العربية والإسلامية في القدس، والصندوق الثاني هو صندوق دعم الانتفاضة بواقع 200 مليون دولار،

وذلك لتعويض الفلسطينيين عن خسائرهم الاقتصادية خلال فترة الانتفاضة، لكن الملاحظ أن الالتزام بتمويل صندوق الأقصى كان بحدود 690 مليون دولار أي حوالي 3,86% مقارنة بالتعهدات، حيث تبرعت السعودية بنحو 250 مليون دولار، ودولة الإمارات العربية المتحدة 150 مليون دولار، ودولة الكويت 150 مليون دولار، قطر 50 مليون دولار، ومصر 30 مليون دولار، والجزائر30 مليون دولار، سلطنة عمان 10 ملايين دولار، اليمن 10 ملايين دولار، سوريا 7 ملايين دولار، والأردن مليوني دولار، والسودان مليون دولار أميركي.

وفي الاتجاه نفسه، تبرع عدد من رجال الأعمال العرب بمبالغ كبيرة خارج الصندوقين تم إيداعها في حساب في البنك العربي تحت اسم دعم صمود الشعب الفلسطيني. إن انتفاضة الأقصى التي انطلقت شرارتها في 28

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سبتمبر 2000، أكدت على أن القدس هي جزء من المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، وأن قضيتها هي من أهم قضايا الوضع النهائي لما لها من أبعاد عربية وإسلامية ودولية،

وهي بذلك أي الانتفاضة كانت رداً على كل الممارسات الإسرائيلية في المدينة لجهة تهويدها وفرض الأمر الواقع الذي رفضته أصلاً قرارات الشرعية الدولية، كما أكدت انتفاضة الأقصى من خلال الالتفاف الإسلامي والعربي حولها أن قضية القدس هي بمثابة خط أحمر أمام الإسرائيليين لا يمكن تجاوزه في أي حال من الأحوال وفق منطق أوراق الضغط والقوة التفاوضية.

وأثبتت الأحداث أن قضية القدس ليست مجرد قضية من قضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، بل تعدت ذلك، حيث أنها قضية عربية وإسلامية من الطراز الأول. وقد دفعت انتفاضة الأقصى هيئة الأمم المتحدة لإعادة تأكيدها على قراراتها السابقة من حيث عدم شرعية ضم دولة الاحتلال لمدينة القدس، فقد أكدت الجمعية العمومية للأمم المتحدة يوم الجمعة في الأول من ديسمبر من عام 2000، أي بعد شهرين من انطلاقة الانتفاضة أن « قرار إسرائيل فرض قانونها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس غير قانوني وباطل وليست له أي شرعية على الإطلاق»

وشجبت الجمعية العامة للأمم المتحدة نقل بعض الدول لبعثاتها الدبلوماسية إلى مدينة القدس منتهكة بذلك قرار مجلس الأمن رقم 478 الصادر في عام 1980 ورفضها الامتثال لأحكام ذلك القرار. وأهابت بتلك الدول أن تلتزم بأحكام

قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة،

وجاء ذلك في قرار الجمعية العمومية، وعنوانه «القدس» بإجماع الأصوات في مناقشتها للوضع في الشرق الأوسط، واتخذ هذا القرار بأغلبية 45 صوتاً ضد صوت واحد وامتناع خمس دول عن التصويت من بينها الولايات المتحدة الأميركية

وفي مقابل ذلك بلغ التعنت الإسرائيلي ذروته،

وقد رافق المجازر اليومية، انعقاد الكنيست الإسرائيلي، أي البرلمان يوم الاثنين 2000/11/27، عندما صوت بشكل نهائي على مشروع قانون عرضته المعارضة اليمينية يزيد من صعوبة تقديم أي « تنازل» للفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة، كما صوت في قراءة أولى على اقتراح قانون يزيد من صعوبة تطبيق حق العودة لأكثر من أربعة ملايين لاجئ فلسطيني،

ويبقي مشروع القانون الإسرائيلي حول القدس على ضرورة وجود غالبية مطلقة في البرلمان لإجراء أي تعديل للحدود البلدية الحالية للقدس، ويتطلب هذا النص الحصول على موافقة 61 نائباً لإجراء أي تعديل للحدود البلدية للقدس كما حددتها إسرائيل منذ احتلال القسم الشرقي من المدينة المقدسة في عام 1967 وضمه.

لكن على الرغم من ذلك فإن دعم الانتفاضة الفلسطينية مادياً وسياسياً وإعطاءها بعداً عربياً وإسلامياً، قد يعزز موقف الفلسطينيين ويؤكد حقهم في أرضهم ومن بينها القدس على الرغم من الإجراءات التهويدية المتسارعة، وعلى قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية أن تتبنى برنامجاً سياسياً يحدد الأهداف النهائية للانتفاضة،

خاصة في ظل تبني الطيف السياسي الفلسطيني المؤلف من 13 قوة سياسية فلسطينية في الضفة والقطاع فكرة ضرورة إدامة الانتفاضة حتى الاستقلال السياسي. وبذلك يمكن مواجهة التحديات السياسية والإعلامية في سياق استمرار الانتفاضة الفلسطينية، والتأسيس لتضامن عربي وإسلامي أوسع في كافة المستويات يعزز بدوره التطلعات والآمال الفلسطينية في القدس وحولها، لجهة تحقيق الأهداف الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية على الضفة الغربية والقطاع وعاصمتها القدس.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

* نتائج و توصيات

من خلال ما تقدم في فصول الدراسة المختلفة، يمكن تسجيل النتائج والتوصيات التالية :

1- تعتبر مدينة القدس من أقدم مدن العالم، وقد تعرضت عبر تاريخها الذي يعود إلى ما يقرب من خمسة آلاف عام إلى ثماني عشرة محاولة تدمير وإعادة بناء، وبقيت رغم ذلك من أبرز الرموز الحضارية والدينية في العالم، ويعتبر اليبوسيون البناة الأوائل لمدينة القدس.

2- بلغ عد سكان القدس الموحدة (شرقية وغربية) مطلع عام 2005 ما مجموعه 778 ألف نسمة منهم 568 ألف يهودي و210 آلاف عربي، وهناك محاولات من قبل سلطات الاحتلال لجذب المزيد من يهود العالم إليها لفرض التفوق الديمغرافي في المدينة وتهويدها.

3- تعتبر عملية الاستيطان حول القدس وداخلها، مركزية مقارنة بإقامة المستوطنات في باقي الأراضي العربية المحتلة، وقد نجحت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (1967 - 4002) بزرع عشرة أحياء استيطانية حول القدس يقطنها 200 ألف مستوطن يهودي، وهناك محاولات إسرائيلية لتوسيع المدينة لتصل إلى مساحات تزيد على ربع مساحة الضفة الغربية.

4- كافة القرارات الدولية حول القدس، اعتبرت الجزء الشرقي منها من ضمن الأراضي التي احتلتها الدولة الصهيونية عام 1967، ولم تعتبر في ذات الوقت أن الجزء الغربي عاصمة للدولة العبرية.

5- يرتكز الخطاب السياسي الإسرائيلي منذ عام 1967 على نقطة مفادها: أن «القدس الموحدة» هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، وتبعاً لذلك برزت المشاريع الإسرائيلية المختلفة خلال الفترة (1967 ـ 2004)، لتخدم الخطاب السياسي الإسرائيلي حول القدس.

6- يعتبر الفلسطينيون، وخاصة السلطة الوطنية الفلسطينية أن القدس الشرقية، هي عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة، والتي يجب أن تتمخض في سياق النضال الفلسطيني المتعدد الأشكال. ويعتمد الفلسطينيون في خطابهم على وقائع بشرية ومؤسساتية، فضلاً عن الحق التاريخي للعرب في المدينة، وقرارات الشرعية الدولية التي تؤكد وتدحض الادعاءات الصهيونية.

7- لم يرق خطاب الجامعة العربية إلى مستوى التحديات التي تفرضها خطط الاستيطان في القدس، في مقابل ذلك تراجعت الإدارات الأميركية المتعاقبة عن موقفها إزاء القدس، ففي حين كانت ترى عملية «التدويل ضرورية، ومن ثم اعتبار القدس الشرقية أراضي محتلة» أصبحت تؤكد مراراً بأنه يجب أن «يحسم مستقبل القدس في إطار المفاوضات بين الفلسطينيين وإسرائيل» هذا في وقت تم فيه نقل أجزاء من السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس.

8- هناك محاولات إسرائيلية، لتوسيع القدس، بحيث تصبح التوسعات الجديدة خارج الحدود المعروفة للمدينة بمثابة العاصمة المستقبلية للفلسطينيين.

9- يعتبر المفاوض الإسرائيلي «عنصري القوة والعلاقات الأميركية الإسرائيلية» المرجعية الأساسية في التفاوض مع الطرف الفلسطيني، وخاصة في مفاوضات قضايا الحل الدائم ومن بينها القدس، ولا يكترث لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقدس. ومن خلال ما تقدم من تحديات تواجه الطرف الفلسطيني، وخاصة التعنت الإسرائيلي إزاء قضية القدس، فإننا نوصي بما يلي:

www.ethraadl.com

أولا : أن يخرج الحديث عن القدس ومستقبلها، من الإطار الضيق، إلى الإطار الأوسع، بحيث نعيد للقدس اعتبارها كقضية عربية واسلامية في المقام الأول.

ثانيا: التمسك بقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر القدس الشرقية جزءاً من الأراضي العربية المحتلة عام 1967، وخاصة القرارين 478 و 465، وإيجاد خطاب قانوني موجه إلى كافة دول العالم، والى المنظمة الدولية، بحيث يكون القائمون عليه ـ أي على صياغة الخطاب ـ محامين عرباً ومن بينهم فلسطينيون،

كما تناط مهمة أساسية على عاتقهم لفضح السياسات والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس الرامية لطرد مزيد من العرب، ومن بين تلك الإجراءات التي يجب تعريتها، إجراءات الإقامة للفلسطينيين، ورخص البناء، واستثناء الفلسطينيين في عملية التخطيط العمراني والسكاني، وهدم المنازل الفلسطينية في القدس.

ثالثاً: يجب أن يرفض الفلسطينيون أي مشاريع إسرائيلية، لجهة جعل أجزاء من القدس الشرقية أو التوسعات عاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، فضلاً عن الرفض المطلق لإقامة المستوطنات اليهودية سواء داخل القدس أو حولها.

رابعاً: العمل الوطني الفلسطيني لإنشاء صندوق وطني للشعب الفلسطيني، داخل وخارج فلسطين، لجمع التبرعات من أجل حماية المقدسات والأراضي الفلسطينية خاصة في القدس، من مخططات التهويد والمصادرة، كما يجب تعميم الصندوق المذكور،

ويمكن تسمية المشروع «الدرهم العربي لحماية القدس». ويمكن بذلك الحد من السياسات الإسرائيلية، ودعم المقدسيين في مواجهة تحديات التهويد، وكذلك رفع سوية وأداء المؤسسات الوطنية في القدس، والتي يصل عددها إلى خمسين مؤسسة فلسطينية.

خامساً: والأهم من ذلك، يجب على المفاوضين الفلسطينيين، استنهاض كافة طاقات الشعب الفلسطيني داخل وخارج القدس، قبل البدء في مفاوضات الحل الدائم، وخاصة قضايا القدس، اللاجئين، والمستوطنات والسيادة، وجميعها قضايا جوهرية، تمس الهوية والعقيدة، وبالتالي تؤجج الأحاسيس والمشاعر لدى الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها، وفي كافة المستويات والشرائح الاجتماعية.

فالشعب الفلسطيني يبقى المتضرر الرئيسي بكافة فئاته، من الاحتلال، والطرد، وبالتالي البؤس و الحرمان.
سادساً: هناك ضرورة ماسة لدعم عربي وإسلامي جاد مادي ومعنوي لانتفاضة الأقصى ولطموحات الشعب الفلسطيني في الاستقلال وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

www.ethraadl.com